



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 222 August 2019

العدد 222 - آب (أغسطس) 2019



ريادة الأعمال بوابة العالم العربي نحو التنمية المستدامة

■ الحرب التجارية وانكماش الاقتصاد العالمي يقودان
الاقتصاد العالمي نحو التراجع
■ العراق يخطو نحو تعافي الاقتصاد

■ صندوق النقد يحذر من مخاطر كبيرة تنذر بكارث
اقتصادية
■ واقع الطاقة الشمسية وخطتها في العالم العربي!

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديميا أم باحثا أم متخصصا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:
• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:
• تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القصار

الرئيس
محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



الدكتور سامي بن
عبد الله العبيدي
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



محمد العيد بن عمر
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



سعود البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



علي ثنيان الغانم
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام



اقتصاد المعرفة في العالم العربي



استراتيجية واسعة تتحرك في اتجاهات عدة ومهمتها تعزيز نمو اقتصاد المعرفة لديها بشكل يجعلها تنافس عالمياً، ومستقبلاً ستكون الكثير من الدول العربية رائدة عالمياً في مجال التشريعات الحامية لحقوق الملكية بشكل يدعو للطمأنينة والتفاؤل إلى حد كبير.

وفي السياقات الأخرى تقود حركة تطور التعليم في المنطقة العربية إلى أن ثمة تطور سيحدث في مجالات العلم والتعليم لكنه مرهون بقوانين الاستثمار التعليمية التي توتي ثمارها على المدى البعيد نسبياً لكن أدوات التعليم المستخدمة منذ الآن وهي أدوات تكنولوجياية تقول إن هناك قابلية للتكيف مع مخرجات التكنولوجيا الحديثة في سلك التعليم ما يعني أن تطور العملية التعليمية عالي الوتيرة خلال السنوات القليلة المقبلة للتكيف مع معطيات عصر المعرفة ومخرجاته.

وفي جانب العملة المالية الرقمية تتجه دول كثيرة لتكون لها خصوصيتها في هذا السياق، حيث تتصرف إلى وضع استراتيجية وخطط واضحة حول ما سيكون عليه شكل عملتها من خلال وضع تصورات تكنولوجياية خاصة بها وبعضها حدد موعداً لبدء انطلاقة تداول العملة الرقمية وبداية العمل بها في مؤسسات الدولة.

كما نجد توجهاً نحو استقطاب الكفاءات لدى بعض الدول العربية واستحداث أقسام خاصة بالاستثمار في مجال الابتكار لدى بعض البنوك في المنطقة العربية ما يعني أن هناك تنافساً كبيراً قد يحدث في هذا المجال تحقيقاً لغاية الوصول إلى مسميات كبرى في سياقات الاقتصاد المعرفي مثل بنوك الكفاءات وغيرها من تحولات ستكون بالتزامن مع تطور حقول الملكيات الفكرية وتشريعاتها.

إذاً، إن المستقبل سيكون بلا شك -في ظل هذه الوتيرة لتطورات اقتصاد المعرفة والمعلومات- لهذا الاقتصاد الجديد القائم على التداول المعلوماتي والحرص سيكون مركزاً على التنافس للحصول على المعلومة الدقيقة وسط التراكمات المعلوماتية المزيفة أو غير المفيدة. والسؤال هنا: هل يمكن أن نشهد مستقبلاً بورصة معلوماتية يتم فيها تداول المعلومة كسلعة؟

الإجابة على هذا السؤال تكمن في الإجابة التالية: إن المجتمعات التي تنوي التحول نحو اقتصاد يقوم على المعرفة، تحتاج إلى خمس آليات ومراحل لا بد منها لتنهض في هذا الاقتصاد بالشكل المطلوب، وهي توليد المعرفة ونقل المعرفة وإدارة المعرفة ونشر المعرفة واستثمار المعرفة، بالإضافة إلى السرعات والحاضنات الابتكارية.

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

تتصّب حالياً الجهود في كافة المجالات عربياً نحو عصر المعرفة، ولكن بقليل من التوجس والرهبنة. ومن خلال المعطيات يمكن قياس ماذا يمكن أن تسفر عنه هذه الجهود، كما يمكن استشراف ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الاقتصادية

وبشكل اقتصاد المعرفة الذي يحل بديلاً للأنظمة الاقتصادية التقليدية السابقة.

وبدءاً لا بد من فهم المسارات التي يمكن الحديث عنها في هذا السياق واعتبارها مجالات حيوية يمكن القياس على معطياتها الحالية ومنها الرقمنة وحقوق الابتكار والملكيات الفكرية ومجال التعليم ومجال العملة النقدية الرقمية ومشاريع البنوك في الاستثمار وفي الابتكار.

في سياق الرقمنة يرسم تقرير جديد عنوانه منطقة المشرق خارطة طريق للمنطقة لتغتتم هذه الفرصة الآخذة في التطور السريع، وتجري تقييماً لآفاق قيام سوق إقليمية متكاملة رقمياً.

وتعد المنطقة العربية محوراً لأسرع أسواق نقل البيانات نمواً في العالم. وستزداد حركة نقل البيانات داخل المنطقة زيادة حادة بمعدل نمو سنوي مُرَكَّب قدره 42 في المئة حتى حلول العام 2021. وفي ظل الروابط الجغرافية والثقافية المتشابكة تاريخياً، ينمو تبادل البيانات بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا بمعدل يزيد على 50 في المئة سنوياً.

وتتجلى إمكانات المنطقة العربية في الاقتصاد الرقمي أيضاً، وفقاً للتقرير، في الشركات الناشئة الكثيرة التي احتضنت في المنطقة العربية. ومن الحالات المُمَيَّزة في هذا المجال مكتوب (Maktoub) وسوق دوت كوم (Souk.com) اللتين وُلدتا في العاصمة الأردنية عمّان. وتشير هذه المنصات الرقمية إلى تطور سلوكيات المستهلكين وتبنيهم الاستهلاك الرقمي.

ومثال آخر على هذا هو ماجنيت (Magnitt) وهي شركة عراقية ناشئة مقرها الآن في دبي وتعد سوقاً للمستثمرين يربط بين 5500 شركة ناشئة ومستثمرين من شتى أرجاء المنطقة.

وفي سياقات أخرى نجد ثمة ازدهار كبير في مجالات الحقوق الابتكارية والملكيات الفكرية، حيث يتبنى عدد من دول المنطقة

التدريس عن بعد عبر
تكنولوجيات الاتصال
والمعلومات: إقبال متزايد
ومستقبل واعد



47

289 مليار دولار استثمارات
الطاقة المتجددة في العالم



44

الحرب التجارية وانكماش
الاقتصاد العالمي يقودان
الاقتصاد الألماني نحو التراجع



34

ريادة الأعمال بوابة العالم
العربي نحو التنمية المستدامة



9

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

ريادة الأعمال بوابة العالم العربي نحو التنمية المستدامة 9

اقتصاد عربي

العراق يخطو نحو تعافي الاقتصاد 22

اقتصاد دولي

صندوق النقد يحذّر من مخاطر كبيرة تنذر

بكوارث اقتصادية 24

الحرب التجارية وانكماش الاقتصاد العالمي

يقودان الاقتصاد الألماني نحو التراجع 34

استثمار

الحياة الاجتماعية للاستثمار في البشر وسط عالم متغير 40

طاقة

ما هو واقع الطاقة الشمسية وخطتها

44 في العالم العربي!

مقال

التدريس عن بعد عبر تكنولوجيات الاتصال

والمعلومات: إقبال متزايد ومستقبل واعد 47

هذه مطالب القطاع الخاص العماني 49



العدد 222 - آب (أغسطس) 2019
Issue No. 222 August 2019

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شهرص للطباعة والنشر

Egypt: A Path
Forward for Economic
Prosperity



63

هذه مطالب القطاع
الخاص العهاني



49

51

أخبار

Arab economy

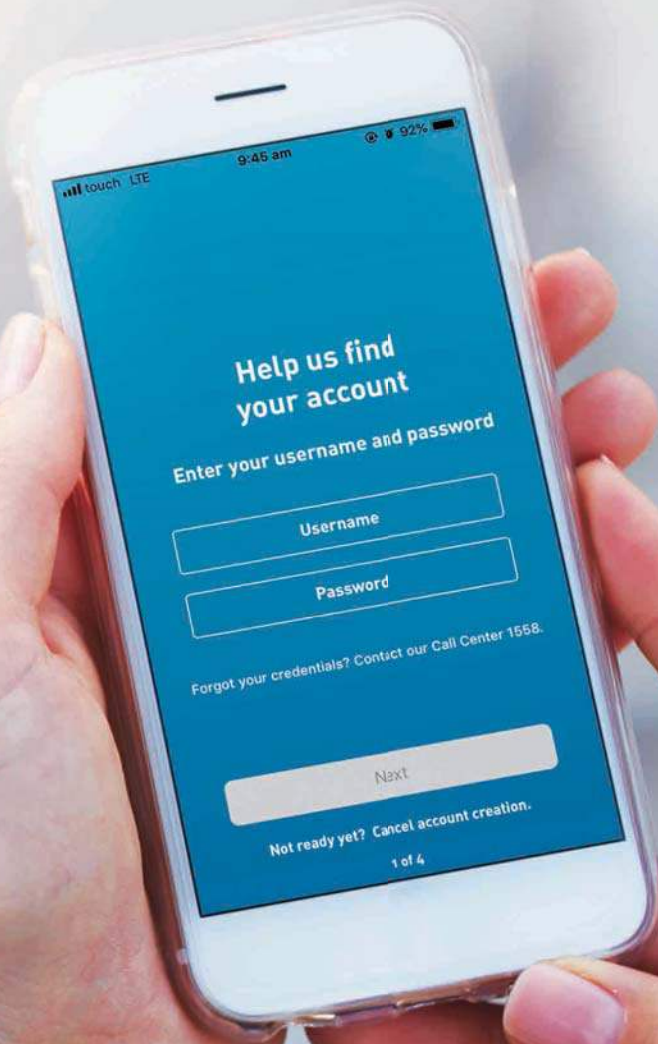
Egypt: A Path Forward for Economic
Prosperity, IMF.

63

Development

Lifelines for Better Development, IMF. 66

Available in English and Arabic لأنو منحكي لغتك



Mobile Banking

1558

ريادة الأعمال بوابة العالم العربي نحو التنمية المستدامة

إعداد: الدكتورة سارة الجزائر

إشراف: دائرة البحوث الاقتصادية - اتحاد الغرف العربية



يواجه العالم العربي مجموعة من التحديات الاقتصادية الصعبة والتي تنطوي على عدد من التحديات الدائمة، مثل الحد من البطالة، ورفع معدلات التوظيف خاصة بين الشباب، وضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة، فضلا عن قضايا أخرى ظهرت أو اشتدت حدها منذ الربيع العربي وما تبعه من عدم استقرار سياسي أدى إلى تراجع مؤشرات النمو الذي يقوده التصدير والتنوع، والذي لا يتم تجسيده بشكل كافي. وبالنظر إلى الحاجة إلى رؤية شاملة للاستجابة لتحديات التنمية، يشجع واضعو السياسات في العالم العربي روح المبادرة كاستراتيجية رئيسية لخلق الوظائف، حيث أظهرت التجارب العالمية أن ريادة الأعمال تحفز خلق الوظائف، فمعظم الوظائف الجديدة يتم إنشاؤها من قبل الشركات الشابة، والتي تسهم في زيادة المبيعات والإنتاجية. ويعتمد مدى نجاح روح المبادرة في تحفيز النمو على نضج النظم الإيكولوجية الأساسية بالدولة التي تدعم ريادة الأعمال، الأمر الذي يجب أن يضعه صانعو السياسة في العالم العربي في الحسبان إذا ما أرادوا النجاح في دعم ريادة الأعمال للمساعدة في الاستجابة لبعض التحديات الأساسية في المنطقة، وخاصة تحديات التوظيف وخلق فرص عمل تنعكس على معدلات النمو.

- إدراك الفرصة: هل يمكن للمواطنين تحديد الفرص لبدء الأعمال التجارية وهل تتيح البيئة المؤسسية العمل على هذه الفرص؟
- مهارات البدء: هل لدى السكان المهارات اللازمة لبدء عمل تجاري بناءً على تصوراتهم الخاصة وتوافر التعليم العالي؟
- قبول المخاطر: هل الأفراد على استعداد لتحمل مخاطر بدء عمل تجاري؟ هل البيئة منخفضة المخاطر نسبياً أو هل تضيف المؤسسات غير المستقرة مخاطر إضافية لبدء نشاط تجاري؟
- التواصل: هل يعرف رواد الأعمال بعضهم البعض وكيف تتركز شبكاتهم الجغرافية؟
- الدعم الثقافي: هل من السهل اختيار ريادة الأعمال أم أن الفساد يجعل ريادة الأعمال مهمة صعبة بالنسبة للمسارات المهنية الأخرى؟
- فرصة البدء: هل تجعل الحكومات من السهل أن تصبح رائد أعمال؟
- استيعاب التكنولوجيا: هل قطاع التكنولوجيا كبير ويمكن للشركات استيعاب التكنولوجيا الجديدة بسرعة؟
- رأس المال البشري: هل أصحاب المشروعات حاصلون على درجة عالية من التعليم ومدربين تدريباً جيداً في مجال الأعمال ويستطيعون التنقل بحرية في سوق العمل؟
- المنافسة: هل رواد الأعمال ينتجون سلعاً وخدمات فريدة ويستطيعون الدخول إلى الأسواق بها؟
- ابتكار المنتجات: هل البلد قادر على تطوير منتجات جديدة ودمج التكنولوجيا الجديدة؟
- طريقة عمل مبتكرة: هل تستخدم الشركات التكنولوجيا الجديدة وهل يمكنها الوصول إلى رأس مال بشري عالي الجودة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؟
- ارتفاع النمو: هل تنوي الشركات على النمو ولديها القدرة الاستراتيجية لتحقيق هذا النمو؟
- التدويل: هل يريد رواد الأعمال الدخول إلى الأسواق العالمية وهل الاقتصاد معقد بما يكفي لإنتاج أفكار ذات قيمة عالمية؟
- مخاطر رأس المال: هل رأس المال متاح من كل من الأفراد والمؤسسات؟

تزايد في الآونة الأخيرة اهتمام الحكومات والدوائر الاقتصادية عربياً وعالمياً بدور ريادة الأعمال والابتكار في الاقتصاد والتنمية مع التطور التكنولوجي والتقني العالمي، حيث أظهرت التجارب العالمية أن ريادة الأعمال تحفز النمو الاقتصادي وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق الوظائف الجديدة وزيادة الإنتاجية من قبل الشركات الشابة.

وعلى المستوى العربي نجد أن الأداء الاقتصادي يختلف على نطاق واسع بين الدول العربية، ومع أن النمو الاقتصادي في المنطقة ارتفع في عام 2016، لكنه تباطأ في عام 2017، ومن المتوقع أن ينتعش لاحقاً في 2019 نتيجة الجهود المبذولة من بعض البلدان العربية. ولكن هذه الاتجاهات مثيرة للقلق بشكل خاص بالنسبة لمصدري النفط في المنطقة. وتشير التقديرات أن معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) أقل من 1% في عام 2017 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 2.7 في المئة في 2019، في حين أن بلدان العالم العربي الباقية أفضل إلى حد ما مع معدل نمو 3.4 في المئة في عام 2017، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.9 في المئة في عام 2019. وبالتالي، فإن التقلب في ظروف الاقتصاد الكلي يجعل من الصعب على صناعات السياسات اتخاذ نهج مستقر وتطلعي تجاه التحديات متعددة الأبعاد التي تواجه المنطقة، لذا من الممكن أن يصبح مجال ريادة الأعمال وتطبيق آلياته هو المنقذ للوضع الحالي غير المستقر، مما يجعل بذل الجهود من قبل جميع الجهات المعنية في هذا الاتجاه أمراً واجباً وحتمياً.

أولاً - ريادة الأعمال عالمياً

يعد المؤشر العالمي لريادة الأعمال أحد المؤشرات الهامة لقياس ريادة الأعمال بالدول ومدى النجاح في تحويل الأفكار إلى مشروعات ناجحة. ويقاس تقرير المؤشر العالمي لريادة الأعمال الصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية (GEDI) جودة وحجم عملية تنظيم المشروعات في 137 بلداً حول العالم، حيث يجمع بين قوة وضعف نظام تنظيم المشروعات لتقديم صورة متكاملة عن أداء كل دولة في السياق المحلي والدولي. ويتضمن المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية (سلوك الأعمال الريادية، قدرات الأعمال الريادية، تطلعات الأعمال الريادية) ممثلة في 14 محوراً على النحو التالي:

• منطقة الدول الأوروبية

تسجل الدول الأوروبية أعلى متوسط درجات في مهارات بدء التشغيل، وذلك بسبب تراث التعليم العالي المتوفر على نطاق واسع وتوافر المهارات اللازمة لبدء عمل تجاري. بوجه عام، تتسم نتائج أوروبا بالتوازن النسبي عبر جميع مكونات مؤشر ريادة الأعمال العالمي، ومما يشير إلى أنه من المرجح أن يكون لمزيج أوسع من السياسات تأثيراً أكبر على الأداء الكلي من التركيز على مجال السياسة الواحدة. وتحقق دول أوروبا الشمالية أعلى النتائج في مؤشر ريادة الأعمال في المنطقة، في حين أن دول أوروبا الشرقية تحقق أقل المؤشرات في ريادة الأعمال بالمنطقة. وهناك سبع من أكبر عشر دول في مؤشر ريادة الأعمال توجد في المنطقة الأوروبية. كما حققت كل من المملكة المتحدة وبلغاريا وإيطاليا وبولندا وإيرلندا تقدماً في نتائجها الإجمالية في مؤشر ريادة الأعمال، بما لا يقل عن 3.5 نقطة، مما جعل منطقة الدول الأوروبية المنطقة الأولى في معدل نمو مؤشر ريادة الأعمال عالمياً.

• منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعظم قوة في مجالات الابتكار المنتج ورأس المال المخاطر، حيث تقوم المنطقة بجلب منتجات جديدة إلى السوق ودمج التكنولوجيا الجديدة، مع توفير رأس المال لمساعدة الشركات على النمو. ويوجد أدنى متوسط لمؤشر ريادة الأعمال في المنطقة في مجالات المنافسة وقبول المخاطر، حيث تهيمن الشركات الكبرى على العديد من الاقتصادات في المنطقة، وتواجه الشركات مخاطر أعلى في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالمناطق الأخرى.

• منطقة أميركا الشمالية

تحقق الولايات المتحدة وكندا أعلى المعدلات الإقليمية المرتفعة لريادة الأعمال لأميركا الشمالية، حيث تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى ضمن أكبر عشر دول في التطورات المتعلقة بريادة الأعمال في العام 2018. وتتمثل أعلى نقاط القوة في المنطقة في تصور الفرصة والابتكار للمنتج، حيث يتميز سكان تلك الدول بالقدرة على

على الصعيد العالمي، تحسنت نتائج مؤشر ريادة الأعمال العالمي (Global Entrepreneurship Index (GEI في عام 2018 بنسبة 3% في المتوسط مقارنة بعام 2017. ونجد أنه في 2018 حققت منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المتوسط أفضل النتائج في مجال ابتكار المنتجات، كما أظهرت قوتها في مجال تنمية رأس المال البشري، بينما تُظهر أوروبا مؤشرات عالية وثابتة في استيعاب التكنولوجيا وتدويلها، كما تُظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قوتها في مجال ابتكار المنتجات ورأس المال المخاطر، وبينما تعد أميركا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي الأقوى في مجالات مهارات بدء التشغيل وابتكار المنتجات، وتأتي إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى كأكبر قوة في إدراك الفرص.

وعلى مستوى العالم، شهدنا في عام 2018 زيادة بنسبة 22% في نتائج ابتكار المنتجات منذ مبادرة GEI 2017، وزيادة بنسبة 11% في نتائج مهارات بدء التشغيل منذ مبادرة GEI 2017، مما يعكس توجه العالم نحو الاهتمام بالتعليم وزيادة الفرص لخلق منتجات جديدة.

على نحو آخر، شهدت المؤشرات انخفاضات طفيفة (أقل من 2%) منذ أن تم استعراض مبادرة GEI 2017 عبر خمسة مجالات: الدعم الثقافي، رأس المال البشري، المنافسة، التدويل ورأس المال المخاطر. ويشير هذا إلى أن البيئة العامة أصبحت، في بعض النواحي، أقل صداقة مع روح المبادرة.

• منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تُظهر منطقة آسيا والمحيط الهادئ أعظم قوة في رأس المال البشري وابتكار المنتجات في المتوسط، حيث تتمتع دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بسكان متعلمين تعليماً عالياً ومدربين جيداً في مجال الأعمال التجارية وقادرين على التحرك بحرية في سوق العمل. كما أنها تنتج منتجات جديدة للمعلماء مع دمج التكنولوجيا الجديدة. فبتحليل الأنظمة الإيكولوجية لتنظيم المشروعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يتضح هيمنة عمالقة التكنولوجيا على أعلى المناصب، بينما يعد أدنى مؤشر لريادة الأعمال في المنطقة في المتوسط هو في مجال قبول المخاطر. والجدير بالذكر أن الصين وكوريا الجنوبية قد شهدا أكبر المكاسب في المنطقة وفقاً لمعدل GEI الإجمالي منذ عام 2017.



ارتفع مؤشر ريادة الأعمال بنسبة أربعين بالمائة عن ثاني أعلى معدل في المنطقة.

• إفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى

أكبر قوة في إفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى هي في مجال إدراك الفرص. ويستطيع رواد الأعمال في المنطقة اكتشاف الفرص من حولهم لبدء الأعمال التجارية. ويعد أدنى متوسط لمعدلات ريادة الأعمال في المنطقة في مجالات مهارات بدء التشغيل، وقبول المخاطر، ورأس المال المخاطر. كما أن التعليم العالي ليس متاحاً على نطاق واسع كما هو الحال في المناطق الأخرى، بالإضافة إلى أن مهارات تنظيم المشروعات أقل شيوعاً. وكذلك مناخ المخاطرة العام ليس مؤاتياً في المنطقة كما في المناطق الأخرى، وتوافر رأس المال متخلفاً عن المناطق الأخرى. ومع ذلك، هناك فرصة كبيرة للتحسين، حيث يمكن لإفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى أن تنظر إلى أمثلة في بوتسوانا وجنوب إفريقيا حيث يبرهن كلا البلدين على إمكانية التغيير والتحسين الكبير في الفترات الزمنية القصيرة نسبياً. وعلاوة على ذلك،

اكتشاف الفرص الجيدة لبدء الأعمال التجارية والتصرف فيها، وكذلك القدرة على جلب منتجات جديدة إلى السوق ودمج التكنولوجيا الجديدة. غير انه بشكل عام نجد أن معدلات نمو المنطقة في ريادة الأعمال تعد معدلات ضئيلة، مما يدل أن رواد الأعمال في أميركا الشمالية ليسوا متحمسين للنمو وتوسيع نطاق أعمالهم حسب ما تشير إليه النتائج الأخرى لمؤشر ريادة الأعمال.

• أميركا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي

تحقق دول أميركا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي أعلى معدل في المتوسط في مهارات ابتكار المنتجات وبدء التشغيل. ويستفيد رواد الأعمال من التعليم العالي المتاح على نطاق واسع ومستويات عالية من المهارات التجارية. كما يقومون أيضاً بابتكار وإدخال منتجات جديدة في الأسواق ودمج التكنولوجيا الجديدة في أعمالهم. والجدير بالذكر أن هذه المنطقة لديها فرصة لإنشاء تحسينات كبيرة من خلال التركيز على عملية الابتكار ورأس المال المخاطر. وتتفوق تشيلي بشكل كبير على بقية دول المنطقة، حيث

التجارية للعديد من الشركات كموردين وتجار تجزئة وعملاء. وتقدر مؤسسة التمويل الدولية أن 7 من كل 10 وظائف رسمية تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة (تصل هذه النسبة إلى 9 من بين 10 في بعض البلدان منخفضة الدخل)، كما أن 4 من أصل 5 وظائف رسمية جديدة في الأسواق الناشئة يتم إنشاؤها من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

لقد كان معدل إنشاء شركات جديدة في العالم العربي يتنامى بشكل متواضع على مدار العقد من 2016-2006 وبعيداً عن المعدلات العالمية. فوفقاً لقاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، فقد تم تسجيل معدل الكثافة للشركات الجديدة بحوالي 1.2% شركة جديدة ذات مسؤولية محدودة (LLC) في العالم العربي، مقارنة بمعدل كثافة 6.3% شركة جديدة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و6.0% في أوروبا ووسط آسيا، و5.6% شركات جديدة في شرق آسيا والمحيط الهادئ.

وعلى صعيد آخر، فقد أظهرت الأبحاث أن البلدان والمناطق التي تتميز بنشاط ريادي أعلى تميل إلى تحقيق معدلات نمو أعلى وخلق فرص عمل أكبر، حيث هناك علاقة إيجابية بين مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI)، وهو مقياس شامل لخصائص إنتاج أنظمة اقتصادية كبيرة وعادة بلدان بأكملها - ومؤشر ريادة الأعمال العالمي (GEI)، الذي يقيس صحة النظم الإيكولوجية لتنظيم المشروعات. وتشير هذه العلاقة أن البلدان التي نجحت في تنويع الصادرات تميل إلى أن يكون لديها أيضاً أنظمة إيكولوجية أقوى ومستويات أعلى من أنشطة تنظيم المشروعات. ويوضح الشكل (10) أن أفضل البلدان أداءً في تصنيف (ECI) تميل إلى الأداء الجيد أيضاً وفقاً لمؤشر ريادة الأعمال العالمي (ECI).

على صعيد آخر، يسجل العالم العربي أدنى معدل نشاط تجاري ثابت (6.7%) مقارنة بالمناطق الأخرى، ونسبة عالية من التوقف عن العمل (6.2%) وفقاً لتقرير Global Entrepreneurship Monitor (GEM). ويشير ذلك إلى أن معدل استدامة رجال الأعمال في العالم العربي أقل من نظرائهم في المناطق الأخرى. ولكن هناك بعض الاتجاهات الإقليمية المشجعة، حيث شهد العالم العربي نمواً هائلاً في استثمارات البدء (Start-up) خلال العقد الماضي، وتوجد العديد من الأمثلة مثل شراء "Yahoo" شركة أردنية "مكتوب" مقابل 165 مليون دولار عام 2009 مروراً بـ "شركة طلبات الكويتية"

فإن المنطقة لديها بعض العيوب الجوهرية الواضحة التي يمكن، إذا تم التغلب عليها، أن تسفر عن تحسينات شاملة في النظم الإيكولوجية لتنظيم المشروعات والاقتصاد ككل.

ثانياً - ريادة الأعمال عربياً

تظهر أحدث اتجاهات النمو في المنطقة أن الأداء الاقتصادي يختلف على نطاق واسع في البلدان العربية. حتى مع ارتفاع النمو الاقتصادي في المنطقة في عام 2016، فقد تباطأ في عام 2017 ومن المتوقع أن ينعش لاحقاً في 2019.

هذه الاتجاهات مثيرة للقلق بشكل خاص بالنسبة لمصدري النفط في المنطقة - وتشير التقديرات أن معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) أقل من 1% في عام 2017 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 2.7 في المئة في 2019، في حين أن بلدان العالم العربي النامية أفضل إلى حد ما، مع معدل نمو 3.4 في المئة في عام 2017، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.9 في المئة في عام 2019. وبالتالي فإن التقلب في ظروف الاقتصاد الكلي يجعل من الصعب على صناعات السياسات اتخاذ نهج مستقر وتطوعي تجاه التحديات متعددة الأبعاد التي تواجه المنطقة.

وتمثل بطالة الشباب تحدياً ملحاً بشكل خاص في المنطقة، حيث بلغ متوسط معدلات البطالة بين الشباب في العالم العربي أكثر من ضعفي المعدل العالمي، باستثناء عدد قليل من الدول التي لديها معدلات أقل من المتوسط العالمي. حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب في المنطقة 27%، ويتجاوز نسبة 40% في سلطنة عمان والضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يزال القطاع العام أكبر مصدر عمل في العديد من البلدان العربية، حيث يمثل 60 إلى 80 في المائة من إجمالي العمالة الرسمية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والعراق والأردن وتونس.

من هذا المنطلق، يمكن أن تقدم ريادة الأعمال سبيلاً أساسياً للنمو الاقتصادي والتوظيف في العالم العربي من خلال إنشاء شركات صغيرة جديدة يمكن أن تنمو لتصبح شركات متوسطة وأخرى كبيرة في بعض الأحيان. حيث تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم حيوية للاقتصادات الوطنية، لأنها تمثل حصة عالية من إجمالي العمالة والنتائج المحلي الإجمالي، فهي في صميم العمليات



أزمة البطالة وتشجيع الشباب على خلق وظائف بأنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم.

التي تم الاستحواذ عليها من قبل شركة روكت أنترنت عام 2015 مقابل 165 مليون دولار، وانتهاء بشركة أمازون التي استحوذت على "شركة سوق الإماراتية" مقابل 650 مليون دولار عام 2016.

أ- التجارب العالمية والعربية على مستوى الدول المشجعة لريادة الأعمال

ثالثاً - التجارب العالمية والعربية في تحويل الأفكار إلى مشروعات ناجحة

• سنغافورة

رغم ارتفاع عدد سكانها مقارنة بمساحتها الذي يتجاوز 5.5 مليون نسمة مع عدم وجود موارد طبيعية يعتمدون عليها، فإن إجمالي الناتج السنوي لها يبلغ 55 مليار دولار، حتى أصبحت من أهم الدول على مستوى العالم في مجال التعليم والتأهيل وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد قامت بتطوير برنامج متكامل لتنمية مهارات ريادة الأعمال وإقامة المشروعات لدى النشء ووضعت رؤيتها لتنمية

أكد معهد ريادة الأعمال والتنمية «جى إي دى آى» في مؤشره الأخير أن جودة الشركات في كل دولة أهم من عددها، وتحتاج هذه الجودة إلى عملية إعداد طويلة تسبق تأسيس الشركة وتشترك بها عدة جهات مثل الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم الثانوي والجامعي والبحث العلمي والمؤسسات المالية. ومن أبرز نماذج الدول الناجحة اقتصاديا عالميا وعربيا هي الدول التي استطاعت سد فجوة

رابعاً - النليات المقترحة لتشجيع زيادة الأعمال وتحويل الافكار الى مشروعات ناجحة

في إطار ما سبق يستعرض الجزء التالي اهم السياسات والتوجهات المقترحة على صعيد الحكومات، القطاع الخاص، المؤسسات التعليمية ومؤسسات التمويل من اجل تذليل العقبات والتغلب على المعوقات لتوفير بيئة تشريعية وبنوية لتشجيع زيادة الأعمال عربياً، وذلك في ضوء التجارب الدولية والعربية الناجحة.

أ- دور الحكومة

1. إعداد استراتيجية طويلة المدى تتضمن الخطط والسياسات الخاصة بتنمية المؤسسات في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية.
2. العمل على توفير البيئة التنظيمية المشجعة لنمو وتطور المؤسسات بالتنسيق مع الجهات المعنية، وذلك من خلال اقتراح مشروعات القوانين ذات الصلة بأنشطة المؤسسات، ومراجعة القوانين والنظم والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن.
3. تقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمؤسسات بهدف تطويرها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة.
4. العمل على سرعة إنهاء إجراءات حصول المؤسسات على التراخيص والموافقات اللازمة لممارسة أنشطتها، بناء على طلب أصحابها، مع إعطاء الأولوية في هذا الخصوص للطلبات المقدمة من المؤسسات التي يتفرغ أصحابها لإدارتها.
5. تشجيع التكامل بين المؤسسات والشركات من جانب، والصناعات المغذية والخدمات المساندة من جانب آخر.
6. العمل على تسويق وترويج منتجات وخدمات المؤسسات داخل وخارج الدولة من خلال تنظيم المعارض والمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات المعنية.
7. بناء نظام معلومات إلكتروني متكامل مع مركز اتصالات قادر على توفير المعلومات الداعمة لأنشطة المشروعات ومجالات عملها.

أعمالها بنجاح وبتهيئة تأسيس الشركات وتنمية مهاراتهم، مع تهيئة حركة الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على نوعية الصناعات من أجل الحصول على أعلى دخل. وقد استطاعت سنغافورة تحقيق ذلك بعد أن خلقت ثقافة زيادة الأعمال في أول الأمر، عن طريق البحث عن المخترعين والمبتكرين لتحويل مخترعاتهم إلى سلع تصدرها وتربح من ورائها. كما اهتمت جميع الوزارات المختلفة في الحكومة بقطاع زيادة الأعمال حتى استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بنسبة 40% من إجمالي الناتج المحلي في سنغافورة.

وهناك 4 مراحل للحصول على جيل من رواد الأعمال في سنغافورة، الأولى هي تربية الأبناء منذ الطفولة على الابتكار والنجاح، ثم يقومون في المرحلة الثانية على تدريب الأبناء على المهارات الأساسية، وهي كيفية التواصل وخلق الإيجابية بداخلهم وكيفية تشكيل فريق عمل جماعي، ثم في المرحلة الثالثة تعليم الأبناء كيفية دراسة السوق وعمل ميزانية، والمرحلة الرابعة تسمى «المني ماركت» أو السوق الصغيرة وخلالها يتم تعليم الأطفال والشباب كيفية عمل منتج فعلى وعملية البيع والشراء لتأهيله للخروج للسوق.

• الإمارات العربية المتحدة

تحتل دولة الإمارات المرتبة 26 عالمياً في تقرير المؤشر العالمي لريادة الأعمال الصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية لعام 2018، حيث حققت الإمارات علامات رائدة على مستوى العالم (درجة كاملة) في التواصل وابتكار المنتجات. وأكبر القفزات في النتائج كانت في أربع ركائز، التواصل (+0.31) وابتكار المنتجات (+0.17)، وطريقة عمل مبتكرة (+0.17) والتدويل (+0.32). وتعكس تقييمات دولة الإمارات في معظم المحاور ثروتها المالية وجودة الرأس المال البشري العالية.

كما يتم تمكين الشباب علمياً وتشجيعهم على تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة قادرة على المنافسة في سوق العمل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وقامت بتوفير الخدمات للمشروعات الريادية وتوفير بيئات العمل التشريعية والتنظيمية والتشغيلية الملائمة لطبيعة المشروعات الريادية والرواد، مثل توفير فرص التمويل وتقديم الدعم المعنوي والقوانين والمبادرات التشجيعية وتوفير التكنولوجيا، كما قامت بإنشاء الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

• صندوق خليفة لتطوير المشاريع KFED (الإمارات العربية المتحدة)

تأسس صندوق خليفة في يونيو 2007 بموجب قانون 14 عام 2005 كهيئة حكومية غير ربحية ومستقلة مالياً وإدارياً تتبع حكومة أبو ظبي، وذلك بغرض المساعدة في تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إمارة أبو ظبي بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام، من خلال غرس وإثراء ثقافة ريادة الأعمال بين مواطني دولة الإمارات، وكذلك دعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدولة. بدأ صندوق خليفة برأسمال إجمالي قدره 300 مليون درهم، وتم زيادته تدريجياً إلى ملياري درهم، بالتزامن مع توسعة مظلة خدماته لتغطي جميع أنحاء الإمارات. ويهدف الصندوق إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من بناء علاقات العمل مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، وترجمة هذه العلاقات إلى المزيد من فرص العمل، مع محاولة زيادة الفرص التجارية التي تقدمها الشركات، وتقديم الدعم الكامل للشركات وتقديم خدمات التواصل لمساعدة هذه الشركات على إقامة شراكات استراتيجية والحصول على المعلومات المطلوبة. كما يحرص "KFED" على مساعدة رواد الأعمال في إقامة علاقات تجارية مع مؤسسات خارج دولة الإمارات.

• مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الإمارات العربية المتحدة)

أسست مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2002 كقطاع متكامل منبثق عن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي. وقد جاء تأسيسها لكي تصبح رافداً حيوياً يوفر الدعم والمعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، وما يصاحب ذلك من أمور تتمثل في مكان وطريقة إطلاق الأعمال، مع تقديم الدعم والتمكين لرواد الأعمال في جميع المراحل، لأن ذلك يعدّ محورياً هاماً من محاور نجاح دبي على الصعيد الاقتصادي. وتهدف المؤسسة إلى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تعزيز روح الابتكار والقيادة في جميع قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدة المبدعين ورواد الأعمال الناشئين، بالإضافة إلى توفير الدعم اللازم لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من الشباب في جميع خطوات تأسيس أعمالهم، بدءاً من التخطيط للموارد

8. إنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات التنافسية وتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع أفضل المقياس العالمية.

9. تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لرواد ورائدات الأعمال ومديري المؤسسات لتزويدهم بالمهارات الأساسية لإدارة وتشغيل مؤسساتهم وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

10. التنسيق مع الجهات المعنية لوضع الخطط اللازمة لتطوير رأس المال المبادر في المشروعات مع وضع الآلية اللازمة بالتنسيق مع البنوك المركزية لضمان زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشروعات.

11. الحفاظ على السوق الحرة مع المنافسة من خلال وجود قانون قوي لمكافحة الاحتكار. فلن تبدأ الشركات الجديدة في اقتصاد يهيمن عليه الاحتكارات واحتكارات القلة وكذلك الممارسات المضادة للمنافسة، فالافتقار إلى المنافسة في أي قطاع سيخنق الابتكار ويزيد الأسعار بشكل مصطنع.

وفيما يلي نماذج لبعض مراكز رعاية الابتكار والأبداع وريادة الأعمال وجهود تعزيزها في الدول العربية التي بدأت حكوماتها في تشجيعها ومن أشهرها:

• مركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مصر)

أنشئ مركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في 2011 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بهدف دعم نمو وتنمية الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في مصر بما يتفق مع استراتيجية الحكومة المصرية في رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة. ويهدف المركز إلى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وذلك من خلال تقديم حزمة متنوعة من خدمات تنمية الأعمال والحصول على التمويل وتحفيز الشباب على إنشاء وإدارة شركات ريادة ناجحة، هذا بالإضافة إلى قيام المركز بالتنسيق للمبادرات والبرامج مع بيئة الأعمال المصرية والإقليمية والدولية، وبما يتفق مع استراتيجية الحكومة المصرية في دفع عجلة الإنتاج وخلق فرص عمل للشباب ورفع تنافسية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.



وذلك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الفنية والتدريبية والاستشارية المختلفة.

• الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (المملكة العربية السعودية)

أنشئت الهيئة عام 2016 لدعم وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، والمساهمة في استدامتها وجعلها عنصراً مساهماً ومحركاً أساسياً للاقتصاد في المملكة، مع تقديم الاستشارات لرواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تقديم الخدمات أو البرامج المناسبة لهم وإرشادهم وزيادة ثقافتهم بالطريقة الصحيحة في قيادة الأعمال. هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لأصحاب المنشآت عن طريق شركات التمويل المرخص لها من مؤسسة النقد العربي السعودي. وتهدف الهيئة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصادر دخل متنوعة، كما تضع معايير خاصة لقبول تمويل المنشآت لتقديم الدعم الإداري بجانب الدعم المادي.

المالية، وتبسيط الإجراءات الرسمية، ووصولاً إلى مساعدتهم في تأسيس أعمالهم من البداية حتى اكتمال المشروع.

• الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة سلطنة عمان)

تم تأسيس الهيئة عام 2013 من أجل تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها وتمكينها من الحصول على ما يحتاجونه من تمويل وخدمات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية، مع غرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الشركات الناشئة والشباب وتعزيز دور المؤسسات في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للشباب العماني، بالإضافة إلى مساعدة رواد ورائدات الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم والريادة في إدارتها وتمييزها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات القائمة، إلى جانب زيادة قدرة المؤسسات على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنويع الاقتصادي، ودعم الابتكار، واستخدام التقنيات الحديثة

• مؤسسة تمكين (البحرين)

العقبات، ألا أن هذه الجهود تحتاج إلى الدعم من القطاع الخاص بسبب حجم الفئة وكثرة احتياجاتها إلى موارد كثيرة تكون مكملة للموارد الحكومية المتخصصة في هذا القطاع الحيوي. ويوجد العديد من المؤسسات الخاصة الداعمة لريادة الأعمال بالعالم العربي وأشهرها:

• ريفي (مصر)

بدأت "ريفي" العمل في السوق المصري منذ عام 2008 ليصل عدد فروعها حالياً إلى 33 فرعاً على مستوى الجمهورية. وقد بلغ حجم القروض التي منحتها الشركة منذ بداية نشاطها حتى 1.2 مليار جنيه لأكثر من 40 ألف مقترض، بفائدة مماثلة للفائدة التي تمنحها الجمعيات الأهلية العاملة في مصر، وأقل منها في بعض الأحيان. وعملت شركة ريفي في هذا المجال من قبل كضامن للعملاء متناهي الصغر أمام البنوك، لتتيح لهم فرصة الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية، بينما الآن بعد صدور رخصة مزاولة نشاط التمويل، ستقوم بإقراض العملاء مباشرة بناء على الضوابط التي وضعتها هيئة الرقابة المالية.

• إنجاز (سلطنة عُمان)

هي جزء من مؤسسة "جونيو أوتشيفمينت وركل وايد" غير الربحية التي تأسست عام 1919، وهي تعمل في أكثر من 123 دولة حول العالم، ويشارك فيها أكثر من 10 مليون شاب. وتهدف إلى تنمية مهارات الشباب، وتمكين قدراتهم الإبداعية والقيادية وتعزيزها بالإضافة إلى إعدادهم الإعداد الأمثل لدخول سوق العمل بثقة. وتنظم إنجاز عمان مجموعة من البرامج المتنوعة التي تهدف إلى تشجيع الشباب لإنشاء شركاتهم ودخول عالم ريادة الأعمال.

• ومضة (الإمارات العربية المتحدة)

ومضة هي منصة متعدّدة البرامج تهدف إلى تسريع وتعزيز البيئات الحاضنة لريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال ذراعها الإعلامية، وبناء المجتمعات المتخصصة، وإجراء الأبحاث، وتقديم الخدمات الاستشارية للشركات الكبرى والحكومات.

مؤسسة بحرينية حكومية تأسست عام 2006 كإحدى ركائز مبادرات الإصلاح الوطني في مملكة البحرين ورؤية البحرين 2030 بمهمة تمكين القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وتتمحور أهداف المؤسسة حول رفع كفاءة المواطن البحريني للدرجة التي يكون قادراً فيها على المنافسة في سوق العمل، بالإضافة إلى الدفع قداماً بالإنتاجية في المشروعات التجارية، بالتوازي مع المساعدة في خلق فرص وظيفية ذات قيمة مضافة في المملكة. وقد أطلقت تمكين أكثر من مائتي برنامج ومبادرة في مجالات عدة شملت التمويل والتدريب والتوجيه وتشجيع ريادة الأعمال.

• الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج" (الجزائر)

أنشئت الوكالة في عام 1996 تحت إشراف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بهدف مساعد قادة المشروع في إنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات، بالإضافة إلى تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير لتعزيز روح المبادرة وذلك لما لدى الوكالة من 51 شبكة تقع في جميع أنحاء الجزائر، وكذلك ما لديها من المرفقات الموجودة في المواقع الكبيرة.

ب- دور القطاع الخاص (المؤسسات الخاصة الداعمة)

إن ريادة الأعمال أصبحت الآن ظاهرة عالمية، حيث لم يعد الاقتصاد الوطني مقتصرًا على نمو الشركات والمصانع والمصارف وغيرها فحسب، بل أصبح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينافس الشركات الكبرى من حيث العدد والنشاطات المتنوعة. وقد ترك ذلك أثراً كبيراً في تنمية الاقتصاد العالمي بشكل عام والعربي بشكل خاص، لما له من عوائد لخلق فرص عمل في أسواق جديدة تساهم في التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من المجهود المتميز من قبل الجهات الحكومية في مختلف المستويات للتطوير والتنمية، من خلال تسهيل الإجراءات وتوفير الموارد المالية والبشرية، بالإضافة إلى البرامج والمبادرات المختلفة من قبل الجهات الحكومية، والتي من شأنها تقديم جميع وسائل الدعم لرواد الأعمال لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم وتجاوز

• رواد القصر (الإمارات العربية المتحدة)

قديماً. ويوضح الاستعراض التالي استعراض بعض المؤسسات العلمية بالدول العربية الساعية بجهد نحو تبني تعزيز فكرة ريادة الأعمال بالمنطقة:

• الأكاديمية العالمية لرواد الأعمال (المملكة العربية السعودية)

تعد هذه الأكاديمية من أحدث مبادرات صندوق المؤيثة لتحفيز ريادة الأعمال، بالتدريب والتأهيل والبحث الأكاديمي، لإيجاد حلول مبتكرة لإنشاء المشروعات والتنمية في المجتمع السعودي، ولتكون تجربة تعليمية للرواد والرياديين المهتمين. ويضم البرنامج سلسلة من ورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات والفعاليات والبرامج البحثية الخاصة بالمشروعات، لمساعدة رواد الأعمال على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتطوير أعمالهم، والتي صممت لتتناسب بيئة الأعمال السعودية، والاحتياجات الخاصة للأسواق المحلية والدولية.

• جامعه حمدان بن محمد الذكية-مركز ريادة الأعمال (دولة الإمارات المتحدة)

أطلقت الجامعة مركزها الخاص لريادة الأعمال استجابةً لحاجة المجتمع المتزايدة إلى دعم أفكار ريادة الأعمال وتسريع عملياتها، وهذا ما يتضح جلياً من خلال إطلاق مشروعات أعمال ناجحة من قبل المشاركين في برنامج إدارة الإبداع والتغيير الذي تقدمه الجامعة. إن إطلاق هذا المركز يضيف إلى عملية تحول المنطقة إلى المجتمع الأكثر ابتكاراً في العالم بحلول العام 2021. تم إطلاق مركز ريادة الأعمال في العام 2014 بتأييد من مؤسسات دولية شهيرة، كجامعة ستانفورد، وجامعة كاليفورنيا، بيركلي. ويعمل مركز ريادة الأعمال في الجامعة على إرشاد رواد الأعمال الشباب والشركات العائلية وتوجيههم، بحيث تستفيد الشركات المخترعة من خدمات الإرشاد، وموارد الفضاء المفتوح التقنية بالمركز.

• مركز ريادة الأعمال بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (مصر)

مركز ريادة الأعمال هو مجتمع متحد من أجل تعزيز ودعم روح المبادرة والنمو القائم على الابتكار في مصر. تكمن خدمات المركز

منصة عالمية لرواد الأعمال لمساعدتهم في إيجاد أسواق جديدة والعثور على شركات ومستثمرين جدد، إضافة إلى الأذهار وتوفير فرص العمل. وتهدف إلى تعريف رواد الأعمال في الإمارات ببرنامج "رواد القصر - الإمارات" ومنحهم فرصة للقاء رواد أعمال لمساعدتهم وتوجيههم في صقل وتطوير أفكارهم وتحقيقه.

• واعد - أرامكو (المملكة العربية السعودية)

تم إنشاء مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال (واعد) في عام 2011، وذلك بغرض تشجيع روح المبادرة لدي الأفراد ودعم المنشأة الصغيرة والمتوسطة المحلية. فهي تقوم بدور ريادي منسجم مع التوجه الاستراتيجي للمملكة للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، والذي يعتمد على الابتكار والتقنية وينوع مصادر الدخل ويدعم المنشأة الصغيرة والمتوسطة النابعة من روح الإبداع.

• منظمة مجتمع الابتكار وريادة الأعمال IEC (السودان)

منظمة يقودها الشباب أنشئت في عام 2013، مع مهمة تنشيط النشاط الريادي بين الشباب السوداني، من خلال رفع مستوى الوعي، وتنظيم الفعاليات، وعقد ورش العمل، والشراكة مع مجتمعات ريادة الأعمال العالمية الرائدة وتقديم فرص جديدة من شأنها دعم ريادة الأعمال ورجال الأعمال في المجتمع.

ج- دور المؤسسات التعليمية

يعد التعليم عنصراً حاسماً في ريادة الأعمال، لذلك على الجميع التسلح بالمعرفة من أجل فهم عالم الأعمال والاقتصاد والتعرف على الموارد التي يمكن الاستفادة منها، فضلاً عن الاحتياجات والمتطلبات. ومن هنا يأتي دور المنظمات والمؤسسات التعليمية بالمنطقة في الإسهام بتطوير المهارات والمعرفة من أجل تنمية هذا القطاع ومساعدته على النمو والتطور للقيام بدوره بجدارة واقتدار.

كما يعد التكامل بين جميع المؤسسات في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال مهم جداً في دعم التنوع الاقتصادي بالدولة والمضي به

التمويل في هذه الحالة على شكل تمويل بالملكية، وذلك عندما يطلب الممول أن يصبح شريكاً بمقدار مساهمته، وفي حالات أخرى، يكون التمويل على شكل قروض غير مقرونة بضمانات. ومن المهم التنويه إلى ضرورة توثيق القرض مهما كانت قرابة الشخص، لتجنب حدوث أية خلافات مُحتملة.

• رأس المال المخاطر (Venture Capital): يشير رأس المال المخاطر/المغامر إلى التمويل عن طريق شركات أو أفراد ذات رؤوس أموال يتم استثمارها في مشروعات صغيرة، وتتسم بالمخاطرة العالية، على أن تكون مقابل حصة من ملكية الشركة. لذلك فإنها تقدم التمويل عن طريق المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع بجزء من رأس المال يتراوح عادة ما بين 10% إلى 30% دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبالتالي فهو يخاطر بأمواله ولا يضمن عوائده.

• المستثمرون الخيرون (Angle Investors): يهدف المستثمرون الخيرون/الممولون إلى الاستثمار في الشركات في مراحلها المبكرة مقابل ملكية في حقوق المشروع، وهم مصدر مهم لرأس المال في الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولا ينتمي المستثمرون الخيرون إلى جمعيات أو شركات معينة بسبب طبيعتهم المرنة، وهم غالباً يستثمرون من أجل المشاركة والاهتمام بتطوير الأعمال التجارية وليس فقط لتحقيق العوائد المالية.

• الاقتراض من البنوك والمؤسسات: تستطيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من حلول التمويل الإسلامي التي قد تتخذ أشكالاً وصيغ مختلفة حسب حاجة المشروع، كالمرابحة - تمويل شراء سلع ومنتجات للمشروع، أو المشاركة - شراكة بين الطرفين في المخاطر والربح والخسارة، أو تمويل الاستصناع أو التمويل قصير الأجل اللازم لرأس المال العامل.

كما يمكن تصنيف التمويل حسب المدة الزمنية إلى ثلاثة أنواع:

• تمويل قصير الأجل: مدته لا تتجاوز السنة، ويستخدم في تمويل احتياجات المنشأة من المواد والإنتاج.

• تمويل متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات.

• تمويل طويل الأجل: ومدته تزيد عن 5-7 سنوات وليس له حد أقصى، حيث يمكن أن يصل إلى 20 سنة وأكثر.

في تنظيم ورش العمل والندوات والمسابقات الخاصة بزيادة الأعمال وتقديم الجوائز التي تساعد على بدء تنظيم المشروعات والرعاية والتوجيه.

د- دور المؤسسات المالية

تقتصر المشروعات الصغيرة إلى التمويل الكافي لإدارة مشروعاتها. ولذلك أنشأت عدة حكومات عربية عدداً من المؤسسات المالية لتقديم المساعدة المالية التي يحتاجها رواد الأعمال لتشغيل وحداتهم. وتتمثل أهم أنواع المساعدة في التمويل لأجل، إعادة التمويل، تمويل رأس المال العامل، والتأمين، رأس المال الاستثماري المباشر، الخدمات المصرفية التجارية، وتمويل إعادة التأهيل، والتمويل المالي، وما إلى ذلك. كما تشمل الخدمات والخدمات المساندة التي تقدمها هذه المؤسسات والمراكز تمويل إنشاء مرافق البنى التحتية، وتوزيع المواد الخام، وتقديم خدمات الاستشارات والتدريب، وإجراء المسوحات المحتملة والمطلوبة.

ويعتمد اختيار التمويل المناسب على عوامل عدة تتمثل في معرفة الفروق بين التمويل بالملكية والتمويل بالاقتراض، وبالتالي ملائمة ظروف المستثمر والمنشأة لأحد الخيارين. فالتمويل بالاقتراض يعتمد على قدرة المنشأة لتسديد القرض خلال الفترة المحددة، وبالتالي سيكون المبلغ محدوداً في المراحل المبكرة من المشروع. أما التمويل بالملكية عن طريق المؤسس الشريك أو المستثمر الممول، فيمكن أن يوفر رأس المال المطلوب لنمو المنشأة وتحقيقها للأرباح حيث يهدف المشارك إلى زيادة قيمة المنشأة على المدى الطويل، ولذلك يتعين على المؤسس اختيار المستثمر المناسب بعناية وهناك عدة طرق للتمويل للمشروعات الصغيرة والناشئة، منها:

• التمويل الداخلي: يعتبر التمويل الداخلي المقدم من جانب المالك هو مصدر التمويل الأول. قد يمول المالك مشروعه من خلال مدخراته الشخصية، أو من خلال بيع بعض من ممتلكاته من الأراضي وغيرها. أيضاً عندما تبدأ الشركة بتحقيق الأرباح، يعتبر استخدام الأرباح المحتجزة نوعاً من أنواع التمويل الداخلي، أي زيادة رأس المال بدون أية تدفقات نقدية خارجية.

• الأسرة والأصدقاء: يمكن للمؤسس أن يطلب الدعم المادي من أحد أفراد العائلة كالوالدين، أو الأشقاء، أو من الأصدقاء. وقد يكون



لييرتك ذهب لازم تستعملها!



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb



العراق يخطو نحو تعافي الاقتصاد للحفاظ على استقرار المالية العامة وتعزيز هوامش الأمان

أدى تحسن الأوضاع الأمنية وتعافي أسعار النفط إلى تقليص مواطن الضعف في المدى القريب. هذا ما خلص إليه التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي، في ضوء اختتام المجلس التنفيذي لصندوق النقد مشاورات المادة الرابعة مع العراق.

وبحسب صندوق النقد الدولي سجلت المالية العامة والحساب الجاري فوائض كبيرة في 2018 (حوالي 8 في المئة و6 في المئة) من إجمالي الناتج المحلي، مما سمح للحكومة العراقية بتسديد الدين المحلي وتكوين هوامش أمان في المالية العامة. ومع نهاية العام 2018 المنصرم، بلغ إجمالي الاحتياطات الدولية 65 مليار دولار أمريكي. وأظهرت المعطيات الخاصة بصندوق النقد بأن إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد بعد الحرب سارا بمعدل بطيء، حيث اقتصر ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على نسبة 0,8% على أساس سنوي في 2018، نظرا لضعف تنفيذ عمليات إعادة الإعمار وغيرها من الاستثمارات العامة. وانكمش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنحو 0,6% مع خفض الإنتاج النفطي عمالاً لاتفاق أوبك.



يرتفع الإنفاق الجاري بنسبة 27 في المئة على أساس سنوي، فيما يرجع جزئياً إلى ارتفاع فاتورة أجور القطاع العام، بينما تضعف الإيرادات بسبب إلغاء ضرائب غير نفطية. ونتيجة لذلك، من

كشف صندوق النقد الدولي عن أن ميزانية العراق للعام 2019 الحالي، تتضمن درجة كبيرة من التيسير المالي من شأنها زيادة مواطن الضعف التي تراجعت في الآونة الأخيرة. فمن المتوقع أن

هوامش الأمان. وحثوا السلطات على اعتماد منهج لسياسة المالية العامة يسترشد بمستويات المخاطر ويرتكز على القواعد، في إطار إصلاحات أوسع نطاقاً لإدارة الإيرادات النفطية بمزيد من الفعالية، والحد من الاتجاهات المسايمة للتقلبات الدورية، والتحول في الإنفاق إلى بنود أكثر مراعاة للنمو.

وأيد المديرون زيادة الإنفاق بالتدريج على أغراض إعادة الإعمار والتنمية بالتوازي مع تحسين الطاقة الاستيعابية. وشددوا على الحاجة إلى تقوية الإدارة المالية العامة لضمان متابعة الإنفاق العام بصورة ملائمة والحد من مواطن التعرض لمخاطر الفساد. وفي هذا السياق، رحب المديرون بإقرار قانون الإدارة المالية الاتحادية مؤخرًا وحثوا على تنفيذه بالكامل.

وأكد المديرون أن الضبط المالي التدريجي، بما في ذلك احتواء الإنفاق الأولي الجاري وزيادة الإيرادات غير النفطية، أمر ضروري للحفاظ على الاستدامة المالية وإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها. وأوصوا بأن يكون احتواء زيادة فاتورة الأجور وتخفيض الدعم لقطاع الكهرباء من الأولويات في إجراءات الإنفاق. وأكد المديرون أن الفئات الأفقر والأقل دخلاً يجب حمايتها من التأثير بعملية الضبط المالي.

وأكد المديرون ضرورة القيام بإصلاح شامل للقطاع المصرفي بغية الحفاظ على الاستقرار المالي. وحثوا السلطات على إعادة هيكلة البنوك الكبيرة المملوكة للدولة، وتعزيز الرقابة عليها، وتنفيذ إصلاحات أخرى لزيادة أنشطة الوساطة المالية. وسلط المديرون الضوء على مزايا زيادة الشمول المالي، وخاصة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يتمتع بإمكانات كبيرة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

واتفق المديرون على أن بناء المؤسسات العامة وتعزيز الحوكمة عاملان أساسيان للنجاح، وسلطوا الضوء على المجال متاح للاستفادة من أنشطة تنمية القدرات التي يقدمها الصندوق لدعم هذه الجهود. ورحبوا بالتقدم الذي تحقق في وضع إطار لمكافحة الفساد ودعوا لإجراء مزيد من التعديلات في المنظومة القانونية لمكافحة الفساد مع تقوية التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، ومواصلة العمل على تقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأوصى المديرون أيضاً بتعزيز إطار إدارة الاستثمارات العامة لضمان توجيه الإنفاق بصورة سليمة واستخدام أموال المانحين الموجهة لإعادة الإعمار بكفاءة الطرق الممكنة.

المتوقع أن تعود الميزانية إلى تسجيل عجز قدره 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في 2019، كما يُتوقع أن تتخفف الاحتياطات.

ومن المتوقع أن يستمر تراجع مركز المالية العامة والمركز الخارجي على المدى المتوسط ما لم تحدث تغييرات في السياسات مع هبوط الاحتياطات إلى أقل من المستويات الكافية وتآكل هوامش الأمان في المالية العامة. وبالرغم من أن مستوى الدين العام سيظل في حدود يمكن تحملها، فسوف تزداد احتياجات التمويل الإجمالية للمالية العامة. ومن المتوقع أن يصل النمو في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى 5,5% في 2019، لكنه سيتراجع مجدداً على المدى المتوسط.

وفي سياق النقلب الكبير الذي تشهده أسعار النفط، ينشأ الخطر الأساسي على الآفاق المتوقعة من احتمال هبوط أسعار النفط، مما يمكن أن يخفف الصادرات ويقلص إيرادات الميزانية، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض أكثر حدة في الاحتياطات أو ارتفاع أشد في الدين العام. وثمة مخاطر أخرى تنبع من التوترات الجغرافية-السياسية، واحتمال حدوث قلاقل اجتماعية في سياق ضعف الخدمات العامة وعدم تحقيق تقدم في محاربة الفساد.

تحديات جسيمة

إلى ذلك، اتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. ورأوا أن تحسن الاقتصاد العراقي مؤخرًا أمر مشجع، لكنهم أقرروا بالتحديات الجسيمة التي لا تزال تواجه البلاد. فالظروف الاجتماعية لا تزال قاسية، والتقدم بطيء في إعادة الإعمار بعد الحرب، والاحتياجات التنموية كبيرة، وجوانب الضعف المؤسسية كبيرة. وهناك مصاعب إضافية يفرضها تقلب أسعار النفط وصعوبة البيئة الإقليمية والجغرافية-السياسية.

وحث المديرون السلطات على اغتنام فرصة تحسن الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط لتنفيذ سياسات وإصلاحات هيكلية تهدف إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، ومعالجة المشكلات الاجتماعية القائمة منذ وقت طويل، وتعزيز النمو المستدام والاحتوائي.

وأكد المديرون أن بناء إطار قوي للمالية العامة أمر ضروري للحفاظ على استقرار المالية العامة والاقتصاد الكلي وتعزيز

النمو العالمي %3.2 في 2019 و%3.5 في 2020 صندوق النقد يحذّر من مخاطر كبيرة تنذر بكوارث اقتصادية

تنبأ صندوق النقد الدولي ببلوغ النمو العالمي %3.2 في 2019، ثم ارتفاعه إلى %3.5 في 2020 (أقل بمقدار 0.1 نقطة مئوية من التوقعات للعامين في عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وعزا صندوق النقد تقديراته بشأن النمو، إلى مواصلة الولايات المتحدة الأميركية رفع التعريفات الجمركية على واردات صينية معينة واتخاذ الصين إجراءات انتقامية برفع التعريفات الجمركية على مجموعة فرعية من وارداتها من الولايات المتحدة.

وبحسب الصندوق كانت سلاسل عرض التكنولوجيا العالمية مهددة في ظل العقوبات المحتملة من الولايات المتحدة، واستمرار عدم اليقين المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتوترات الجغرافية-السياسية المتصاعدة التي أثرت سلباً على أسعار الطاقة.

وتشير الأرقام الصادرة عن إجمالي الناتج المحلي حتى هذا الوقت من العام، فضلاً على تراجع التضخم بوجه عام، إلى أن النشاط العالمي أضعف من المتوقع.



بطيئة. ويحيط عدم اليقين بتوقعات تحسن النمو في 2020، فهي تقوم على افتراض استقرار الأوضاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الخاضعة للضغوط في الوقت الراهن والتقدم في تسوية الخلافات حول السياسات التجارية. ويميل ميزان المخاطر المحيطة بالتنبؤات نحو التطورات

كشفت صندوق النقد الدولي عن تراجع الاستثمار والطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة على مستوى الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، حيث لا تزال الشركات والأسر مُحجّمة عن الإنفاق طويل الأجل. وبالتالي، فإن التجارة العالمية، التي تتركز بكثافة في الآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة، لا تزال

من عام 2019. وارتفع النمو على غير توقع في الاقتصادات المتقدمة، لكن النشاط كان أضعف من المتوقع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وحققت الولايات المتحدة واليابان نمواً أعلى من المتوقع، ويبدو أن العوامل غير المتكررة التي أضرت بالنمو في منطقة اليورو عام 2018 (لا سيما التكيف مع المعايير الجديدة لانبعاثات السيارات) أخذت تتلاشى كما كان متوقفاً.

وعلى مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كان إجمالي الناتج المحلي في الصين أعلى من التنبؤات خلال الربع الأول، لكن مؤشرات الربع الثاني تشير إلى ضعف النشاط. وكان النشاط مخيباً للآمال في اقتصادات أخرى في آسيا الصاعدة وكذلك أمريكا اللاتينية.

وبرغم مفاجآت تجاوز إجمالي الناتج المحلي الكلي للتوقعات في بعض البلدان، تعكس البيانات صورة أعم لضعف الطلب العالمي النهائي، ولا سيما في حالة الاستثمار الثابت. وأدى تراكم مخزون السلع غير المباعة إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي خلال الربع الأول من العام في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بينما أدت الواردات من السلع الأولية اللينة إلى زيادة الناتج في الصين واليابان.

ومن منظور قطاعي، ظل نشاط قطاع الخدمات صامداً، لكن تباطؤ نشاط الصناعة التحويلية على مستوى العالم، الذي بدأ في مطلع 2018 ظل مستمرا نتيجة ضعف الإنفاق في قطاع الأعمال (الآلات والمعدات) وتراجع مشتريات المستهلكين من السلع المعمرة كالسيارات. وتشير هذه التطورات إلى استمرار إجهاد الشركات والأسر عن الإنفاق طويل الأجل وسط تزايد أجواء عدم اليقين من اتجاه السياسات.

ضعف التجارة العالمية

تتبعكس أنماط الإنفاق كذلك على التجارة العالمية التي تتسم على الأغلب بكثافة تداول السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية المعمرة. وانخفض نمو حجم التجارة إلى حوالي 0.5% في الربع الأول من 2019 على أساس سنوي مقارنة بعد هبوطه إلى أقل من 2% في الربع الرابع من 2018. وكان تباطؤ النشاط ملحوظا بصفة خاصة في آسيا الصاعدة.

وتشمل هذه التطورات مزيداً من التوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا والتي تؤثر على المزاج وتُبطئ الاستثمار، وامتداد فترة العزوف عن المخاطر مما يكشف عن استمرار تراكم مواطن الضعف المالي بعد سنوات من انخفاض أسعار الفائدة، وتساعد الضغوط المضادة للتضخم التي تزيد من مصاعب خدمة الدين، وضيق الحيز المتاح من السياسة النقدية لمواجهة التطورات السلبية، وامتداد الصدمات المعاكسة لفترات أطول من المعتاد.

وتكتسب إجراءات السياسات متعددة الأطراف وعلى المستوى الوطني أهمية كبيرة في وضع النمو العالمي على مسار أقوى. وتتضمن الحاجات الملحة الحد من التوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا والتعجيل بإزالة أجواء عدم اليقين حول الاتفاقيات التجارية (بما فيها الاتفاقيات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة التي تضم كندا والمكسيك والولايات المتحدة). وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تحجم البلدان عن استخدام التعريفات الجمركية في استهداف موازين التجارة الثنائية أو استخدامها كبديل عن الحوار كأداة ضغط على الأطراف الأخرى لكي تُجري إصلاحات. وفي ظل تراجع الطلب النهائي وضعف التضخم، يتسم موقف السياسة النقدية التيسيري بأنه ملائم في الاقتصادات المتقدمة، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تقوم توقعاتها على ركائز ثابتة. وينبغي أن تحقق سياسة المالية العامة التوازن اللازم بين أهداف متعددة: تمهيد الطلب عند الحاجة، وحماية الفئات الأقل دخلاً، وتعزيز إمكانات النمو من خلال الإنفاق الذي يدعم الإصلاحات الهيكلية، وضمان استمرارية الموارد العامة على المدى المتوسط. وإذا تراجع النمو مقارنة بالسيناريو الأساسي، سيتعين زيادة تيسير السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك حسب الظروف الخاصة بكل بلد على حدة. وتتمثل الأولويات على مستوى جميع الاقتصادات في تعزيز الاحتواء، وتقوية الصلابة، ومعالجة القيود التي تحد من نمو الناتج الممكن.

تراجع الزخم

وعلى خلفية من المصاعب التي تضمنت اشتداد حدة التوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين وكذلك امتداد فترة عدم اليقين حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ظل زخم النشاط العالمي ضعيفا في النصف الأول



(في الولايات المتحدة مثلا) أو ظل أقل منه بكثير (منطقة اليورو واليابان). كذلك استمر هبوط التضخم الأساسي إلى دون مستوى المتوسطات التاريخية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فيما عدا حالات قليلة مثل الأرجنتين وتركيا وفنزويلا.

وبينما يظل النشاط العالمي ضعيفا بوجه عام، لا يزال تأثير العرض مهيمنا على تحركات أسعار السلع الأولية، وخاصة في حالة أسعار النفط (التي تتأثر بالصراعات الأهلية في فنزويلا وليبيا والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران). وبرغم الارتفاع الكبير في أسعار النفط حتى نهاية شهر إبريل (وزيادة التعريفات على الواردات في بعض البلدان)، فقد تراجعت ضغوط التكاليف انعكاسا لنمو الأجور الذي لا يزال ضعيفا في كثير من الاقتصادات حتى مع استمرار ضيق الأوضاع في أسواق العمل.

ويؤدي ضعف الآفاق المتوقعة للتجارة بدوره إلى توليد تأثيرات معاكسة للاستثمار - ترجع إلى التوترات التجارية إلى حد ما. وعلى سبيل المثال، تتم حالة مزاج الأعمال ومسوح مديري المشتريات عن ضعف آفاق المتوقعة للصناعة التحويلية والتجارة، بينما هناك نظرات متشائمة بصفة خاصة تجاه الطلبات الجديدة. ولا يزال بصيص الأمل نابعا من أداء قطاع الخدمات، حيث ظل المزاج صلبا نسبيا، مما دعم نمو الوظائف (وساعد بدوره على زيادة ثقة المستهلك).

تراجع التضخم

اتساقا مع ضعف نمو الطلب النهائي، تراجع التضخم الأساسي على مستوى الاقتصادات المتقدمة إلى دون المستوى المستهدف

على وارداتها من الصين بقيمة 200 مليار دولار من 10% إلى 25%، والإجراءات الانتقامية التي اتخذتها الصين. ويتسق تخفيض التنبؤات بشأن النمو في الصين وآسيا الصاعدة بوجه عام مع نتيجة عملية محاكاة تأثير اشتداد حدة التوترات التجارية والآثار المصاحبة لها على الثقة والتي يناقشها إطار السيناريو 1 في عدد أكتوبر 2018 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ويعتمد التحسن المتوقع للنمو العالمي في 2020 بشكل كبير على عدة عوامل: (1) أن يظل مزاج الأسواق المالية داعما بوجه عام، و(2) استمرار تلاشي الأعباء المؤقتة، ولا سيما في منطقة اليورو، و(3) تحقيق الاستقرار في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تعاني من الضغوط، مثل الأرجنتين وتركيا، و(4) تجنب حدوث انهيار أشد حدة في اقتصادات أخرى، مثل إيران وفنزويلا. وتسهم توقعات الاستقرار أو التعافي في الاقتصادات الخاضعة لضغوط بقرابة 70% من ارتفاع تنبؤات النمو العالمي في 2020 مقارنة بعام 2019. وتقوم هذه العوامل بدورها على خلفية من السياسات العالمية الداعمة التي تضمن عدم التأثير سلبا على ميل البنوك المركزية إلى التيسير أو على تراكم الإجراءات التنشيطية التي تتخذها السياسات في الصين جراء تصاعد التوترات التجارية أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على نحو غير منظم.

وفي الاقتصادات المتقدمة، تشير التوقعات إلى بلوغ النمو 1.9% في 2019 و1.7% في 2020. وتزيد التوقعات لعام 2019 بمقدار 0.1 نقطة مئوية عما كان متوقعا في إبريل، الأمر الذي يرجع في الغالب إلى رفع التوقعات بشأن الولايات المتحدة. ويتوقع بلوغ النمو في الولايات المتحدة 2.6% في 2019 (أعلى بمقدار 0.3 نقطة مئوية مما جاء في عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي")، ثم تراجعها إلى 1.9% في 2020، مع سحب دفعة التنشيط المالي. ويعكس تعديل توقعات النمو لعام 2019 الأداء الأقوى من المتوقع في الربع الأول من العام. وبينما كان الرقم الكلي كبيرا بفضل قوة الصادرات وتراكم المخزون، كان الطلب المحلي أضعف من المتوقع إلى حد ما وكانت الواردات أضعف كذلك، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تأثير التعريفات الجمركية. وتشير هذه التطورات إلى ضعف الزخم على امتداد الفترة المتبقية من العام.

وتشير التوقعات إلى أن النمو في منطقة اليورو سيبلغ 1.3%

وبالتالي، ظل التضخم الكلي ضعيفا في معظم الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وكان لهذه التطورات مساهمة جزئية في حدوث انخفاض حاد في التسعير السوقي للتضخم المتوقع في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

إشارات وتفاوتة

كان للإجراءات والخطوات غير المدروسة على مستوى السياسات دور مهم في تشكيل هذه النتائج، وذلك من خلال قنوات ليس أقلها التأثير على مزاج السوق وثقة الأعمال. وبينما أرجئ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مبدئيا لبعض الوقت على أثر إعلان تمديد المهلة ستة أشهر أخرى في مطلع شهر إبريل، أدى تصاعد التوترات التجارية في مايو، والمخاوف من اضطراب سلاسل عرض التكنولوجيا والتوترات الجغرافية-السياسية (كالعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران على سبيل المثال) إلى تفويض ثقة السوق. ويبدو أن مزاج المستثمرين بالنسبة إلى تحمل المخاطر قد عاد إلى سابق عهده إلى حد ما في يونيو، بدعمه التواصل من البنوك المركزية وإشارتها إلى احتمال استمرار السياسة التيسيرية.

وعقب انعقاد قمة مجموعة العشرين في يونيو، حينما انفتحت الولايات المتحدة والصين على استئناف المحادثات التجارية وتجنب مواصلة زيادة التعريفات الجمركية، تحسن مزاج السوق في ظل احتمالات استمرار تقدم الجانبين نحو تسوية الخلافات بينهما. وقد أصبحت الأوضاع المالية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو الآن أيسر مما كانت عليه وقت صدور عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، بينما ظلت دون تغيير يُذكر في المناطق الأخرى.

النمو العالمي لا يزال بطيئا

من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.2% في 2019 ثم يتحسن ليصل إلى 3.5% في 2020 (أقل بمقدار 0.1 نقطة مئوية للعامين مقارنة بالتنبؤات في عدد إبريل 2019 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وعلى صعيد التجارة، تعكس التنبؤات قيام الولايات المتحدة في مايو 2019 بزيادة التعريفات الجمركية



ويرجع رفع التوقعات إلى تحقيق نتائج أعلى من المتوقعة في الربع الأول يدفعها تراكم المخزون واختزان الأرصدة قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومن المرجح حدوث ارتداد جزئي في الفترة المتبقية من العام كرد فعل مقابل لهذا الأداء القوي. وسجل إجمالي الناتج المحلي الشهري انكماشاً حاداً في إبريل، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى قيام كبار مصنعي السيارات بتقديم موعد الإغلاق السنوي المعتاد كجزء من خطط مواجهة الطوارئ المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ويفترض هذا التنبؤ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على نحو منظم ثم التحول التدريجي إلى النظام الجديد. مع هذا، فحسب الوضع في منتصف يوليو، ظلت الصيغة النهائية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي محفوفة بأجواء كثيفة من عدم اليقين.

ومن المنتظر أن ينمو اقتصاد اليابان بمعدل 0.9% في 2019 (بانخفاض قدره 0.1 نقطة مئوية عن المتوقع في عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وترجع البيانات الصادرة التي تعكس قوة إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من السنة إلى تراكم المخزون والمساهمة الكبيرة من صافي الصادرات

في 2019 و1.6% في 2020 (أعلى بمقدار 1.0 نقطة مئوية من توقعات إبريل). وخُصِّصَت التنبؤات بشأن النمو لعام 2019 بدرجة طفيفة في ألمانيا (بسبب الطلب الخارجي الأضعف من المتوقع، الذي يؤثر كذلك على الاستثمار)، لكنها لم تتغير في فرنسا (حيث يُتوقع دعم التدابير المالية للنمو وتلاشي الآثار السلبية للمظاهرات التي اجتاحت الشوارع) وفي إيطاليا (حيث تظل آفاق المالية العامة المحاطة بعدم اليقين مشابهة للوضع في إبريل، مما يؤثر سلباً على الاستثمار والطلب المحلي). ورُفِعَت التنبؤات بشأن النمو لعام 2019 في إسبانيا انعكاساً لقوة الاستثمار وضعف الواردات في بداية العام. ويُتوقع تحسن النمو في منطقة اليورو على مدى الفترة المتبقية من العام الحالي وحتى عام 2020، نظراً لتوقع تعافي الطلب الخارجي واستمرار تلاشي العوامل المؤقتة (بما فيها الهبوط الحاد في تسجيل السيارات في ألمانيا والمظاهرات التي اجتاحت الشوارع الفرنسية).

ومن المتوقع أن تشهد المملكة المتحدة ارتفاعاً نسبته 1.3% في 2019 و1.4% في 2020 (أعلى بمقدار 0.1 نقطة مئوية في 2019 من تنبؤات عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي").

عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، تدعمه قوة النمو في الربع الأول من العام). ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 2.3% في 2020 (أقل بمقدار 0.5 نقطة مئوية من توقعات عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مما يرجع بدرجة كبيرة إلى الانخفاض المتوقع في النمو خلال الفترة المتبقية من عام 2019 في تركيا).

وفي أمريكا اللاتينية، تباطأ النشاط بصورة ملحوظة مع بداية العام في العديد من الاقتصادات، مما يرجع في الغالب إلى تطورات ذات طبيعة متفرقة. ويُتوقع الآن أن يبلغ النمو في المنطقة 0.6% هذا العام (أقل بمقدار 0.8 نقطة مئوية من توقعات عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي")، ثم تعافيه ليصل إلى 2.3% في 2020. ويرجع خفض التوقعات بهذا الشكل الكبير لعام 2019 إلى تخفيض المراتب الائتمانية لكل من البرازيل (حيث تدهور المزاج كثيرا مع استمرار عدم التيقن من الموافقة على إصلاح نظام معاشات التقاعد والإصلاحات الهيكلية الأخرى) والمكسيك (حيث لا يزال الاستثمار ضعيفا بينما تباطأ الاستهلاك الخاص انعكاسا لعدم التيقن من اتجاه السياسات، وضعف الثقة، وارتفاع تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تواصل الصعود على أثر تخفيض تصنيف المرتبة الائتمانية السيادية مؤخرا). وشهد اقتصاد الأرجنتين انكماشاً في الربع الأول من العام، وإن كان بوتيرة أبطأ من عام 2018. وتُخفّض تنبؤات النمو لعام 2019 قليلاً مقارنة بعدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وتشير التوقعات الحالية إلى أن درجة التعافي ستكون أقل في 2020. وخُفّضت توقعات النمو في شيلي بشكل طفيف، عقب الأداء الأضعف من المتوقع في بداية العام، لكن يُتوقع تحسنه في 2020 بدعم من سياسات أكثر تيسيراً. ولا تزال الأزمة الإنسانية الشديدة والانهيال الاقتصادي الكبير في فنزويلا يفضيان إلى حدوث تأثير مدمر، ويُتوقع بالتالي انكماش الاقتصاد بنحو 35% في 2019.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، من المتوقع أن يبلغ النمو 1% في 2019، ثم يرتفع إلى حوالي 3% في 2020. وتقل التنبؤات لعام 2019 بمقدار 0.5 نقطة مئوية عما جاء في عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الأمر الذي يرجع بشكل كبير إلى تخفيض تنبؤات النمو في إيران (نتيجة للتأثير المُعَوَّق من تشديد العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة). وتزداد الآفاق المتوقعة لهذه المنطقة صعوبة في ظل

نتيجة الهبوط الحاد في الواردات، مما يجلب وراءه ضعف الزخم الأساسي. ويُتوقع تراجع النمو إلى 0.4% في 2020، نظراً لأنه من المتوقع أن تؤدي تدابير المالية العامة إلى تخفيف حدة تقلب النمو نتيجة الزيادة المرتقبة في معدل ضريبة الاستهلاك في أكتوبر 2019.

وتشير التوقعات إلى أن مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ستحقق نمواً يبلغ 4.1% في 2019، ثم يرتفع إلى 4.7% في 2020. وتقل التنبؤات لعامي 2019 و2020 بمقدار 0.3 نقطة مئوية و0.1 نقطة مئوية، على التوالي، مقارنة بما كانت عليه في إبريل، على خلفية تخفيض التوقعات لجميع المناطق الكبرى.

ويُتوقع بلوغ النمو في آسيا الصاعدة والنامية 6.2% في 2019-2020. وتقل التنبؤات بمقدار 0.1 نقطة مئوية عما جاء في عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" لهذين العامين الأمر الذي يعكس، إلى حد كبير، تأثير التعريفات الجمركية على التجارة والاستثمار. وفي الصين، أدت الآثار السلبية من تصاعد التعريفات الجمركية وضعف الطلب الخارجي إلى زيادة الضغوط على اقتصاد يمر بالفعل بمرحلة من التباطؤ الهيكلي ويحتاج إلى تقوية الأطر التنظيمية لكبح الاعتماد الكبير على الديون. وبينما تشير التوقعات إلى أن الإجراءات التنشيطية التي تتخذها السياسات ستدعم النشاط في مواجهة الصدمة الخارجية المعاكسة، سيبلغ النمو وفق التنبؤات 6.2% في 2019 و6% في 2020 - أقل بمقدار 1.0 نقطة مئوية كل عام مقارنة بالتوقعات في عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ويُتوقع نمو اقتصاد الهند بنسبة 7% في 2019، وارتفاعه إلى 7.2% في 2020. ويرجع تخفيض التوقعات بمقدار 0.3 نقطة مئوية للعامين إلى تراجع آفاق الطلب المحلي إلى مستوى دون المتوقع.

ويرجع ضعف الآفاق في أوروبا الصاعدة والنامية في 2019 بشكل كبير إلى الآفاق المتوقعة في تركيا حيث يُتوقع عودة النشاط الاقتصادي إلى الانكماش المقترن بالتعديل اللازم للسياسات - بعد الارتفاع غير المتوقع في النمو خلال الربع الأول نتيجة دعم المالية العامة الذي كان أقوى من المتوقع. ويشهد العديد من البلدان الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية نمواً قوياً على خلفية صلابة الطلب المحلي وارتفاع الأجور. ويُتوقع أن يبلغ النمو في المنطقة 1% في 2019 (أعلى بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات

الولايات المتحدة بشأن التعريفات الجمركية، والإجراءات الانتقامية من شركائها التجاريين، وامتداد فترة عدم اليقين بشأن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. واتسع نطاق التوترات في شهر مايو ليشمل الإجراءات المحتملة في الولايات المتحدة حيال شركات التكنولوجيا الصينية وتهديدات الولايات المتحدة بفرض تعريفات جمركية على المكسيك في ظل عدم وجود إجراءات لكبح الهجرة عبر الحدود. وبينما خفت حدة هذه التوترات في يونيو، لا يزال التوصل إلى اتفاقيات دائمة لتسوية هذه الخلافات خاضعا لاحتمال امتداد فترة المفاوضات وصعوبتها. ويتمثل عنصر المخاطرة الرئيسي أمام الاقتصاد العالمي في أن تقضي التطورات المعاكسة - بما فيها فرض مزيد من التعريفات الجمركية على التجارة بين الولايات المتحدة والصين، أو التعريفات الجمركية على السيارات في الولايات المتحدة، أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق - إلى تقويض الثقة، وإضعاف الاستثمار، واضطراب سلاسل العرض العالمية، وإبطاء النمو العالمي بشكل حاد إلى دون مستوى السيناريو الأساسي.

التحولات المفاجئة في الإقدام على المخاطر: كما ورد في النقاش أعلاه، أدت زيادة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين في شهر مايو إلى حدوث تدهور سريع في الإقدام على المخاطر على مستوى العالم. وبينما تحسن المزاج في يونيو، هناك كثير من الدوافع المحتملة للمرور مجددا بفترات مماثلة من تجنب المخاطر، منها استمرار تصاعد التوترات التجارية، أو امتداد فترات عدم التيقن من اتجاه سياسات المالية العامة وتفاقم ديناميكيات الدين في بعض البلدان ذات المديونية المرتفعة، أو اشتداد حدة الضغوط في الأسواق الصاعدة الكبرى التي تشهد حاليا عمليات صعبة من التصحيح الاقتصادي الكلي (مثل الأرجنتين وتركيا)، أو تباطؤ النشاط على نحو أشد من المتوقع في الصين التي تواجه ضغوطا متعددة على النمو بسبب التوترات التجارية والحاجة إلى تعزيز النظم المحلية. والمرور بفترة من تجنب المخاطر، حسب درجة حدتها، يمكن أن يكشف عن مواطن الضعف المالي التي تراكمت خلال سنوات انخفاض أسعار الفائدة نظرا لأن المقترضين الذين يعتمدون على الرفع المالي بشكل كبير يجدون صعوبة في تمديد ديونهم، فضلا على تراجع التدفقات الرأسمالية من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات الواعدة.

الضغوط المضادة للتضخم: تراجعت المخاوف من الدوامات

الصراعات الأهلية في اقتصادات أخرى، منها سوريا واليمن. ويسهم تحسن آفاق اقتصاد المملكة العربية السعودية في موازنة هذه التطورات جزئيا - فمن المتوقع أن يكتسب القطاع غير النفطي مزيدا من القوة في 2019 في ظل زيادة الإنفاق الحكومي وتحسن الثقة، وفي 2020 مع ارتفاع نمو القطاع النفطي.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يُتوقع بلوغ النمو 3.4% في 2019 و3.6% في 2020، أي أقل بمقدار 0.1 نقطة مئوية في العامين مقارنة بالتوقعات في عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، نظرا لأن قوة النمو في كثير من البلدان غير كثيفة الموارد توازن جزءا من ضعف الأداء في أكبر اقتصادات المنطقة. وساهمت أسعار النفط المرتفعة، وإن كانت متقلبة، في دعم الآفاق في أنغولا ونيجيريا، والبلدان الأخرى المصدرة للنفط في المنطقة. ولكن يُتوقع تباطؤ وتيرة النمو في جنوب إفريقيا في 2019 بدرجة أكبر مما كان متوقعا في عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بعد ضعفه الشديد في الربع الأول، انعكاسا للتأثير الأكبر من المتوقع للإضرابات وقضايا إمدادات الطاقة في قطاع التعدين وضعف الإنتاج الزراعي.

ويُتوقع نمو النشاط في كومنولث الدول المستقلة بنسبة 1.9% في 2019، ثم ارتفاعه إلى 2.4% في 2020. ويرجع تخفيض توقعات النمو لعام 2019 بمقدار 0.3 نقطة مئوية إلى تخفيض التوقعات بشأن الآفاق في روسيا عقب ضعف الأداء في الربع الأول.

هبة مخاطر التطورات السلبية

اشتدت حدة مخاطر التطورات السلبية منذ صدور عدد إبريل 2019 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وتتضمن هذه المخاطر تصاعد توترات التجارة والتكنولوجيا، واحتمال امتداد فترة تجنب المخاطر مما يكشف عن تراكم مواطن الضعف المالي طوال السنوات التي شهدت انخفاض أسعار الفائدة، والتوترات الجغرافية-السياسية، وتصاعد الضغوط المضادة للتضخم التي تقضي إلى استمرار الصدمات المعاكسة لفترات أطول.

الاضطرابات في سلاسل عرض التجارة والتكنولوجيا: عانت ثقة الأعمال وحالة مزاج الأسواق المالية من صدمات متكررة منذ مطلع عام 2018 نجمت عن سلسلة لا تزال تتكشف من إجراءات

الأوروبي وكذلك بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة). وعلى وجه التحديد، ينبغي ألا تستخدم البلدان التعريفات الجمركية لاستهداف الموازين التجارية الثنائية. والأهم من ذلك، قد تكون النزاعات التجارية من أعراض الإحباط الأعمق من الثغرات التي تشوب نظام التجارة متعددة الأطراف القائم على قواعد. وينبغي أن يتعاون صناع السياسات لمعالجة هذه الثغرات وتقوية نظام التجارة متعددة الأطراف القائمة على قواعد، بوسائل منها الاستمرار في إنفاذ قواعد منظمة التجارة العالمية القائمة عن طريق نظام يعمل بكفاءة لتسوية المنازعات في ظل المنظمة، وتخطي المأزق بشأن هيئة الاستئناف التابعة لها، وتحديث قواعدها لتتضمن مجالات مثل الخدمات الرقمية والدعم ونقل التكنولوجيا، والمُضي قُدماً في إجراء مفاوضات حول مجالات جديدة مثل التجارة الرقمية. وهناك مجالات رئيسية أخرى تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي منها تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، والتصدي للتهرب الضريبي عبر الحدود والفساد، وتجنب الرجوع عن الإصلاحات التنظيمية المالية. وينبغي أن يضمن صناع السياسات توافر الموارد الكافية للمؤسسات متعددة الأطراف بصفة مستمرة من أجل مواجهة تعديلات الحوافز المربكة في ظل اقتصاد عالمي مثقل بالديون.

وعلى المستوى الوطني، تتضمن أهم الأولويات المشتركة بين البلدان تعزيز الاحتواء، وتقوية الصلابة في مواجهة التحولات التي تسبب اضطراب الأسواق المالية الدولية، ومعالجة القيود التي تكبح نمو الناتج الممكن (وهو ما يعني في حالة البعض تنفيذ إصلاحات في أسواق المنتجات والعمل لدفع الإنتاجية ويعني في حالة البعض الآخر رفع معدلات الانضمام إلى القوى العاملة). وبصورة أكثر تحديداً، على مستوى مجموعات البلدان المختلفة.

ولا تزال السياسة النقدية التيسيرية ملائمة في الاقتصادات المتقدمة، حيث تراجع نمو الطلب النهائي بوجه عام، وضُغفت الضغوط التضخمية، وهبطت مقاييس التضخم المتوقع المتضمنة في التسعير السوقي خلال الأشهر الأخيرة. غير أن التيسير النقدي يمكن أن يزيد من مواطن الضعف المالي، ومن الضروري في هذه الحالة انتهاز سياسات أقوى للسلامة الاحترازية الكلية واتباع منهج الرقابة الأكثر استباقية لكبح التجاوزات في الأسواق المالية. ويتعين مواصلة إصلاح الخلل في الميزانيات العمومية لبعض البلدان من أجل تخفيف مخاطر حلقات الآثار المتردة بين الكيانات السيادية والبنوك. وينبغي أن تحقق سياسة المالية العامة التوازن بين أهداف

المضادة للتضخم أثناء فترة الصعود الدوري من منتصف 2016 إلى منتصف 2018. وظهرت هذه المخاطر مجدداً مع بطء النمو العالمي وهبوط التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ويؤدي انخفاض التضخم وانخفاض التوقعات التضخمية الراسخة إلى زيادة مصاعب خدمة الدين أمام المقترضين، كما يؤثر على الإنفاق الاستثماري في قطاع الشركات، ويحد من الحيز الذي تتيحه السياسة النقدية أمام البنوك المركزية لمواجهة الهبوط الاقتصادي، الأمر الذي يعني أن النمو قد يظل منخفضاً بصفة مستمرة في حالة مواجهة أي صدمة معاكسة.

تغير المناخ والمخاطر السياسية والصراعات: لا يزال تغير المناخ يهدد الصحة والمقدرات في كثير من البلدان، وكذلك النشاط الاقتصادي العالمي بوجه عام. وتظل استراتيجيات تخفيف آثار السياسات المحلية عاجزة عن كسب تأييد المجتمع على نطاق واسع في بعض البلدان. وفي نفس الوقت، فإن إجماع بعض البلدان الكبرى عن المشاركة يوهن التعاون الدولي. أما المخاطر الأخرى التي سبقت مناقشتها في عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" فقد برزت بشكل أكبر في الأشهر الأخيرة، ولا سيما تصاعد التوترات الجغرافية السياسية في منطقة الخليج. وفي نفس الوقت، تؤدي الصراعات الأهلية في كثير من البلدان إلى إثارة مخاطر من تكبد خسائر إنسانية مروعة، ومن ضغوط الهجرة في البلدان المجاورة، كما يفرض اقترانها بالتوترات الجغرافية-السياسية إلى زيادة التقلب في أسواق السلع الأولية.

أولويات السياسات

إذا ظل التحسن المتوقع للنمو العالمي محاطاً بعدم اليقين وتعرض لمخاطر التطورات السلبية، ستكتسب المعايير المناسبة للسياسات الاقتصادية الكلية أهمية جوهرية في تحقيق استقرار النشاط وتقوية أسس التعافي. ومن البديهي أن تسفر أي خطوات غير مدروسة على مستوى السياسات وعدم اليقين المصاحب لها إلى حدوث آثار حادة تُضعف المزاج والنمو وتوفير فرص العمل. وعلى المستوى متعدد الأطراف، تتمثل الحاجات الملحة أولاً في الحد من توترات التجارة والتكنولوجيا، وثانياً التعجيل بإزالة أجواء عدم اليقين المحيطة بالتغيرات في اتفاقيات التجارة التي دامت لفترة طويلة (بما فيها الاتفاقيات بين المملكة المتحدة والاتحاد

التحسن الذي شهدته الأسواق المالية منذ بداية العام. وشهدت أسواق الأسهم موجات بيع بأسعار بخسة، واتسعت فروق العائد على سندات ائتمان الشركات. كذلك ارتفعت فروق العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة، وتقلصت تدفقات الحافظة إلى هذه الاقتصادات

وأصدر عدد من البنوك المركزية منذ منتصف شهر يونيو إشارات إلى حدوث تحول تيسيري في موقف سياساتها النقدية، مشيرة إلى انخفاض التضخم وارتفاع مخاطر التطورات السلبية على النمو. وقام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة بتحويل المسار المتوقع لسعر الفائدة الأساسي نحو الانخفاض، بينما وسع البنك المركزي الأوروبي نطاق توجهاته المسبقة للحفاظ على أسعار الفائدة التي يحددها عند المستويات الحالية حتى منتصف 2020 على أقل تقدير. كذلك تحولت بنوك مركزية أخرى نحو تيسير السياسة النقدية أو عبرت عن نظرة أكثر حذرا تجاه الآفاق (بما فيها البنوك في أستراليا والبرازيل وشيلي والصين والهند وماليزيا والفلبين).

وأدى هذا الأمر إلى إعادة تقييم الأسواق للمسار المتوقع للسياسة النقدية مجددا. والآن، يتوقع المستثمرون إقدام البنوك المركزية على تيسير السياسة النقدية بشكل أكبر، بما في ذلك في الولايات المتحدة. وساعدت هذه البيئة الداعمة على استعادة الأسواق لآثارها. واستعادت أسعار الأسهم العالمية قدرا كبيرا مما فقدته في مايو، وواصلت أسعار الفائدة في السوق الانخفاض في مجموعة واسعة من الاقتصادات.

وفي منتصف يوليو، كانت العائدات على السندات الحكومية لعشر سنوات قد هبطت بنحو 45 نقطة أساس منذ شهر مارس في الولايات المتحدة، فوصلت إلى 2.10%، وانخفضت بنحو 30 نقطة أساس في ألمانيا، فبلغت 0.25%، وبنحو 10 نقاط أساس في اليابان، فوصلت إلى 0% - 12%.

وكان التأثير الكلي لهذه التطورات هو تيسير استمرار الأوضاع المالية العالمية منذ صدور عدد إبريل 2019 من تقرير " آفاق الاقتصاد العالمي" (الشكل البياني 1).

وكان هذا التيسير ملحوظا بصفة خاصة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، بينما الأوضاع المالية لم تشهد تغييرا يُذكر على أساس صاف في الصين وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية الأخرى على أساس كلي.

متعددة: تمهيد الطلب عند الحاجة، وحماية الفئات الأقل دخلا، وتعزيز إمكانات النمو من خلال الإنفاق الذي يدعم الإصلاحات الهيكلية، وضمان استمرارية الموارد العامة على المدى المتوسط. وإذا ضُغف النمو دون المستوى المتوخى في السيناريو الأساسي، ينبغي زيادة تيسير السياسات الاقتصادية الكلية حسب ظروف كل بلد على حدة.

وعلى مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن تراجع التضخم مؤخرا يتيح للبنوك المركزية خيار تيسير السياسة النقدية، وخاصة في تلك الاقتصادات التي تحقق ناتجا أقل من المستوى الممكن بينما توقعاتها التضخمية ثابتة. وارتفع الدين بسرعة على مستوى كثير من الاقتصادات. ومن ثم، ينبغي أن تركز سياسة المالية العامة على احتواء الديون بينما تُعطى الأولوية للإنفاق على البنية التحتية والنفقات الاجتماعية الضرورية وليس النفقات المتكررة والدعم الذي لا يُوجه بدقة للمستحقين. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في الاقتصادات النامية منخفضة الدخل لأنه يساعدها على المُضي قُدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. وينبغي أن تضمن سياسات السلامة الاحترازية الكلية توافر هوامش احتياطية كافية من رأس المال والسيولة للوقاية من التحولات المربكة في الحوافز العالمية. ولا يزال بذل الجهود للحد من عدم توافق أسعار العملات وأجال الاستحقاق في الميزانيات العمومية مطلبا ضروريا في وقت يمكن أن يشهد تحولا سريعا في مزاج الأسواق المالية نحو عدم الإقدام على المخاطر كما أنه سيضمن عدم تسبب أوجه الضعف المذكورة في عرقلة دور أسعار الصرف المرنة في توفير الهوامش الوقائية الضرورية.

التوترات التجارية والسياسة النقدية والأوضاع المالية العالمية

أخذت الأسواق المالية العالمية تصارع اثنتين من القضايا الرئيسية على مدار الثلاثة أشهر الماضية. [1] أولا، تزايد قلق المستثمرين من تأثير اشتداد حدة التوترات التجارية وضعف الآفاق الاقتصادية. وثانيا، تصدى المشاركون في السوق للتحديات التي فرضتها انعكاسات هذه التوترات على آفاق السياسة النقدية. وأدى تصاعد التوترات التجارية في مطلع شهر مايو إلى توقف

النمو العالمي لا يزال بطيئاً
آخر توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
(التغير %)

توقعات			
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
٣,٥	٣,٢	٣,٦	الناتج العالمي
١,٧	١,٩	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
١,٩	٢,٦	٢,٩	الولايات المتحدة
١,٦	١,٣	١,٩	منطقة اليورو
١,٧	٠,٧	١,٤	ألمانيا
١,٤	١,٣	١,٧	فرنسا
٠,٨	٠,١	٠,٩	إيطاليا
١,٩	٢,٣	٢,٦	إسبانيا
٠,٤	٠,٩	٠,٨	اليابان
١,٤	١,٣	١,٤	المملكة المتحدة
١,٩	١,٥	١,٩	كندا
٢,٤	٢,١	٢,٦	اقتصادات متقدمة أخرى
٤,٧	٤,١	٤,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٤	١,٩	٢,٧	كومنولث الدول المستقلة
١,٩	١,٢	٢,٣	روسيا
٣,٧	٣,٥	٣,٩	ما عدا روسيا
٦,٢	٦,٢	٦,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٦,٠	٦,٢	٦,٦	الصين
٧,٢	٧,٠	٦,٨	الهند
٥,١	٥,٠	٥,٢	مجموعة آسيان-٥
٢,٣	١,٠	٣,٦	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٣	٠,٦	١,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٤	٠,٨	١,١	البرازيل
١,٩	٠,٩	٢,٠	المكسيك
٣,٠	١,٠	١,٦	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٣,٠	١,٩	٢,٢	المملكة العربية السعودية
٣,٦	٣,٤	٣,١	إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٦	٢,٣	١,٩	نيجيريا
١,١	٠,٧	٠,٨	جنوب إفريقيا
٥,١	٤,٩	٤,٩	البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: صندوق النقد الدولي، عدد يوليو ٢٠١٩ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

صندوق النقد الدولي

الحرب التجارية وانكماش الاقتصاد العالمي يقودان للاقتصاد الألماني نحو التراجع

أظهر التقرير الصادر عن غرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية، أنّ مؤشر Ifo الشهري حول أوضاع الاقتصاد الألماني، الصادر عن معهد بحوث الاقتصاد الألماني في ميونيخ، فاجأ المراقبين بعد هبوطه المفاجئ مقدار 1,8 نقطة إلى 95,7 نقطة. وهذا هو رابع تراجع لمؤشر الاقتصاد الألماني الهام الذي يستطلع أوضاع وأعمال نحو تسعة آلاف شركة ألمانية في البلاد. وتكفي في العادة ثلاثة تراجع متتالية كي يعتبر الخبراء أن الاقتصاد في حالة ركود. وبهذا التراجع يهبط اقتصاد ألمانيا إلى الدرك الذي سجّل في عام 2013. وأعطى خبراء الاقتصاد سببان لذلك: الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والصين، وتراوح الاقتصاد العالمي في مكانه.



بفعل استمرار انخفاض الطلب من الخارج على إنتاج الصناعة الألمانية، وانعدام أفق بوادر تحسّن في المرحلة المقبلة. إلى ذلك سجّل معهد GfK لبحوث السوق الألمانية في الأشهر الأخيرة أن المستهلكين الألمان بدأوا للشهر الثالث على التوالي في خفض قيمة مشترياتهم. وتوقع المعهد أن يتراجع الطلب الداخلي في

بحسب تقرير الغرفة لم تكن نتيجة مؤشر مركز بحوث الاقتصاد الأوروبي ZEW في مانهايم عن شهر يوليو الفائت أيضاً أفضل، بل أسوأ مما كان منتظراً، إذ أن المؤشر تراجع بمعدل 3,4 إلى 24,5 نقطة، هابطاً 2,5 نقطة عما انتظره المرء. وأظهر المؤشر، الذي يستطلع شهرياً نحو 350 خبيراً ومحللاً، تراجعاً مقلماً أيضاً

الى 15,2 في المئة بسبب سنوات من الركود الاقتصادي. ومنذ العام 2005م تراجع معدل بطالة الشباب بأكثر من النصف. وفي نفس السياق تراجع عدد الشباب في الفئة العمرية 15-24 عاما في ألمانيا ككل بين العام 1991م والعام 2018م بنحو 1,7 مليون شاب، حيث وبحسب الإحصاءات الرسمية بلغ عدد الشباب في هذه المرحلة العمرية نحو 10,3 مليون شاب عام 1991م او ما يمثل 13 في المئة من عدد السكان ليصل عددهم في العام 2018م الى 8,6 مليون شاب فقط أي ما نسبته 10 في المئة من مجموع سكان ألمانيا. من جهة أخرى، واستعداداً لبدء العمل بقانون الهجرة الجديد الذي يسمح باستقدام عمالة ماهرة من دول خارج الاتحاد الأوروبي، حثّ إتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية DIHK الحكومة على تسهيل إجراءات دخول العمالة الماهرة إلى البلاد. فقد طالب الإتحاد الحكومة الاتحادية باتخاذ ما يلزم من إجراءات سريعة لجذب هذه العمالة من الخارج، الأمر الذي دعمه معهد Ifo للبحوث الاقتصادية في ميونيخ.

اندواج اللاجئين

في نهاية عام 2018 بلغ عدد اللاجئين الرسميين إلى ألمانيا 1,2 مليون نسمة بينهم 408750 شخصاً تراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة. ومن وجهة نظر خبراء سوق العمل فان حجم العدد هذا "خبر جيد لأنه يعني أن بإمكانهم العمل في ألمانيا لعشرات السنين القادمة قبل التقاعد". ويرى هؤلاء أن المجموعة الكبيرة الثانية هي مجموعة الأطفال اللاجئين تحت سن الرابعة، وهؤلاء سينعمون بتعليم يمكنهم من الحصول على فرص جيدة في سوق العمل الألماني. وتبعاً لإحصاءات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين أتى معظم اللاجئين منذ العام 2015 من كل من سورية، وأفغانستان، والعراق، وباكستان. وذكر خبراء ومراقبون ألمان أن لدى السوريين أفضل الفرص للبقاء في ألمانيا، خاصة وأن 90 في المئة منهم يحصلون على حق اللجوء تبعاً لمعاهدة جنيف الخاصة باللاجئين.

وفي نهاية العام الفائت 2018 أشارت وكالة العمل الاتحادية إلى أن عدد اللاجئين الذين يعملون في ألمانيا بلغ 370 ألف لاجيء. وتوقع مدير الوكالة Detlef Scheele بأن يحصل ما بين 60 إلى 70 ألفاً من اللاجئين على عمل خلال العام الحالي.

شهر أغسطس الحالي أيضاً، ما يعكس قلق المواطنين من تطور الأوضاع الاقتصادية عموماً. ومن جانبه خفّض صندوق النقد الدولي IWF للمرة الثالثة على التوالي هذا العام توقعاته لمعدل النمو الاقتصادي العالمي من 3,3 إلى 3,2 في المئة، معيداً السبب الأول إلى النزاعات التجارية القائمة حالياً في العالم. وحضّ الإتحاد الألماني لأرباب العمل BDA الحكومة الألمانية "على اتخاذ تدابير احترازية لمواجهة أزمة اقتصادية محتملة يترقبها خبراء الاقتصاد". وطلبها رئيسه Ingo Kramer بالإسراع في تطبيق الاستثمارات العامة التي أقرتها أخيراً لدعم الاقتصاد.

البطالة ترتفع

سجّلت البطالة في سوق العمل الألمانية في شهر يوليو الماضي ارتفاعاً للمرة الأولى هذه السنة ولو طفيفاً. فقد ذكرت وكالة العمل الاتحادية في بيان لها صادر في نورنبرغ أن عدد العاطلين عن العمل بلغ الشهر الفائت 2,275 مليون شخص، بزيادة بلغت 59 ألفاً عن شهر يونيو الماضي، وأقل بـ 49 ألفاً من الشهر ذاته من العام الفائت. وبذلك ارتفع معدل البطالة في البلاد بمقدار 0,1 في المئة ليصبح 5 في المئة. صحيح أن الوكالة ربطت الارتفاع في البطالة بالعطل الصيفية في البلاد، غير أن الاقتصاديين لاحظوا أن انكماش الاقتصاد في البلاد يتزايد فعلاً. مع ذلك فان ارتفاع البطالة في ألمانيا في شهر يوليو ظاهرة معروفة سنوياً كون عدد غير قليل من الذين أنهوا تخصصاتهم المهنية والتعليمية لا يدخلون فوراً إلى سوق العمل في الفترة الأولى، بل يسجلون أنفسهم كعاطلين عن العمل للحصول على بدل البطالة. ورأى خبراء أن تراجع الطلب على الأيدي العاملة الذي سجّل أخيراً يدلّ بدوره على وجود انكماش اقتصادي.

في غضون ذلك، بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عام و 24 عاما في ألمانيا الى 6,2 في المئة والذي يعد أدنى معدل للبطالة في هذه الفئة العمرية يتم تسجيله منذ إعادة الوحدة الألمانية، وبحسب تقرير لمكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis) فان معدل بطالة الشباب اختلف بين الولايات الشرقية حيث بلغ 8,6 في المئة والولايات الغربية التي وصل فيها الى نسبة 5,8 في المئة. وكان معدل بطالة الشباب قد وصل الى اعلى مستوى له في ألمانيا في العام 2005م حيث وصل في ذلك الوقت



طوال عملية "بريكزيت"، ودعت الأسكتلنديين إلى الوقوف صفاً واحداً لإجبار حكومة لندن "على وقف جرّ البلاد إلى كارثة".

أما في ما يخص الوضع الحساس بين دولة أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي ومنطقة أيرلندا الشمالية التابعة لبريطانيا وكيفية ترسيم حدود الاتحاد الأوروبي بينهما، الأمر الذي قد يُشعل حرباً جديدة بين الطرفين، فأمر يتقاضي جونسون التطرق إليه علناً. ولا يوجد حتى الآن أي اقتراح عملي منه ومن حكومته حول كيفية تحديد الحدود بينهما لنزع فتيل عودة الحرب بين الجانبين الأيرلنديين عقب الخروج، باستثناء دعوته بروكسل إلى استخدام التكنولوجيا لحلّ الأمر، الأمر الذي رفضه عدد كبير من أعضاء مجلس العموم. وقال زعيم حزب العمال المعارض Jeremy Corbyn في مقابلة مع شبكة Sky News البريطانية إنه سيعمل بقوة على منع خروج بريطانيا من الاتحاد دون اتفاق. وكرر دعوته إلى إجراء استفتاء جديد، مؤكداً أنه سيفعل ذلك إن وصل حزبه إلى سدة الحكم. وأوضح أنه في حال خروج بريطانيا دون اتفاق، فإن حزب العمال سيشن حملة للبقاء في الاتحاد الأوروبي. وتابع أنه سيدرس فكرة الدعوة إلى تصويت جديد لحجب الثقة عن الحكومة بعد عودة البرلمان في سبتمبر من عطلة الصيف.

ويعني خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق أن عليها اتباع قواعد منظمة التجارة العالمية إذا أرادت عقد صفقات تجارية مع الاتحاد الأوروبي من جديد أو مع دول أخرى، كما يمكنها التفاوض حول اتفاقيات للتجارة الحرة، ما يتطلب سنوات من المفاوضات. و"حبل الإنقاذ" الوحيد المدلى لجونسون حالياً هو عرض الرئيس الأمريكي Donald Trump له "بوضع اتفاق تجارة مهم للغاية" معه بعد الخروج، مضيفاً: "يمكننا القيام بأعمال تجارية أكثر"، إنما دون أن يكشف كم سيستغرق ذلك من وقت. وفي خطوة تحريضية شجّع الرئيس الأمريكي بريطانيا على رفض دفع موجباتها المالية عن الانفصال. وفيما تحدث مكتب المراجعة الوطنية البريطاني عن أن الكلفة النهائية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تتخطى الـ 39 مليار جنيه (42 مليار يورو) تحدثت بروكسل عن فاتورة من 60 مليار يورو.

الحرب التجارية

فيما تستعر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

ورأى أن اندماج اللاجئين عموماً في سوق العمل سيسير على نحو أفضل مما كان عليه خلال الأعوام الماضية" بفضل إتقانهم اللغة الألمانية أكثر فأكثر.

بريكزيت

بعد اختيار السياسي البريطاني Boris Johnson رئيساً جديداً لحكومة المحافظين بعد استقالة Theresa May تواجه بريطانيا حالياً وضعاً اقتصادياً وسياسياً صعباً للغاية كون جونسون لا يرفض فقط عضوية بلاده داخل الاتحاد الأوروبي، بل ويجازف حتى بالخروج منه دون اتفاق ينظّم العلاقة اللاحقة بين الطرفين كما كانت ترغب ماي. وبدلاً من أن يكون الخروج دون اتفاق دافعاً لجونسون وحكومته المحافظة للتفكير مرتين في التبعات المالية والاقتصادية القاسية التي ستعاني منها بلاده في هذه الحالة، فإن خطر تزعزع الأركان الأربعة التي تتكون منها المملكة المتحدة عقب الخروج دون اتفاق دافع آخر هام، بل ربما أهم. وقد تزايدت بالفعل الخلافات بين هذه الأركان فور تسلّمه مهامه، إذ معروف أن إنكلترا وويلز تدعمان فكرة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، فيما تعارض إسكتلندا وأيرلندا الشمالية هذه الخطة. إلى جانب ذلك، وبعد أسبوع على تسلّم جونسون مهامه الجديدة تقلّصت أكثرية حزبه في مجلس العموم البريطاني من صوتين إلى صوت واحد فقط بعد فقدانه انتخاباً فرعياً في ويلز لصالح مؤيدي البقاء في الاتحاد الأوروبي.

ولا يزال جونسون يتجاهل الوقائع على الأرض، وبخاصة تزايد المخاوف في القارة وفي العالم من تداعيات النزاعات التجارية القائمة ودخول بلاده مرحلة تراجع في معدلات النمو والإنتاج، إضافة إلى الخلافات والتشنجات التي ستشأ بين بروكسل ولندن عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي. وإثر اجتماعه مع رئيسة حكومة اسكتلندا Nicola Sturgeon مطلع شهر أغسطس الجاري أثر جونسون الخروج من الباب الخلفي لتجنّب مواجهة المحتجين ضده على حدّ قولها للصحافيين. وكانت ستورجن قد أوضحت بحدة قبل الاجتماع "أن الشعب الاسكتلندي لم يصوّت لصالح حكومة المحافظين هذه ولا لرئيس الوزراء الجديد هذا، كما لم يصوّت لصالح البريكزيت، وبالتأكيد لم يصوت لصالح بريكزيت بلا اتفاق كارثي يخطط له بوريس جونسون". واتهمت حكومة لندن بتجاهل مواقف اسكتلندا



إلى جانب ذلك احتفل ترامب في واشنطن أخيراً بموافقة بروكسل على زيادة شحنات لحوم البقر الأميركية إلى أوروبا من 10 آلاف حالياً إلى 35 ألف طن سنوياً واعتبره انتصاراً للمصدّرين الأميركيين وللمستهلكين الألمان. واتفق على أنه في حال استهلك الأوروبيون لحماً أمريكياً أقل فبالإمكان تعويض ذلك في السنة اللاحقة من خلال استيراد لحم وعلف أكثر. وأدى النزاع التجاري مع الولايات المتحدة إلى خفض مجمل الصادرات الألمانية. وتكررت رابطة التجارة الخارجية الألمانية BGA في تقرير أخير أنها "تتظر بصورة متشائمة إلى تجارة العام الجاري"، مشيرة إلى أنها لا تتوقع "نموً فيه أكثر من 1,5 في المئة مقابل 3 في المئة عام 2018" تبعاً لما ذكره رئيسها Holger Bingmann الذي أضاف "أن القلق يزداد في القطاع بسبب مجموعة غير مسؤولة من السياسيين". وتابع أنه إلى جانب الحرب التجارية بين واشنطن وبكين تدفع تفاعلات الـ "بريكزيت" المنتظرة والنزاع الأميركي مع إيران في الخليج العربي بالمصدّرين الألمان وغيرهم إلى تجميد استثماراتهم حالياً وخفض وارداتهم أيضاً". وتابع أن القلق ليس فقط من رفع الرسوم على

وتصل قيمتها إلى مئات مليارات الدولارات، اختار الاتحاد الأوروبي على ما يبدو اللجوء إلى المهادنة مع واشنطن والإعراب عن استعداداته للمساومة والتفاهم معها لحل الخلافات بينهما مقابل توقف الرئيس الأميركي Donald Trump عن التهديد بفرض رسوم جمركية عالية على الصادرات الأوروبية إلى بلده، وبخاصة على السيارات، تصل إلى 25 في المئة. وقال وزير الاقتصاد الألماني Peter Altmaier إن الأوروبيين على استعداد لإجراء مساومة واسعة مع الولايات المتحدة وخفض الرسوم الجمركية لدى الطرفين إلى الصفر، مضيفاً أن المرء "ينتهي عندها من تهمة أن الرسوم الأميركية على السيارات الداخلة إليها من أوروبا أقل من التي يفرضها الأوروبيون على السيارات الأميركية". وتابع أن المرء مستعد أيضاً للتخلي عن مطالبة مصدري السيارات الأميركية بتقديم شهادات أوروبية لها للسماح بإدخالها. وكان رئيس المفوضية الأوروبية Jean Claude Juncker المنتهية ولايته قد اتفق العام الماضي مع الرئيس الأميركي على تجميد قراره بفرض ضريبة على السيارات الأوروبية، واعداً إياه بالتوصل إلى حل مشترك.



رئيسي البلدين. ووقع قرار وقف الاستيراد وقع الصاعقة على المدير البورصات العالمية وبلبلتها. وعلق Thomas Altmann المدير المالي لمؤسسة QC Partners على الأمر بالقول: "وضعت الصين اصبعها بالضبط على النقطة التي تجرح الرئيس ترامب، إذ أنه حتى الآن قدّم نفسه كحامٍ أول للصناعة الزراعية الأميركية".

إلى جانب ذلك استخدمت بكين لفترة قصيرة سلاحاً نقدياً خطيراً ذو حدّين يُعاقب عليه دولياً لزعرته بورصات العالم. فقد خفّضت قيمة عملتها "يوان"، وبالتالي أسعار بضائعها مع صدور قرار ترامب بفرض رسم العشرة في المئة كي تسمح لمصدريها ببيعها بأسعار منخفضة عن أسعار السوق الدولية قبل أن تعود وترفعها من جديد. وبهذه الخطوة تمكنت من التحايل على مفعول القرار الأميركي وبيع سلعها. ونفت بكين اتهامات ترامب لها بالتحايل النقدي الذي يُعاقب عليه دولياً، وأعدت الأمر إلى أسباب تقنية وإلى وضع الأسواق المالية الدولية المتقلّبة. في المقابل يواصل ترامب نفسه خرق الدستور ويمارس منذ فترة ضغوطاً مستمرة على رئيس البنك الفيدرالي الأميركي Jerome Powell كي يسهّل له أجدته السياسية والانتخابية. وقد احتج مطلع الشهر الجاري أربعة رؤساء سابقين للبنك هم Alan Greenspan, Janet Yellen, Ben Bernanke, Paul Volcker بشدة على خرق ترامب لاستقلالية البنك الفيدرالي دون تسميته بالاسم. أما عضو مجلس إدارة البنك James Bullard فاتهم ترامب مباشرة بتدمير استقلالية البنك وفرض خفض للفائدة على الدولار لمساعدته في حربه التجارية مع الصين.

البضائع، بل ومحاولات بعض الدول فرض تشريعات حمائية تحمي قطاعات أمام المنافسة الأجنبية، و"هذا أمر ننظر إليه بقلق شديد كونه يعرقل أعمالنا بشدة".

من جهة أخرى، وبعد أن خفّف الرئيس الأميركي الضغط عليه مرحلياً من الجانب الأوروبي، علماً أن اتفاق اللحوم لا يحلّ إلا جزءاً من الخلافات التجارية بين الطرفين، رفع على الفور من وتيرة خلافه مع الصين وضاغته عليها فأعلن مطلع شهر أغسطس الحالي عن شمول الرسوم الجمركية أعداداً إضافية من السلع الصينية الداخلة إلى الولايات المتحدة، وقيمتها 300 مليار دولار، بدءاً من أول سبتمبر المقبل. وقال ترامب في تغريدة له إنه سيفرض رسوماً إضافية قدرها 10 في المئة حالياً، مضيفاً أن محادثات التجارة مستمرة مع الصين. ولفت إلى أن "هذا لا يشمل البضائع التي قيمتها 250 مليار دولار الخاضعة بالفعل لرسوم قدرها 25 في المئة". وبعد أن اتهم بكين "بأنها لم تفّ بوعدها لجهة شراء كميات أكبر من المنتجات الزراعية الأميركية" هدّد بأنه في حال لم يوقع الصينيون على اتفاق تجاري جديد مع بلده سيرفع الرسوم الأخيرة من 10 إلى 25 في المئة أو أكثر.

ولم يتأخر الجواب الصيني على فرض الرسوم الجديدة وتهديدات ترامب فأعلنت بكين أنها ستوقف على الفور استيراد المواد الزراعية من الولايات المتحدة. وقالت وزارة التجارة الصينية في الرابع من الشهر الجاري إن الشركات الصينية المعنية أوقفت طلباتها، وأن السلطات الجمركية لا تستبعد رفع الرسوم على الصادرات الأميركية إلى الصين وبمفعول رجعي يعود إلى الثالث من أغسطس. واعتبرت قرار ترامب برفع الرسوم الأخيرة خرقاً كبيراً للاتفاقية الأخيرة بين



ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتد الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers)
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

بناء وتوظيف وحماية: الاستعانة بالحماية الاجتماعية للاستثمار في البشر وسط عالم متغير

تعد إندونيسيا من أوائل البلدان التي اعتمدت مشروع رأس المال البشري، ومن بين العديد من البلدان على مستوى العالم التي تستعين بشبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة ما يقرب من 10 ملايين من مواطنيها الأشد فقراً واحتياجاً.

ويأتي برنامجا المساعدات الاجتماعية الرئيسيان في إندونيسيا - برنامج كيلوارجا هارابان وبرنامج بانتوان بانجان نون-توناي - في إطار التزام الحكومة بتسريع وتيرة الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال برامج على غرار استراتيجية تسريع وتيرة خفض الإصابة بالتقزم.



من جوانب عجز في الصحة والتعلم تلازمهم طوال حياتهم. كما أدى البرنامج إلى زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بنسبة تقدر بنقطتين مئويتين، وزيادة في التعليم الثانوي بمقدار تسع نقاط مئوية. ويقدم البنك الدولي تمويلًا قدره 200 مليون دولار لمساندة البرنامج الذي تبلغ تكلفته السنوية 1.8 مليار دولار.

وتستعين مصر أيضاً ببرامج الحماية الاجتماعية لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً. حيث بدأ برنامج تكافل وكرامة عام 2015،

يقدم برنامج كيلوارجا هارابان تحويلات نقدية مشروطة وموارد لتشجيع السلوكيات الإيجابية: تحصل بموجبه الأسر المستحقة على مدفوعات تساعد في تغطية الضروريات - كالطعام - شريطة إرسال أبنائها إلى المدارس، وإحضارهم لعمل فحوص صحية بصورة منتظمة. وأدى هذا إلى انخفاض التقزم بمقدار 11 نقطة مئوية، ويعد هذا أمراً بالغ الأهمية نظراً لما يعانيه الأطفال الأقصر كثيراً عن المعدل الطبيعي لأعمارهم من جراء سوء التغذية

من المؤسسة الدولية للتنمية - صندوق البنك الدولي للبلدان الأشد فقراً.

الحماية: حواية رأس المال البشري عن طريق بناء القدرة على مواجهة التحديات

صمم برامج الحماية الاجتماعية أكثر فأكثر على نحو يجعلها قابلة للتكيف، بحيث يكون في الإمكان زيادة المساندة في أوقات الشدائد، أو الصراعات، أو الصدمات الاقتصادية، أو الكوارث ذات الصلة بالتغيرات المناخية التي من شأنها أن تتسبب في تآكل رأس المال البشري. وهذه البرامج المعروفة باسم "الحماية الاجتماعية التكيفية"، تساعد في حماية الاستثمارات في رأس المال البشري للبلد المعني عن طريق بناء القدرة على مواجهة التحديات، لكيلا ينعكس الفقراء المعرضون للمعاناة أكثر في هوة الفقر في أوقات الشدة. ونتيجة لهذا، فإن تدابير الحماية الاجتماعية تقع في الغالب على محور الارتباط بين الاستجابة الإنسانية والإنمائية، حيث أصبحت شبكات الأمان الوسيطة الرئيسية للحكومات لتقديم المساندة السريعة والمباشرة لفئات السكان المتضررة

فأثناء الكوارث والأزمات الإنسانية، على سبيل المثال، تقدم الحكومات تحويلات نقدية إلى الأسر بشكل مباشر لمساعدتها على إدارة المخاطر ومواجهة الصدمة. ونتيجة لذلك، فهي تتيح للأسرة إبقاء أبنائها في المدارس، وتكفل لهم المأوى والتغذية المناسبين - مثلما حدث عندما احترق منزل أسرة بانجورا بقريتها الساحلية في سيراليون.

وفي عام 2016، شهد الجنوب الأفريقي أسوأ موجة جفاف منذ أكثر من 30 عامًا، وعانى 32 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وتسبب هذا أيضًا في زيادة مستويات سوء التغذية، وصعوبات في الحصول على المياه - وأدى كل ذلك في ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة، وزيادة معدلات الأمراض السارية من جراء الهجرة إلى المدن.

واستجابة لهذه الأزمة، بذلت حكومات ليسوتو ومدغشقر ومالوي وموزامبيق جهودًا ضخمة لتوسيع نطاق برامج شبكات الأمان بها لضمان تغطية السكان المتضررين، وذلك بمساندة من جانب البنك الدولي. وفي حالة كل من مالوي وليسوتو، قرر كلا البلدين توسيع نطاق برامج شبكات الأمان على المستوى الوطني.

بتمويل بلغ 400 مليون دولار من البنك الدولي، وكما هو الحال في إندونيسيا، يقدم هذا الدعم للدخل بشرط إبقاء الأبناء بالدراسة وضمان حصولهم على الرعاية الصحية. ولكن البرنامج في مصر يقدم مساعدات للمسنين، حيث يمنح المواطنين الفقراء الذين تتجاوز أعمارهم 65 عامًا معاشًا شهريًا صغيراً دون شروط. وإلى الآن، استفاد أكثر من 9 ملايين شخص من تكافل وكرامة - أي ما يقارب 10% من تعداد سكان مصر.

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في أفريقيا لبناء رأس المال البشري

توسع مجموعة البنك الدولي استثماراتها في مجال الحماية الاجتماعية بمعدل سريع، ووضعت أهدافاً طموحة، مثل زيادة شبكات الأمان والتدريب الوظيفي بحلول عام 2023، وذلك ضمن خطة رأس المال البشري لأفريقيا، التي كشف النقاب عنها مؤخراً. ويوجد في كل بلد من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء برنامج واحد على الأقل للحماية الاجتماعية، سواء أكانت على هيئة تحويلات نقدية، أو مشروعات أشغال عامة، أو برامج تغذية مدرسية. وعلى الرغم من النمو السريع في عدد برامج شبكات الأمان الاجتماعي على مستوى المنطقة، فإنها لم تغط بعد معظم الفقراء والمحتاجين في أفريقيا. في واقع الحال، كشف تقرير جديد حول تحقيق الإمكانات الكاملة لشبكات الأمان الاجتماعي في أفريقيا، أن تغطيتها لم تتجاوز نسبة 10% من جميع الأفارقة، ولا تزال معدلات الفقر أعلى من معدلات التغطية في معظم المناطق. كما توصل مؤشر رأس المال البشري أيضًا إلى أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تحقق في المتوسط 40% فقط من إمكانات رأس مالها البشري - فيما يعد أدنى درجة بين جميع المناطق - كما أن 25 بلدًا، من بين 30 أدنى بلد في المؤشر، تقع بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وتتسم أهداف خطة رأس المال البشري الأفريقي بالطموح، متضمنة خطأً لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لأفقر شريحة خمسية في البلدان منخفضة الدخل، تشمل 13.1 مليون شخص آخر بحلول 2023. وحاليًا، تزيد قيمة حافظة مشروعات البنك للحماية الاجتماعية في أفريقيا على 7.8 مليار دولار، في أكثر من 50 مشروعًا، تشكل 12% من المساندة المقدمة لأفريقيا

تعداد السكان بها تحت سن 24 عاماً، ويتكسب أكثر الأفراد رزقهم على أساس يومي كعمال يومية أو عن طريق المتاجرة في الأسواق المحلية. وفي عام 2017، بدأ البنك الدولي مشروع توفير الفرص للشباب في ليبيريا، لتزويد الشباب بالتدريب على الأعمال التجارية ودعم الدخل، وكذلك ربطهم بالجهات المقدمة للإرشاد في المجتمع. وحتى اليوم، افتتحت 2000 امرأة في الفئة العمرية 18-27 عاماً، أو قمن بتوسعة، أكثر من 500 مؤسسة أعمال، وجمعن مدخرات لاستثمارها مستقبلاً - وبهذا، أسهمن في استقرار بلدانهن ورخائهما. تقول سوني باري، من مجموعة عمل الفتيات المتحدات التي حصلت على تمويل من المشروع: قبل الحصول على التدريب، لم أكن أفعل شيئاً. الآن يمكنني كسب المال.

وفي مناطق زامبيا الريفية، يساعد مشروع تعليم الفتيات وتمكين المرأة وتعزيز سبل كسب العيش 89,000 فتاة وامرأة من المحتاجين في الانتظام في الدراسة الثانوية، وذلك بمساعدة من المؤسسة الدولية للتنمية، ويمنح الشابات الأدوات اللازمة ليحققن النجاح. ويقدم المشروع التدريب ورأس المال لإنشاء المشروعات، بالإضافة إلى المساعدة في الادخار وتقديم الإرشاد. وتقول إحدى المستفيدات من البرنامج، ناعومي: "أصبح لدي الآن فرصة أخرى لم تتح لكثيرات".

رأس المال البشري وتحسين فرص العمل

من بين أولويات تحقيق التحول الاقتصادي في البلدان الأكثر فقراً الإعداد لفرص عمل للغد، مع تنفيذ الاستثمارات الجوهرية في رأس المال البشري اليوم. ويساند البنك، في إطار مشروع رأس المال البشري، الحكومات في تسليح الأجيال القادمة من العمال بالمهارات اللازمة للشروع في الوظائف التي يتطلبها عالم العمل المتغير. ويتطلب هذا أيضاً تمكين العمال من الانتقال من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى، والتي يقودها قطاع خاص نشيط تدعمه تدابير السياسة العامة. وفي شهر يونيو/حزيران الحالي فقط، قام البنك الدولي بتدشين حزمة تمويلية بقيمة 1.45 مليار دولار لمساعدة الأردن على الاضطلاع بإصلاحات تحفز النمو الشامل وتخلق المزيد من فرص العمل للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.

وفي مارس/آذار من هذا العام، ضرب إعصارا إيداي وكينيث الملايين في الجنوب الأفريقي وحصد أرواح ما يزيد على 1,000 شخص. وللمساعدة في جهود التعافي، أعلن رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس عن مساعدات بقيمة 700 مليون دولار إلى ثلاثة من أشد البلدان تضرراً - موزامبيق، ومالاوي، وزيمبابوي - شملت أكثر من 105,000 أسرة متضررة من هذه الحالات الطارئة.

في إثيوبيا، يقدم برنامج شبكات الأمان الإنتاجية - أحد أكبر برامج التحويلات النقدية في العالم - مبالغ نقدية أو طعام بصورة منتظمة إلى المستفيدين في مقابل العمل في استصلاح الأراضي والري والحراثة الزراعية. وخلال موجة الجفاف التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي عام 2016، توسع برنامج شبكات الأمان الإنتاجية الإثيوبي، وكذلك المساعدة الإنسانية الغذائية، بشكل مؤقت، لتغطية 18.5 مليون شخص - 20% من السكان - تجنباً لتعرضهم للمجاعة وحماية لهم من السقوط في براثن الفقر. وفي كل عام، يحمي البرنامج 8 ملايين مستفيد أساسي من البرنامج، بالإضافة إلى ما يصل إلى مليوني شخص يمرون بمرحلة وقتية من انعدام الأمن الغذائي (بإجمالي 10 ملايين شخص)، بواسطة أدواته القابلة للتوسع.

التوظيف

تحتل أجندة التوظيف صدارة مشروع رأس المال البشري. ففي كل شهر، ينضم مليونان من الشباب إلى قوة العمل - وهو التحدي الذي يزيده تعقيداً وجود 200 مليون شخص متعطّل يبحثون عن عمل. كما إن 65% من العاملين محصورون في وظائف متدنية الإنتاجية.

ويزيد البنك الدولي من مسانده من أجل التصدي لطلب البلدان على توليد وظائف أكثر وأفضل، ولديه حتى تاريخه أكثر من 580 مشروعاً جارياً يتعلق بالوظائف، باستثمارات يبلغ مجموعها 75 مليار دولار.

وتساعد هذه الاستثمارات البلدان منخفضة الدخل، التي تتميز بتعداد كبير من الشباب، على التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها، لتسليح الشباب بالأدوات التي تنتشلهم ومجتمعاتهم من براثن الفقر. ففي ليبيريا، على سبيل المثال، أكثر من 60% من

تكافل

تحويلات نقدية مشروطة

٨,٣٤١,٨٣٦
العدد التقريبي
للمستفيدين من برنامج تكافل

تحصل الأسر المستفيدة على تحويل شهري أساسي قدره ٣٢٥ جنيهاً، وكذلك على دعم إضافي لما يصل إلى ٣ أطفال، على النحو التالي:

١,٩٩٨,٢٨٠
إناث
أسرة تعولها

٧٨٨

١٤٠ جنيهاً

لطلاب المرحلة الثانوية

١٠٠ جنية

لطلاب المرحلة الإعدادية

٨٠ جنيهاً

لطلاب المرحلة الابتدائية

٦٠ جنيهاً

لكل طفل في سن ٦ سنوات

٣ أطفال حد أقصى

لكل أسرة

بشرط:



حضور جلسات
التوعية الغذائية



الاحتفاظ بسجلات
متابعة نمو الأطفال



٤ زيارات في السنة
لعيادات صحية من جانب
الأمهات والأطفال
دون السادسة من العمر



٧٨٠ الحد الأدنى من عدد
أيام الدراسة
التي يجب أن
يحضرها الأطفال
في عمر ٦-١٨ سنة

كرامة

تحويلات نقدية غير مشروطة

١,٣٠٠,٥٦٨

العدد التقريبي
للمستفيدين من برنامج كرامة

٧١٣

يحصل المستفيدون من كبار السن والمصابين بإعاقات
فوق ٦٥ عاماً على تحويل شهري قدره ٤٥٠ جنيهاً،
ويحصل الأيتام على ٣٥٠ جنيهاً شهرياً.

٧١٧

٥٢,٣٣٨

مستفيداً من كبار السن

٧٨٢

٢٥٢,٣٣٨

مستفيداً من المصابين
بإعاقات

٧١

١,٦٦٨

مستفيداً من كبار السن
والمصابين بإعاقات

يجري تطبيق نموذج وظيفي جديد لتقييم الإعاقة في
أنحاء مصر في إجراءات تحديد الأهلية للحصول على
معاش كرامة في خطوة للانتقال من النهج الطبي
فقط في تقييم الإعاقة إلى نهج يراعي الحقوق.



ضخ استثمارات أقوى

طبقاً للظروف الراهنة، فإن ما يقرب من 60% من الأطفال المولودين اليوم في 157 بلداً شمله المسح، ستكون إنتاجيتهم، في أفضل الأحوال، نصف مما كان يمكن أن تكون عليه لو تمتعوا بالرعاية الصحية والتعليم الكاملين.

وسيتطلب تغيير هذا المآل استثمارات أقوى في البشر لإعداد البلدان لمستقبل العمل. وستكون برامج المساعدة والضمان الاجتماعيين، المتوائمة مع قوة العمل المتغيرة، محورية في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، ستساعد فرص العمل الجيدة الأفراد على اكتساب رأس المال البشري وبنائه أثناء ممارستهم لوظائفهم، الأمر الذي من شأنه أن يخلق حلقة إيجابية تمكنهم من زيادة إنتاجيتهم أو الانتقال إلى وظائف أفضل.

يقول روتكوفسكي: بناء رأس المال البشري هو المسار الواضح إلى فرص العمل الجيدة، فملايين الشباب بحاجة إلى المهارات المناسبة ليتمكنوا من المنافسة في سوق الوظائف الراهنة دائماً التغير، والملايين من الأطفال بحاجة إلى تعليم ورعاية صحية أفضل من أجل وظائف المستقبل.

289 مليار دولار استثمارات الطاقة المتجددة في العالم

فما هو واقع الطاقة الشمسية وخطتها في العالم العربي؟!

بلغت الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة المتجددة بحسب منظمة بلومبرج 288.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018، حيث تجاوز المبلغ الذي تم إنفاقه على الطاقة الجديدة أكثر بكثير من الدعم المالي للحصول على طاقة الوقود الأحفوري الجديدة.

وتشير الأرقام إلى أنه على الرغم من انخفاض الاستثمار بنسبة 11 في المائة مقارنة بالعام السابق، كان عام 2018 هو العام التاسع على التوالي الذي تجاوز فيه 200 مليار دولار والسنة الخامسة على التوالي التي تتجاوز 250 مليار دولار. ولا يشمل هذا الرقم الطاقة الكهرومائية التي تزيد عن 50 ميجاوات، والتي شهدت استثماراً إضافياً بقيمة 16 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت أيضاً في عام 2017، عندما تم استثمار 40 مليار دولار أمريكي.



كثيراً، على الرغم من أن الاستثمار في الكتلة الحيوية وتحويل النفايات إلى طاقة ارتفع بنسبة 54 في المائة، ليصل إلى 8.7 مليار دولار.

وتقارن هذه الأرقام المبلغ المستثمر في الطاقة الجديدة المتجددة، والتي بلغت 272.3 مليار دولار على مستوى العالم في عام 2018 (باستثناء الطاقة المائية الكبيرة)، مع تلك في طاقة التوليد الجديدة التي تعمل بالفحم والغاز، والتي بلغت 95 مليار دولار.

وفي هذا الإطار، يوضح المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إنغر أندرسن، أنه "لا تزال الاتجاهات العالمية تشير إلى أن الاستثمار في الطاقة المتجددة هو استثمار في مستقبل مريح، وأن

يتضح من الأرقام المشار إليها أعلاه أنّ الانخفاض في الاستثمار في عام 2018 يعود جزئياً إلى انخفاض تكاليف التكنولوجيا في الخلايا الكهروضوئية الشمسية، مما يعني إمكانية تأمين القدرة المطلوبة بتكلفة أقل، وتباطؤ في نشر الطاقة الشمسية في الصين.

ومع ذلك، على الصعيد العالمي، كانت الطاقة الشمسية لا تزال هي محور التركيز الأكبر للاستثمار، حيث بلغت 139.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018، بانخفاض 22 في المائة. وزاد الاستثمار في طاقة الرياح بنسبة 2 في المائة في عام 2018، ليصل إلى 134.1 مليار دولار. أما القطاعات الأخرى فقد تأخرت

الصناعية الكبرى رفض التوقيع على اتفاقية "كيوتو" للحد من انبعاث الغازات المضرة بالبيئة، والتي اسهمت برفع درجات الحرارة في الأرض بشكل متسارع لذا لا بد من الاستفادة من أشعة الشمس لتوليد الكهرباء في تطبيقات عدة منها محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه.

وهناك جهود وطنية تعمل على مواكبة الانتاج العالمي وبكفاءة لا بأس بها من خلال إنتاج منظومة الري والسقي بالطاقة الشمسية أعلنت وزارة الصناعة والمعادن عن تصنيع منظومة ري وسقي تعمل بالطاقة الشمسية وتسهم بتوفيرها الطاقة الكهربائية والوقود، وإيصالها المياه إلى الأماكن الزراعية والأحزمة الخضراء المزمع تنفيذها في مدينة بغداد ومحافظات أخرى.

2 - المملكة الأردنية الهاشمية

لقد أسس الأردن رؤية استراتيجية لوضع الطاقة خلال الفترة 2015-2025 للوصول الى الخيار الأمثل للتزود الأمن بالطاقة مع التركيز على زيادة مساهمة الطاقة المتجددة. كذلك أبدى الأردن اهتمامه في مجال التعدين السطحي للصخر الزيتي لإنتاج النفط، بهدف تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الطاقة البديلة، لا سيما الصخر الزيتي، وذلك للوصول إلى نسبة 14% في العام 2020. مع تخصيص أراضي جنوبي المملكة تتوزع في منطقتي معان والعقبة، لاستخدامها في إنشاء مشاريع طاقة شمسية. وللأردن مستقبل واعد لطاقة على المديين المتوسط والبعيد، بتفعيل صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة الحكومي حيث تم توقيع اتفاقية مع مؤسسة نهر الأردن لتنفيذ مبادرة نحو مجتمعات محلية، تساهم في ترشيد استهلاك الطاقة، حيث سيتم تركيب 5000 سخان شمسي في المنازل، ممولة من الصندوق. كذلك توزيع 1.5 مليون مصباح موفر للطاقة للمنازل السكنية، التي يقل استهلاكها عن 600 كيلوواط/ساعة، وبكلفة تصل إلى 5 مليون دينار، بالإضافة إلى تركيب 600 ألف مصباح موفر للطاقة في المباني الحكومية، وبكلفة تصل إلى 1.8 مليون دينار أردني.

3 - جمهورية مصر العربية

تعتمد الحكومة المصرية إنشاء أول محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بطاقة 140 ميغاوات بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 870 مليون جنيه في منطقة الكريما جنوب شرق القاهرة. ويعد

الاستثمارات في الطاقة المتجددة في عام 2018 كانت أعلى بثلاثة أضعاف من المبلغ المستثمر في المولدات الجديدة التي تعمل بالفحم والغاز. وفي حين أن هذا أمر مشجع، إلا أننا نحتاج إلى زيادة الوتيرة بخطى كبيرة، إذا أردنا تحقيق الأهداف الدولية للمناخ والتنمية."

الطاقة المتجددة في العالم العربي

إذا ليس مستغرباً أن يزداد الاستثمار العالمي في الطاقة الشمسية، ولكن المستغرب أن هذه الاستثمارات تقع خارج وطننا العربي، بلاد الشمس الساطعة، حيث أنّ الاستثمار في الطاقة الشمسية في الوطن العربي ما يزال غير نشطاً علماً أن المنطقة العربية تحظى بموارد طاقة ضخمة كما رصدها تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية. أما بالنسبة للطاقة الشمسية فهو أمر بديهي حيث في المنطقة العربية ضمن ما يسمى حزام الشمس حيث تتراوح مصادر الطاقة الشمسية في البلدان العربية بين 1460 و3000 كيلووات/ساعة/متر مربع/سنة. وتوقع تقرير اقتصادي وصول سوق الطاقة الشمسية إلى 134 مليار دولار سنوياً بحلول العام 2020، أي بزيادة نسبتها 51 في المئة عن العام الحالي، وذلك بفضل انخفاض أسعار ألواح الطاقة الشمسية، ما أدى إلى زيادة الإقبال على هذا المصدر المتجدد للطاقة. وهنا نستعرض واقع الطاقة الشمسية وخطتها في دول الوطن العربي.

1 - جمهورية العراق

يتمتع العراق بالكثير من المفاضلات البيئية في انتاج الطاقة الكهربائية وتحتاج إلى خطوات واسعة وجريئة في حل مشكلة الكهرباء التي أصبحت مستعصية فعليه يجب التوجه إلى البدائل ووضع استراتيجية محكمة. إن أهمية تسخير الطاقة الشمسية التي تزخر بها أجواء العراق في أغلب أشهر السنة، لبناء مدن تستمد طاقتها منها بالكامل ومن دون أي تأثير على البيئة من تلوث أو إشعاع ضمن الاتجاهات العالمية للاستعاضة عن الطاقة التقليدية، بالنظيفة والمتجددة، والتي قدرتها بـ 40 ألف وحدة من الطاقة سنوياً. وأن أحد أسباب اتجاه العالم لتطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وخاصة الشمسية، يعود إلى التدهور البيئي وفقدان التنوع الاحيائي وتدمير النظام الطبيعي، وكذلك زحف التصحر المستمر على المساحات الخضراء، مقابل إصرار أغلب الدول

هو الأكبر من نوعه في العالم. والذي يعتمد مساحة تناهز 480 هكتاراً على أساس تكنولوجيا الطاقة الشمسية الحرارية، بألواح لاقطة مقعرة وقدرة تخزين لثلاث ساعات في كامل قوتها. وتطلب إنجاز (نور 1) استثمارات بقيمة 7 مليارات درهم. إن هذا المشروع يساهم في تنويع الباقة الطاقية الوطنية، وينسجم تماماً مع تحسين استغلال الموارد الطبيعية للمغرب وحماية بيئته والعمل على استدامة نموه الاقتصادي والاجتماعي، وضمان مستقبل الأجيال المقبلة. وتعتبر أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة ذات المولد الأحادي في العالم بقدرة إنتاجية قدرها 160 ميغاوات، يعد خطوة هامة في تنفيذ المشاريع الكبرى للطاقات المتجددة، والتي تواكب الهدف المتمثل في رفع حصة المصادر المتجددة في الباقة الكهربائية الوطنية من 42% في 2020 إلى 52% في 2030. وسيساهم هذا المشروع التنمية الشاملة للمغرب. حيث يحوي المشروع نصف مليون من المرايا العاكسة. ويتوقع ان تنتج نحو 160 ميغاوات من الكهرباء. وبعد تطوير المشروع لاحقاً سينتج 580 ميغاوات من الكهرباء وإمداد مليون منزل بالطاقة النظيفة بقيمة استثمارية تبلغ تسعة مليارات دولار والتي تستورد 94% من احتياجاتها من الطاقة، وتطمح إلى تغطية 42% من هذه الاحتياجات عبر إنتاج الطاقة الشمسية بحلول العام 2020. كما سيتم تطوير محطة (نور 2)، بكلفة 810 مليون يورو التي تبلغ قوتها 200 ميغاوات وقدرة تخزين تقدر بثماني ساعات كحد أدنى، بناء على تكنولوجيا الطاقة الشمسية الحرارية، بألواح لاقطة مقعرة، حيث ستمتد على مساحة قصوى تصل إلى 680 هكتاراً. أما محطة (نور 3)، بكلفة 645 مليون يورو، فستعزز الريادة التكنولوجية للمغرب في مجال الطاقة الشمسية الحرارية، حيث ستبلغ قوتها 150 ميغاوات بنحو 8 ساعات تخزين أيضاً. وتعد هذه التكنولوجيا بأداء أفضل. وستجعل هذه المشاريع المندمجة من محطة "نور-ورزازات" أكبر موقع لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم بطاقة إنتاجية تقدر ب 580 ميغاوات وبإجمالي استثمارات يقدر ب 24 مليار درهم.

كذلك يعمل المغرب على إنتاج أول محطة حرارية تعمل بالطاقة الشمسية، حيث تعتبر الأولى وتنفوق قيمتها 600 مليون يورو، وستسمح بتوليد 160 ميغاوات. وإن المشاريع الطموحة ترمي إلى إنتاج 2000 ميغاوات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2020.

هذا المشروع أحد أربعة مشاريع على مستوى العالم وضمن خطة قطاع الكهرباء والطاقة لتنمية استغلال الطاقات المتجددة صديقة البيئة. حيث ينتج المشروع عند تشغيله طاقة سنوية تقدر بحوالي 985 مليون كيلووات/ساعة. كما يساهم المشروع في خلق كوادر فنية قادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا وتعميق الخبرة الوطنية المكتسبة في مجال استغلال ثراء مصر الطبيعي من مصادر الطاقة الشمسية. كما قام قطاع الكهرباء في مصر في مجال الطاقة الشمسية بإصدار أطلس الشمس لحصر وقياس مصادر مصر من الطاقة الشمسية، ونظراً لتوفير ساعات السطوح الشمسي فهناك العديد من تطبيقات التسخين الشمسي وتطبيقات الخلايا الجديدة والتي تعد من أفضل مصادر الطاقات المتجددة للاستخدام في المناطق النائية ذات الأحمال الصغيرة فضلاً عن إمكانية صيانتها وطول عمرها الافتراضي. حيث المخطط من ذات المشروع توليد 2800 ميغاوات ليكون بذلك منارة مصر للطاقة الكهربائية.

كما يوجد حالياً مشروع تجريبي لتحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية، وباستخدام تقنية جديدة لتوفير الطاقة المستهلكة في محطات التحلية، مما يساعد ذلك على خفض التكلفة بنسبة 50%، والتمكن من الاعتماد على المزيد من تحلية مياه البحر كمصدر بديل لمياه النيل في المستقبل القريب. وتصل طاقة إنتاج المياه حالياً بمصر إلى 25 مليون متر مكعب في اليوم، وذلك من خلال نهر النيل والذي يعتبر المصدر الرئيسي للمياه، حيث يمثل 82% من إجمالي إنتاج المياه، بينما تمثل المياه الجوفية 17.5%، علماً أن المياه التي يتم تحليتها تمثل 0.5% من إنتاج المياه. وستصل حاجة مصر من المياه المحلاة في العام 2022 إلى 200 ألف متر مكعب يومياً بتكلفة 2.6 مليار جنيه، وسيتم زيادة هذه الطاقات الإنتاجية من تحلية مياه البحر لتصل عام 2037 إلى مليون متر مكعب يومياً، بتكلفة إجمالية تصل إلى 10 مليار جنيه مصري، وذلك وفقاً للتكنولوجيات المتاحة حالياً، حيث تصل تكلفة إنشاء محطات التحلية إلى 10 آلاف جنيه للمتر المكعب الواحد، فيما تصل تكلفة التشغيل والصيانة إلى 3.5 جنيه، وتكلفة الإهلاك 3 جنيه للمتر الواحد أيضاً.

4 - المملكة المغربية

تم افتتاح محطة (نور 1) للطاقة الشمسية في منطقة ورزازات الواقعة في جنوب شرق المغرب، وهي المرحلة الأولى ضمن مشروع

التدريس عن بعد عبر تكنولوجيات الاتصال والرهلوهوات: إقبال متزايد ومستقبل واعد

بقلم: فؤاد الصبّاغ
كاتب اقتصادي تونسي



تشكل الحدث البارز عالميا من خلال استغلال تلك البرمجيات والتقنيات في مجال التعليم عن بعد. بالإضافة إلى ذلك برزت معها الألواح الرقمية الذكية والقلم الإلكتروني والضوئي والأوراق الرقمية والكاميرات ثلاثية الأبعاد والاتصال المباشر عبر التلفاز الذكي، بحيث أصبحت تلك الأدوات والوسائل الرقمية من أبرز التقنيات الحديثة التي تساعد على التدريس عن بعد وتسهل من عملية إلقاء المحاضرات والدروس الجامعية.

وقدمت الحكومة الفرنسية في هذا المجال العديد من التسهيلات بقصد الاستثمار في ذلك القطاع التكنولوجي الواعد مستقبليا بحيث برزت العديد من المواقع التعليمية لإعطاء الدروس عن بعد للتلاميذ والطلبة وخاصة منها الحصص الخصوصية المدعومة في شتى الاختصاصات التعليمية. بالتالي للاندماج في تلك المواقع نلاحظ جزئيين، الجزء الأول يتمثل في انتداب الأساتذة عن طريق المحادثة الشفاهية مع هيئة التسيير على الموقع أو المدرسة الإلكترونية أو الجامعة الافتراضية. أما الجزء الثاني فيتمثل في استقطاب التلاميذ

إن تنامي ظاهرة التدريس عن بعد تمثل اليوم أهم حدث تكنولوجي عرفه العالم الرقمي الصاعد والواعد. إذ أن هذا النوع من التدريس أصبح مؤخرا يحظى باهتمام كبير من قبل أغلب الطلبة والتلاميذ خاصة بأوروبا وأمريكا ودول الخليج. كما أصبح يمثل ذلك الإقبال المتزايد عبر التسجيل في منظومة التعليم عن بعد أبرز ظاهرة تعليمية حديثة بواسطة استعمال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات عن بعد. بالتالي برزت في هذا الصدد ببعض الدول المتقدمة خاصة منها فرنسا بما يسمى المدارس الإلكترونية أو الرقمية وأيضاً المعاهد والجامعات الافتراضية ومن أهمها نذكر MOOC's للتعليم العالي الافتراضي والذي يقوم بانتداب العديد من الأساتذة الجامعيين للتدريس عن بعد.

أما في المقابل يقوم ذلك الموقع بعملية إستقطاب العديد من الطلبة وذلك من أجل مساعدتهم للحصول على شهادة جامعية عن بعد من أرقى الجامعات العالمية وذلك بدون الحاجة للسفر أو الحضور الإجمالي. إذ أصبحت منظومة القاعات الافتراضية

في شتى المجالات والاختصاصات في مختلف دول العالم. بالتالي أصبح الأستاذ في حاجة ماسة لجلب العديد من التلاميذ أو الطلبة لقاعاته الافتراضية وفي المقابل أصبح بدوره التلميذ والطالب في حاجة ماسة للحصول على دعم وشرح للدروس عن بعد وأيضاً لخصص خصوصية ليلية مدعمة لتعليمه.

إن تلك التقنيات الحديثة مثل برمجيات القاعات الافتراضية الإلكترونية والسبورة الرقمية واللوحه والقلم الإلكتروني أصبحت في مجملها مصدر تسهيل لعمل الأستاذ من أجل إلقاء المحاضرات وشرح الدروس عن بعد. فعلى سبيل المثال أصبحت دول الخليج العربي تعتمد بشكل مباشر على تلك المنظومة الرقمية بحيث برزت مواقع مختصة في الانتدابات للتدريس عن بعد وذلك بمقابل مالي محترم على كل ساعة يقع تدريسها.

فإجمالاً تمثل تلك التكنولوجيات تطوراً حقيقياً في مجال التعليم عن بعد الذي أصبح بدوره يستفيد من كل التقنيات الجديدة في المجال التكنولوجي والرقمي. كما أنه لا يمكن اليوم بأي حال من الأحوال الاستغناء عن النظام التقليدي للتعليم مثل المدارس والجامعات العامة أو الخاصة، لكن يبقى ذلك النظام التعليمي الإلكتروني والافتراضي مكملاً وليس بديلاً له أو موازياً في محتواه وأهدافه ومقلاً للمشاكل ولعوائق الحالات الاجتماعية لبعض الأشخاص.

بالتالي تساعد تلك المواقع التعليمية الطلاب أو التلاميذ للاستفادة من الدروس الخصوصية من جهة وفي المقابل يستفيد الأستاذ من مبلغ مالي محترم عن كل حصة تدريس يقوم بها عبر القاعات الافتراضية. كما تمثل تلك المواقع فرصة حقيقية من أجل الاستفادة لمواصلة التعليم في وقت وجيز جداً والحصول على شهادة جامعية عالمية من أعرق الجامعات العالمية خاصة عبر تلك المواقع المتخصصة في التعليم عن بعد للتلاميذ والطلبة اللذين غير قادرين للسفر إلى دولة أخرى أو الكبار في السن أو أصحاب إعاقة جسدية أو النساء الحوامل. بالإضافة لذلك تساهم هذه النوعية من التدريس عن بعد في إستقطاب العديد من الأساتذة الجامعيين العاطلين عن العمل أو اللذين هم في حاجة ماسة إلى دخل مالي إضافي. كما أن الاستثمار في المشاريع التعليمية الرقمية تمثل حافزاً حقيقياً لتنمية الاقتصاد الوطني والاستفادة المالية المباشرة المتأتية من عوائد الاقتصاد الرقمي.

والطلبة وفقاً لتسعيرة الحصة الواحدة وذلك حسب اختصاص كل أستاذ متعاقد معها للتدريس عن بعد.

بالتالي تصبح تلك البرمجيات المتخصصة في ذلك المجال التعليمي عالمية بحيث تتمثل في ربطها المباشر بين ثلاثة عناصر وهي المحاضرة التعليمية عن بعد التي يقوم بها الأستاذ المحاضر مباشرة عبر الفيديو ومتابعة التلاميذ أو الطلبة على اللوح الرقمية وذلك عبر الصوت والصورة وأيضاً التواصل والمناقشة بين الطرفين مع الأساتذة والطلبة. إن تلك التقنيات الحديثة أصبحت اليوم تمثل مصدراً جدياً للعمل عن بعد وفقاً لضوابط وقوانين تحددتها المدارس الإلكترونية والجامعات العالمية الافتراضية من خلال تقديم الدروس أو إلقاء المحاضرات عن بعد مع تقديم المساعدات العلمية للتلاميذ والطلبة عن بعد. كما أن الانتداب للأساتذة عن بعد أصبح يخض لعديد الشروط والآليات ومن أهمها أن يكون الأستاذ متحصلاً على شهادة جامعية، ويتقن جيداً استعمال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الحديثة خاصة منها استعمال القاعات الافتراضية والكتابة على السبورة الرقمية، أيضاً والأهم نجاحه في الاختبار الشفاهي مع هيئة الانتداب الخاصة بالمدسة الإلكترونية أو الجامعة الافتراضية.

إن هذا المجال الرقمي يعد إنجازاً متطوراً جداً خاصة عبر تقديم دروس مدعمة ليلية لأطفال المدارس أو التلاميذ والطلاب عن بعد واللذين هم في حاجة ماسة لمساعدة أستاذ لهم في المنزل بعد الانتهاء من الدروس المباشرة في المدارس أو الجامعات. عموماً إن إتقان التعامل بتلك الوسائل الحديثة خاصة من خلال طرح الأسئلة عبر الصوت والصورة والتواصل المباشر عن بعد مع الأستاذ عبر القاعة الافتراضية لشرح الدروس تمثل في مجملها الحدث البارز عالمياً على الساحة التعليمية الرقمية التي أصبحت تستغل تلك التكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات الرقمية لأغراض علمية وتربوية بشكل متواصل ومتزايد. كذلك التطبيقات على الهاتف الجوال عبر الدفع المسبق للاتصال بأستاذ مباشر لشرح معلومة أو تقديم مساعدة مثل إصلاح نص أو شرح درس تعد اليوم أبرز حدث تعليمي يبشر بمستقبل واعد لذلك المجال الرقمي الحيوي. إذ إن تزايد الاستثمار في مجال التعليم عن بعد وإقبال المستخدمين عليه مثل الدراسة عبر القاعات الافتراضية تعطي لهذه النوعية من تكنولوجيات الإتصال والمعلومات مصداقية وشفافية أكبر بحيث أنها أصبحت مصدر رزق وراتب شهري محترم للعديد من الأساتذة



هذه مطالب القطاع الخاص العماني

بقلم: خلفان الطوقي

عندما يُقال القطاع الخاص فإنّ هذا المصطلح يشمل الشركات الخاصة المحلية والعالمية، كما يشمل الشركات الفردية والعائلية والمغلقة والمساهمة العامة الكبرى منها والمتوسطة والصغيرة، ويشمل كذلك الصناديق الاستثمارية أيّاً كان نوعها أو مصادر أموالها والقطاعات التي تستثمر فيها.

هنا تتضح أهمية القطاع الخاص؛ وذلك من خلال كبر حجمه ومدى ملامسته للناس بمختلف شرائحهم، وأهمية رعايته واعتباره شريكاً حقيقياً واستراتيجياً في المجتمع؛ ومن هذا المنطلق كان لا بد من تسليط الضوء على أهم طلباته في هذا التوقيت الذي يمرُّ به الوضع الاقتصادي بمنعطفات استثنائية -محلياً وإقليمياً وعالمياً- والتي طال أمدها منذ نهاية 2014 ومطلع 2015 إلى وقتنا هذا. وأجزم بأنّ طلبات القطاع الخاص العماني كثيرة ومستمرة، والسبب يعود إلى أن الوضع الاقتصادي في تغير سريع ومستمر، والطلبات تتغير حسب المعطيات والظروف المحيطة، وباختصار فإن أهم الطلبات التي يتمنى القطاع الخاص أن يراها في الواقع والميدان؛ هي: مراعاة الوضع الاقتصادي الذي -وكما ذكرنا- يمر بمطبات ومنعطفات يمكن أن تُسهم في ضعفه وانكماشه بصورة غير مقبولة، وطلبهم تأجيل ضريبة القيمة المضافة الـ VAT، واستعراض ما تمّ تحقيقه من نتائج من رفع الكثير من رسوم الخدمات الحكومية التي زادت بصورة مضطربة منذ العام 2016، وإجراء دراسة علمية مستقلة توضح إن كانت هناك نتائج وآثار إيجابية أو سلبية على الاقتصاد الكلي من جراء الزيادة في هذه الرسوم، وإرجاء أي نية لأي زيادة في رسوم خدمات البلديات في كافة محافظات السلطنة إلى أن تتحسن البيئة الاستثمارية والظروف الاقتصادية محلياً وعالمياً.

وتشمل طلبات القطاع الخاص استبدال الرسوم والضرائب بطرق عملية؛ وذلك من خلال مضاعفة الجهود الحكومية في المحافظة على المستثمر المحلي، وإقناعه بالاستمرار في استثماره الحالي أيّاً كان نوعه، وإقناع دخول التجار المحليين الجدد وأن يواصلوا الاستثمار في السوق المحلي، ويكمن ذلك من خلال تطوير التشريعات والتسهيلات وتقادي التفكير في طرق استثمارية أخرى خارج السلطنة. أضف إلى ذلك العمل وفق استراتيجية واقعية

وجذابة لاستقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر؛ وذلك بالتساؤل المستمر عن ما الذي يجعل السلطنة البيئة الجاذبة والمفضلة للمستثمر الأجنبي؟ وماذا يمكن للمشرعين والمروّجين أن يقوموا به لجذب هؤلاء المستثمرين العالميين؟ وهل النسبة الحالية من الاستثمار الخارجي الحالي مرضية؟ وما هو المعدل السنوي المستهدف؟

ومن ضمن المطالبات أيضاً: ضرورة إجراء دراسة مستفيضة قبل تطبيق أي رسوم أو ضرائب مستقبلاً، ودراسة ذلك من زوايا الاقتصادية المختلفة وليس من زاوية مالية واحدة؛ بحيث تشمل الدراسة الاقتصاد الكلي، وليس زاوية مالية واحدة والتعلل بأنّه وبناء على إحدى توصيات صندوق النقد الدولي، فإنّ عدنا لتوصيات الصندوق فإنه يطالب بضرورة رفع معدلات الاستثمار المحلي والخارجي وتطوير التشريعات وغيرها من التوصيات التي توصي في مجملها بمزيد من الرعاية للقطاع الخاص وافتتاحه وتوسعه، والتي تتطلب عملاً إضافياً أضعافاً ما يتم إنجازه حالياً في مؤسساتنا الحكومية الخدمية.

الطلبات ليست جميعها تتعلق بالجانب المالي، وإنما بعضها يتعلق بالجانب التشريعي، خاصة فيما يخص بمنح التأشيرات والتقاضي وضغوط رفع نسب "التعمين" خاصة للشركات التي لا يقبل عليها المواطن، والبيروقراطية والبطء في إصدار التصاريح لبعض المشاريع، وغيرها من الجزئيات التي تستعرض عند كل اجتماع بين الحكومة والقطاع الخاص أو من يمثلهم.

وختاماً.. ما تمّ استعراضه أعلاه من "طلبات" هو مجرد خطوط عريضة ورؤوس أقلام، وإن تمّ تفصيل هذه "الطلبات" سلاحظ أن البيئة الاستثمارية الحالية تواجه تحديات حقيقية تلامس جميع من في المجتمع، ولا بد للحكومة أن تضاعف العمل وتعمل كوحدة واحدة بفكر تسيقي وتكاملي وتشاركي إن أردت وبجدية أن تتبنى القطاع الخاص بواقعية وبشكل عملي ليكون شريكاً استراتيجياً مُعِيناً لها في تحقيق أهدافها: الوطنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية.



25th-26th
September
2019

12th Arab-German Health Forum

Waldorf Astoria Berlin | Germany



Organized by:



In cooperation with:



إبراهيم العربي رئيسا للاتحاد الغرف التجارية المصرية



فاز رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة المهندس ابراهيم العربي، بمنصب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية لدورة 2019-2023 وذلك خلال الانتخابات التي جرت في جلسة اجراءات انتخاب اعضاء هيئة مكتب الاتحاد حيث حصل المهندس ابراهيم العربي على 21 صوتا من بين 35 صوتا هم اعضاء مجلس الادارة بينما حصل منافسه أحمد الوكيل رئيس الغرفة التجارية بالإسكندرية على 14 صوت.

واسفرت انتخابات هيئة مكتب اتحاد الغرف التجارية عن فوز محمد المصري في منصب النائب الاول لرئيس الاتحاد والذي حصل على 19 صوتا مقابل 16 صوتا لرئيس غرفة البحيرة فتحي مرسى. كما فاز رئيس غرفة الجيزة عادل ناصر بمنصب نائب ثان لرئيس الاتحاد بحصوله على 23 صوتا مقابل 12 صوتا لصالح رئيس غرفة كفر الشيخ حاتم عبد الغفار. كما فاز رئيس غرفة بني سويف حسن جعفر بمنصب سكرتير عام الاتحاد بحصوله على 18 صوتا مقابل 17 صوتا لصالح رئيس غرفة الشرقية اسامه سلطان.

كما اسفرت الانتخابات عن فوز رئيس غرفة القليوبية الدكتور محمد عطية الفيومي بمنصب امين صندوق الاتحاد بحصوله على 18 صوتا مقابل 17 صوتا لصالح حاتم مصطفى زكي، وعن فوز رئيس غرفة اسوان محمد ابو القاسم بمنصب امين الصندوق المساعد بالتركية.

الكوبريتي: الأردن حريص على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع استونيا



حاجة اسواق استونيا".

وقال: "يرغب الاردن بالاستفادة من خبرات استونيا بمجال الطاقة والطاقة المجددة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية".

وأشار إلى "الخبرات العالمية التي يمتلكها الاردن في مجال تكنولوجيا المعلومات"، مشددا على "ضرورة تعزيز التعاون بهذا الخصوص"، مطالبا بضرورة اعتماد غرفة تجارة الاردن لتسهيل منح تأشيرات السفر لأصحاب الاعمال الاردنيين.

أكد رئيس غرفة تجارة الاردن العين نائل الكوبريتي حرص الغرفة على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع استونيا بالعديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية.

وأكد الكوبريتي خلال افتتاحه منتدى الاعمال الاردني الاستوني، أن "الاردن يتمتع بالامن والاستقرار ويوفر حوافز ومزايا لأصحاب الاعمال الراغبين بإنشاء استثمارات بالمملكة تدعمها اتفاقيات اقتصادية مع مختلف التكتلات التجارية العالمية"، مشددا على "ضرورة أن ترتقي علاقات البلدين الاقتصادية إلى مستويات علاقتها السياسية"، لافتا إلى "ضرورة البحث عن مجالات تجارية للتعاون من أجل زيادة التعاون رفع حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين وتوسعة قاعدة السلع".

وأشار إلى أن "الميزان التجاري بين الاردن واستونيا أقل من الطموحات وبخاصة لجهة صادرات المملكة التي كانت أقل من مليون دولار خلال العام الماضي مقابل 13 مليون دولار مستوردات"، مؤكدا أن "الاردن لديه الكثير من المنتجات التي تلبى

بنك بيروت يطلق Visa Infinite Privilege الخاصة لعملاء المصرف المميزين



بنك بيروت
Bank of Beirut

Banking Beyond Borders

مصرفية فريدة ومبتكرة لكبار عملائه. ويأتي إطلاق بطاقة Visa Infinite Privilege اليوم ترجمة لالتزام بنك بيروت بتقديم وابتكار منتجات وخدمات عالية الجودة تحاكي نمط حياة هذه المجموعة الراقية."

في إطار التزامه بتقديم خدمات حصرية وتجربة مصرفية فريدة لعملائه، أطلق بنك بيروت بالتعاون مع فيزا انترناشونال بطاقة Visa Infinite Privilege المخصصة لعملاء المصرف المميزين.

ومن خصائص هذه البطاقة الفريدة أنها تتيح لحاملها الاستفادة من باقة من الخدمات الحصرية. وهي متوفرة فقط للعملاء الذين توجه إليهم دعوة من المصرف، وذلك استناداً إلى معايير مصرفية يحددها بنك بيروت.

وتعليقاً على هذه الخطوة، أعلن رئيس مجلس إدارة بنك بيروت ومديره العام الدكتور سليم صفيير أن "المصرف ملتزم بتقديم خدمات

ارتفاع موجودات المصارف العراقية 10 في المئة



تضمن الاستقرار الاقتصادي. وشدد على ضرورة تنفيذ خفض الدعم لقطاع الكهرباء، باعتباره من الأولويات في ضبط الإنفاق، وحماية الفئات الأفقر والأقل دخلاً من التأثير بعملية الضبط المالي. كذلك طالب الصندوق، الحكومة العراقية بضرورة القيام بإصلاح شامل للقطاع المصرفي بغية الحفاظ على الاستقرار المالي، عبر إعادة هيكلة البنوك الكبيرة المملوكة للدولة، وتعزيز الرقابة عليها. وتدعم الحكومة العراقية قطاع الكهرباء في البلاد، وتستفيد منه مختلف شرائح المجتمع في الفئات المنزلية والتجارية. وأبرمت الحكومة العراقية، في 30 نيسان/إبريل الماضي، عقداً بقيمة أكثر من 14 مليار يورو مع شركة سيمنز الألمانية لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية في البلاد.

كشفت البنك المركزي العراقي، عن ارتفاع موجودات المصارف إلى أكثر من 120 ترليون دينار، مبيناً أن ذلك يؤشر إلى زيادة ثقة المودعين في المصارف.

ووفقاً للمركزي العراقي ارتفعت موجودات المصارف خلال عام 2018 بنسبة 10 في المئة مقارنة بعام 2017 لتتجاوز 120 ترليون دينار أو ما يعادل 100 مليار دولار. مبيناً أن ذلك يؤشر إلى زيادة ثقة المودعين في المصارف مما ينعكس إيجاباً على تطور أداء المصارف وإسهامه في تنمية الاقتصاد العراقي.

وأعلن عن أن الإجراءات الاستراتيجية التي يقوم بها أسهمت بشكل أساس في زيادة الثقة بالقطاع المصرفي وتحسّن نسب الشمول المالي، مما انعكس على نسبة النمو وارتفاع موجودات المصارف وودائعها بشكل مطرد، مبيناً أن هذا الارتفاع جاء من الثقة المتبادلة بين المواطنين والجهاز المصرفي من خلال تطور استقطاب الودائع النقدية والعمليات التجارية إلى المصارف بشكل أكبر.

في الموازاة، طالب صندوق النقد الدولي، الحكومة العراقية، بخفض الإنفاق على قطاع الطاقة الكهربائية، إلى جانب إصلاح شامل للقطاع المصرفي.

ودعا صندوق النقد العراق إلى اغتنام فرصة تحسّن الأوضاع الأمنية، وارتفاع أسعار النفط، لتنفيذ سياسات وإصلاحات هيكلية،

سمير ناس: الارتقاء بالعلاقات البحرينية – الهندية للشراكة الاستراتيجية



سبقها من زيارات متبادلة على كافة المستويات".

وقال: "هناك الكثير من الأفكار والمشروعات تهدف إلى تعزيز وتقوية العلاقات المشتركة بين البلدين وتطوير العلاقات بين قطاعات الأعمال والمستثمرين البحرينيين ونظرائهم الهنود".

رحب رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، بزيارة رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، مؤكداً أن "هذه الزيارة تشكل علامة فارقة في العلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين". وأمل ناس بأن تسهم الزيارة في الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين قطاعات الأعمال في كلا البلدين، وأن تسفر عن نتائج إيجابية تفتح آفاق واسعة للتحالفات والشراكات التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية، خاصة على صعيد الدفع بدور اللجنة العليا المشتركة بين مملكة البحرين وجمهورية الهند، وأن تسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القطاع الخاص في البلدين الصديقين.

وأشار إلى أن "قطاعات الأعمال البحرينية تسعى إلى استثمار هذا التطور الإيجابي والذي تعكسه الرغبة الحقيقية الجادة في نقل العلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب وأوسع من التعاون، والتي سوف تتوج بزيارة دولة رئيس الوزراء الهندي إلى مملكة البحرين، وما

مصر تستهدف جذب 12 مليون سائح



تستهدف مصر زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها إلى 12 مليون سائح خلال السنة المالية 2019 - 2020، بارتفاع نحو 11% عن السنة المالية السابقة، حيث يعدّ قطاع السياحة ركيزة أساسية لاقتصاد مصر ومصدر رزق لملايين المواطنين ومورد رئيسي للعملة الصعبة. وتسعى الحكومة المصرية إلى زيادة عدد الليالي السياحية إلى 127 مليون ليلة في 2019 - 2020 مقابل 113 مليون ليلة قبل عام. وقد زاد إغراء المقصد السياحي المصري عقب قرار

البنك المركزي تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر (تشرين الثاني) 2016، حيث أدى ذلك إلى تراجع قيمة العملة المحلية إلى النصف وعزز القدرة التنافسية للقطاع.

على صعيد آخر، كشف الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع عجز الميزان التجاري 24.6% إلى 3.34 مليار دولار في مايو (أيار) الماضي، حيث ارتفعت

الصادرات 1.6% وانخفضت الواردات 14.8 في المئة. وزادت الصادرات إلى 2.68 مليار دولار في مايو، من 2.64 مليار قبل سنة نتيجة ارتفاع صادرات الأسمدة 27.5% والملابس الجاهزة 2.8% والبلاستيك 33.8 في المئة. وتراجعت الواردات إلى 6.01 مليار دولار في مايو من 7.06 مليار دولار قبل عام، بدعم من انخفاض واردات الحديد والصلب 32.3%، واللداين والبلاستيك بنسبة 1.6%، والمواد الكيماوية 13.6 في المئة.

أصول وجموعة البركة المصرفية تتخطى 24 مليار دولار



خلال الفصل الأول من العام، حيث بلغ مجموع الدخل التشغيلي للمجموعة ما مقداره 442 مليون دولار أمريكي، بانخفاض نسبته 14% بالمقارنة مع 512 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من العام الماضي. وبعد خصم كافة المصاريف التشغيلية والمخصصات والضرائب، بلغ مجموع صافي الدخل 95 مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2019، بانخفاض نسبته 22% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي والبالغ 122 مليون دولار أمريكي. كما بلغ صافي الدخل العائد لمساهمي المجموعة 56 مليون دولار أمريكي بانخفاض نسبته 24% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي والبالغ 74 مليون دولار أمريكي.

وبلغ مجموع الأصول في نهاية يونيو 2019 ما قيمته 24.2 مليار دولار أمريكي، مرتفعاً بنسبة 2% بالمقارنة مع ما كان عليه في نهاية ديسمبر 2018 والبالغ 23.8 مليار دولار أمريكي. وتحافظ المجموعة على نسبة كبيرة من هذه الأصول في شكل أصول سائلة.

حققت مجموعة البركة المصرفية، ربها صافيا قدره 95 مليون دولار أمريكي ومجموع الدخل التشغيلي 442 مليون دولار أمريكي، وارتفع مجموع الأصول ليصل الى 24.2 مليار دولار أمريكي مع نهاية النصف الأول من العام 2019.

وشهد الفصل الثاني من العام 2019 تحسناً كبيراً في أداء المجموعة والوحدات المصرفية التابعة لها بالمقارنة مع الفصل الأول من العام نتيجة النمو في العمليات التمويلية والاستثمارية علاوة على محدودية نطاق تحركات العملات المحلية لعدد من وحداتنا الرئيسية أمام الدولار الأمريكي، وحققت جميع تلك الوحدات تقريبا نمواً في ملحوظاً في أرباحها خلال هذا الفصل، والذي جاء ضمن توقعاتنا التقديرية لهذه الفترة. لذلك نتوقع أن تشهد نتائج المجموعة تحسناً ملحوظاً مع نهاية هذا العام.

وأظهرت النتائج الفصلية للربع لثاني من العام 2019 ارتفاع مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 4% وذلك بالمقارنة مع الربع الأول ليلبلغ 226 مليون دولار أمريكي. كما ارتفع مجموع صافي الدخل بالمقارنة مع الربع الأول بنسبة 31% ليلبلغ 54 مليون دولار أمريكي. وارتفع صافي الدخل العائد للمساهمين في المجموعة مقارنة مع الربع الأول من العام 2019 بنسبة 34% ليلبلغ 32 مليون دولار أمريكي، وهي جميعها مؤشرات تدل على التحسن الكبير في أداء المجموعة خلال الفصل الثاني من العام الجاري. وفيما يخص نتائج المجموعة للنصف الأول من العام الجاري 2019 ككل، لا تزال متأثرة جزئياً بالانخفاض في نتائج المجموعة

"فيتش" تتوقع زيادة عمليات الاندماج بين المصارف الإسلامية الخليجية



عن ميزة تنافسية لتعزيز فرص النمو وبناء ودائع منخفضة التكلفة، فضلاً عن خفض التكاليف التشغيلية.

وشهدت الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً على مدى السنوات

توقعت وكالة "فيتش" في تقرير حديث أن تزداد عمليات الاندماج والاستحواذ بين المصارف الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث لا تزال العديد من المصارف تفقر إلى وضع السوق اللازم للتنافس مع أقرانها الكبار، خاصة في الأسواق التي تعاني تضحاً في أعداد البنوك.

وبحسب الوكالة ستكون عمليات الاندماج إيجابية في نهاية المطاف للقطاع المصرفي الإسلامي من خلال إنشاء كيانات أكبر وأقوى وأكثر كفاءة. وتتمحور عمليات الاندماج والاستحواذ للخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي حول البحث

وفي الإمارات، من المحتمل اندماج بنك «دبي الإسلامي» مع «نور بنك»، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق لاعب رئيسي أكثر تطوراً يستفيد من تطوير المنتجات والأعمال.

العشر الماضية، حيث تحاول معظم دول مجلس التعاون الخليجي بناء قدراتها التمويلية وإنشاء مراكز تمويل إسلامية محلية. كما نمت إمكانية الوصول إلى أدوات التمويل الإسلامية والصكوك مع ابتكار المزيد من المنتجات المتوافقة مع الشريعة.

البحرين تقلص عجز ميزانيتها بـ 1.07 مليار دولار



قلّصت البحرين العجز في ميزانيتها إلى 404 ملايين دينار بحريني (1.07 مليار دولار) وذلك خلال النصف الأول من العام 2019 الحالي، مقارنة مع 650 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأعلنت وزارة المالية والاقتصاد عن أنّ المملكة تسير بخطى أسرع كثيراً من الإطار الزمني المتوقع لخفض العجز. وكانت البحرين أقرت العام

إلى 2.1 في المائة في 2020. ومن المقرر أن تتلقى البحرين مدفوعات أخرى بقيمة 1.76 مليار دولار في 2020، و1.85 مليار في 2021، و1.42 مليار في 2022، و650 مليوناً في 2023.

وكانت السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة اتفقت العام الماضي على تقديم 10 مليارات دولار إلى البحرين لدعم احتياجاتها التمويلية، في الوقت الذي تعكف فيه على تنفيذ برنامج مالي يهدف إلى القضاء على عجز ميزانيتها بحلول 2022.

الماضي، خطة لإصلاح مالتها العامة المثقلة بالديون، وذلك بعدما حصلت على تعهد خليجي بدعم قدره 10 مليارات دولار. حيث تلقت حكومة البحرين 2.3 مليار دولار في عام 2018، وتتوقع تلقي 2.28 مليار دولار أخرى في 2019 بموجب الاتفاق مع حلفائها الخليجين.

وتوقعت البحرين تراجع عجز الموازنة من 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 إلى 3.4 في المائة في 2019، ثم

أصول صناديق الاستثمار السعودية تقفز إلى 86.1 مليار دولار

الصناديق العامة والخاصة خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 4.1 في المائة، فيما سجلت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة نسبة نمو قدرها 3.5 في المائة، في حين بلغت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة نسبة نمو قدرها 5.3 في المائة. وبلغت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة مع نهاية الربع الثاني من العام الحالي نحو 196.9 مليار ريال (52.5 مليار دولار)،

حققت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة والخاصة في السعودية، قفزة جديدة خلال الربع الثاني من العام الحالي، لتبلغ بذلك مستويات 323 مليار ريال (86.1 مليار دولار)، مقارنة بـ 310 مليارات ريال (82.6 مليار دولار) خلال الربع الأول من العام ذاته.

ووفقاً لنبذة هيئة السوق المالية السعودية، فقد قفزت قيم أصول



مقارنة بـ 190.1 مليار ريال (50.6 مليار دولار) في الربع الأول من العام الحالي. بينما بلغت قيمة أصول صناديق الاستثمار العامة 126.1 مليار ريال (33.6 مليار دولار) مع نهاية الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بـ 119.7 مليار ريال (31.9 مليار دولار) في الربع الأول من العام الحالي.

ويشتمل الصندوق الاستثماري، بحسب هيئة السوق المالية، على مجموعة من الأوراق المالية تُختار وفقاً لأسس ومعايير محددة تحقق أهداف الصندوق الاستثمارية وتضم الصناديق العامة والصناديق الخاصة.

بمليار ريال بنهاية الربع الثاني من 2018.

وعلى أساس ربعي، سجلت البنوك السعودية انخفاضاً بصافي الأرباح خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة 17% مقارنة بالربع الأول من العام الجاري ويتراجع يعادل 2.1 مليار ريال. وقد حقق البنك الأهلي التجاري (أكبر البنوك السعودية من حيث الأصول ورأس المال) أعلى حصة من أرباح القطاع بنسبة 24.5% بقيمة 5.461 مليار ريال (بنمو سنوي 14.5%)، وجاء بالمركز الثاني مصرف الراجحي مستحوذاً على 23.2% من إجمالي الأرباح بقيمة 5.2 مليار ريال (بنمو 8.3%).

إلى ذلك، حققت البنوك السعودية المدرجة، أرباحاً صافية بلغت 22.25 مليار ريال خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بنحو 21.65 مليار ريال خلال النصف الأول من العام الماضي. وارتفعت أرباح البنوك السعودية والمدرجة في سوق الأسهم "تداول" وعددها 11 بنكاً مدرجاً، بنسبة 2.8 في المئة (603) ملايين ريال، وذلك مع نهاية النصف الأول من العام الجاري. وبحسب البيانات فإن أرباح البنوك تراجعت 4.8% إلى 10.1 مليار ريال وذلك بنهاية الربع الثاني من العام الجاري من 10.6

تراجع عجز الموازنة في سلطنة عمان 53 في المئة

(دولار) في الفترة نفسها من العام الماضي. ومن المرجح أن يتراجع عجز الموازنة في مجمل العام الحالي بدرجة كبيرة عن العجز الأولي الذي تضمنته الموازنة مطلع العام الحالي والذي يبلغ 2.8 مليار ريال (7.3 مليار دولار).

كشفت حكومة سلطنة عمان عن تسجيل انخفاض حاد في عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي، حيث تقلص بنسبة 53 بالمئة على أساس سنوي ليصل إلى 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار).

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني (حكومي)، بلوغ عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي نحو 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار) مقارنة مع 1.4 مليار ريال (3.64 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2018. وبلغ حجم إيرادات الموازنة نحو 5.51 مليار ريال (14.3 مليار دولار) مقارنة بنحو 4.94 مليار ريال (12.8 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام الماضي. أما على صعيد النفقات الحكومية فقد تراجعت خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 2.8 في المئة بعد ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية. وبلغ الإنفاق الكلي في الموازنة في تلك الفترة نحو 6.17 مليار ريال (16 مليار دولار) مقارنة بنحو 6.35 مليار ريال (16.54 مليار دولار).



المركزي التونسي يتوقع نموًا 2 في المئة



التصدير. ويراهن المركزي على ارتفاع واردات الصناعات غير المقيمة في تونس خلال الثلاثي الأخير من سنة 2018، ومنتظر أن يدفع نحو دعم الإنتاج الصناعي خلال الأشهر المقبلة. ووفق تقرير البنك المركزي استقرّ عجز الميزان التجاري عند حدود 19 مليار دينار تونسي خلال السنة الماضية، وهو ما يمثل نحو 17.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كشفت البنك المركزي التونسي عن أنّ نسق نمو الاقتصاد التونسي سيشهد تراجعاً طفيفاً خلال السنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية، وسيكون أقل من اثنين في المائة نتيجة عوامل عدة كاجحة للانتعاش الاقتصادي في البلاد.

وتوقع التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي أن يبقى النمو الاقتصادي في تونس دون اثنين في المائة، بسبب آفاق الاستثمار الحقيقي المسجل على المستوى المحلي. وكانت مؤسسات التمويل المالي الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد توقعت تحقيق نسبة نمو اقتصادي في حدود 2.8 في المائة خلال السنة الحالية، مخالفة توقعات حكومية بالوصول إلى 3 نقاط مئوية.

وتوقع البنك المركزي التونسي تسجيل ارتفاع معتدل للإنتاج الصناعي الذي شهد تراجعاً خلال السنة الماضية، على خلفية تأثير تراجع إنتاج صناعة السيارات في منطقة الاتحاد الأوروبي على قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية الموجّه أساساً نحو

تراجع الدين العام في الكويت 25.5 في المئة

العام 2018 نحو 13.523 ألف شخص، وبهذا تبلغ نسبة التراجع 45.20 في المئة.



كشفت بنك الكويت المركزي عن تراجع الدين العام في الكويت خلال شهر حزيران (يونيو) السابق بنسبة 25.5 في المئة، ليسجل 2.972 مليار دينار، أي 9.787 مليار دولار، مقارنة بـ 3.992 مليار دينار، أي 13.146 مليار دولار، مقارنة مع الشهر ذاته من العام 2018.

ويعود التراجع في الدين القائم إلى سببين: أولهما، استحقاق سندات من الإصدارات السابقة بقيمة 910 ملايين دينار، أما السبب الثاني، فيتمثل بتوقف بنك الكويت المركزي في أيلول 2017، عن بيع سندات دين محلية لانتهاج مدة قانون الدين العام القديم، مع ترقب إقرار مجلس الأمة الكويتي للقانون الجديد الذي سيرفع حجم الاقتراض من 10 مليارات دينار إلى 25 مليار دينار، وكذلك تمديد أجل الاستحقاق من 10 أعوام لـ 30 عاماً.

في المقابل، أظهرت بيانات المركزي الكويتي تراجعاً ملحوظاً في معدلات البطالة حيث بلغ عدد عاطلين عن العمل من الكويتيين حتى 22 نيسان الماضي نحو 7.41 آلاف عاطل عن العمل منهم 3.311 ألفاً من الذكور بنسبة 44.68% والإناث 4.099 ألفاً من الإناث بنسبة 55.32%، فيما كان تعدادهم خلال ذات الفترة من

ارتفاع أصول البنوك الإماراتية 6.5 في المئة



المصرفية للقطاع بالدولة، كما أنها عنصر جذب مهم للاستثمارات الأجنبية. وأدى بدء تطبيق معايير بازل 3 لدى البنوك العاملة بالدولة والتي ألزمت القطاع الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة في جميع الأوقات، إلى هذا النمو الذي يظهر قدرة البنوك الوطنية على الالتزام بأفضل المعايير العالمية لضمان سلامة القطاع المصرفي.

ارتفعت الأصول السائلة لدى البنوك الإماراتية بنسبة 6.5 في المئة بزيادة 32 مليار درهم خلال 3 أشهر لتصل إلى 521 مليار درهم بنهاية حزيران (يونيو) مقارنة مع 489 مليار درهم بنهاية آذار (مارس 9 الماضي)، وذلك بحسب بيانات صادرة عن المصرف المركزي الإماراتي.

والسيولة المؤهلة هي السيولة النقدية لدى البنوك وأرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى المصرف المركزي والاستثمارات في شهادات الإيداع والقروض بين البنوك بالدولة والقروض الممنوحة للحكومة التي تستحق خلال 3 أشهر.

وتصنّف السيولة المؤهلة على أنها سيولة جيدة ذات نوعية عالية، وتعتبر المؤشر الأهم لضمان استقرار القطاع المصرفي، وهي العامل الذي يعزز الثقة بالبنوك واستقرار السياسة النقدية بالدولة، ويعتبر ارتفاعها بقوة أحد أهم عناصر جذب مزيد من الودائع

ارتفاع فائض الميزان التجاري القطري



مليار ريال خلال النصف الأول من 2019، ما يؤكد قوة ومثانة الاقتصاد القطري، حيث عززت قطر علاقاتها الاستراتيجية مع الدول الكبرى والصديقة، فضلاً عن تعزيز اقتصادها وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي.

ارتفع فائض الميزان التجاري لدولة قطر مع اليابان خلال يوليو الماضي إلى 1.07 مليار دولار مقارنة بـ 932 مليون دولار في يوليو 2018. ليسجل نمواً بنسبة 14.6% على أساس سنوي، وذلك وفق بيان وزارة المالية اليابانية.

وبحسب البيانات فقد جاء ارتفاع الفائض القطري مع اليابان نتيجة لارتفاع الصادرات في يوليو الماضي بنسبة 12.4% إلى 120.61 مليار ين ياباني، مقابل 107.32 مليار ين ياباني بالشهر المماثل من العام الماضي. وسجلت واردات قطر من اليابان خلال الشهر الماضي 6.99 مليار ين ياباني، بتراجع 14.9 بالمائة عن مستواها في يوليو 2018 البالغ 8.21 مليار ين ياباني.

وكان فائض تجارة قطر مع اليابان قد انخفض في النصف الأول من العام الجاري 5.5% عند 672.09 مليار ين ياباني. وكشفت البيانات أن قيمة فائض الميزان التجاري للشرق الأوسط مع اليابان بلغت في يوليو 571.61 مليار ين ياباني، بتراجع 18.8 بالمائة، مقارنة بقيمتها بالشهر المناظر من 2018 عند 703.60 مليار ين ياباني.

وكان الميزان التجاري لدولة لقطر قد حقق فائضاً مقداره 83.6

الحكومة اللبنانية تتعهد بإصلاحات صارمة بعد خفض "فيتش" التصنيف الائتماني

تذكير للبنان بأن عمل الحكومة ليس ترفاً بل ضرورة قصوى في المرحلة القادمة.

ويواجه لبنان أحد أكبر أعباء الدين العام في العالم والذي يبلغ 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي كما يعاني بطناً في النمو الاقتصادي منذ سنوات. وتواجه الأوضاع المالية الحكومية، التي تعاني الفساد والإهدار، ضغطاً بسبب تضخم القطاع العام وتكاليف خدمة الديون ودعم شركة الكهرباء الحكومية.



تعهدت الحكومة اللبنانية بإحراز تقدم سريع على صعيد الإصلاحات لمواجهة أزمة اقتصادية متفاقمة دفعت وكالة فيتش إلى خفض تصنيف لبنان إلى CCC ، بينما أقيمت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف لبنان الائتماني عند B-/B.

وفي هذا المجال، أكد الرئيس اللبناني ميشال عون، بعد أن خفضت وكالة فيتش تصنيفها الائتماني بسبب مخاوف متعلقة بخدمة الدين، أن "الأزمة الحالية تتشكل منذ سنوات طويلة لكن الجميع يساهم حالياً في معالجة أسبابها".

وأعلنت "فيتش" عن أن التوقعات ما زالت سلبية، مبيّنة أن احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي في المدى القريب.

وأوضح وزير المال اللبناني علي حسن خليل لـ "رويترز" أن "تقرير فيتش وستاندرد آند بورز أكدا الحاجة الماسة للإصلاح الذي تأخرت فيه الحكومة كثيراً"، لافتاً إلى أن "هذا التصنيف هو

ارتفاع أصول البنوك الإماراتية 6.5 في المئة

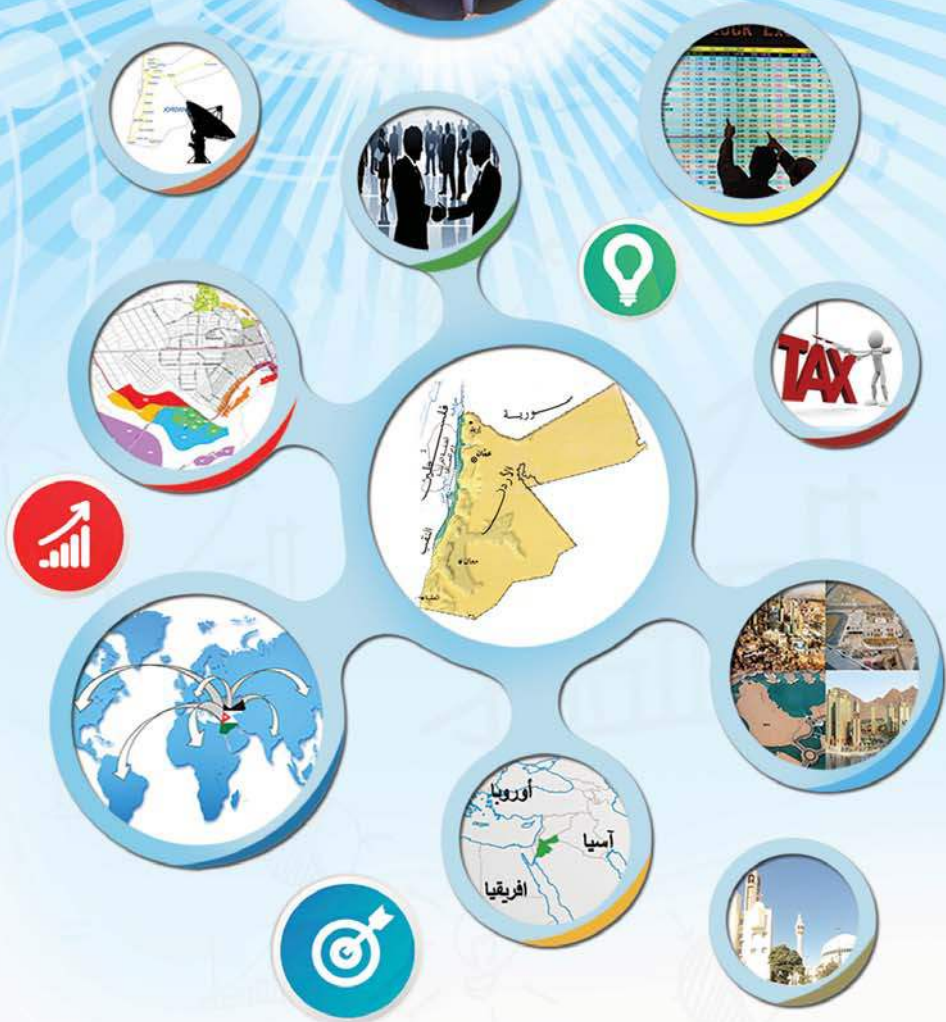


وأكد أن "الشمول المالي يجب أن يحظى بأهمية كبيرة لدى البنوك المركزية، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى تقديم الدعم الفني لمساعدة الدول على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة كافة الفئات، وخصوصاً الفئات المهمشة في المناطق الريفية والشباب والمرأة، من أجل الحصول على تمويل لمشروعاتهم".

كشف مدير صندوق النقد الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا جهاد أزور، عن حاجة الدول العربية إلى توفير أكثر من 28 مليون فرصة عمل خلال السنوات السبع المقبلة.

وأكد أزور خلال ورشة عمل نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك المركزي المصري، أن "السييل الرئيس أمام الدول العربية لتوفير فرص التشغيل هو تعزيز وتنمية الشمول المالي، واستهداف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لإتاحة الفرصة أمام الشباب والفئات المهمشة ومحدودة الدخل للوصول إلى التمويل، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية".

وأوضح أن "تعزيز الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيساعد البلدان العربية على زيادة معدلات نموها الاقتصادي، بنحو 3 في المئة خلال السنوات الثلاث المقبلة، وزيادة معدلات التوظيف والتشغيل وتوفير فرص العمل بنسبة 1 في المائة سنوياً، وهو ما يؤكد أهمية التركيز على الشمول المالي".



Vision

الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**

With the IMF program coming to an end, how should Egypt move forward?

We see two priorities moving forward. First, to cement the hard-won gains in stabilizing the economy. And second, to accelerate reforms to unleash the economy's potential, making the private sector the engine of growth.

In practice, this means ensuring that the current cushion of foreign exchange reserves is preserved by maintaining a flexible

exchange rate. Inflation should remain on the decline, along with public debt, which would create more room for investment in health, education and public infrastructure. The broader goal of these reforms is to ensure that the economy becomes increasingly market-oriented, where the role of the state becomes more of a facilitator rather than as a driver of growth. Indeed, Egypt needs at least 700,000 new jobs annually to absorb its young and growing population, and that can only come from the private sector.



exchange. In addition, the government launched an ambitious three-year plan to rein in the budget deficit which, at over 10 percent of GDP, was among the highest in the region. They also tightened monetary policy by raising interest rates. These were critical measures to reduce public debt as a share of GDP and limit inflation.

Another important component of the authorities' program was to address extensive fuel subsidies, which were a significant drain on the budget. These subsidies made fuel in Egypt one of the cheapest in the world, encouraging excessive consumption and benefiting the well-off far more than the poor because those with means consumed more. Phasing out fuel subsidies created more room in the budget for better-targeted social spending, as well as more investment in health, education, and public infrastructure.

Tell us about the social spending elements of the program.

Moving to a modern social spending system required scaling up the cash transfer programs to those most in need. *Takaful and Karama* (Solidarity and Dignity), for example, expanded from about 200,000 households to 2.3 million households, or 10 million people who were carefully identified as those who needed social assistance. These programs were the most effective way to ensure that the poor did not bear the costs of these economic adjustments. Social policy centered around *Takaful and Karama* were critical to ensuring public support for the broader reforms Egypt needed to undertake to stabilize the economy and to lay the foundation for higher and more inclusive growth.

What were the main achievements of the program?

The program achieved its key objective of macroeconomic stability, which is a precondition to attract investment, raise growth, and create jobs. Current account deficits have fallen and foreign exchange reserves are at all-time high levels. Growth has recovered from around 4 percent to 5.5 percent now, and is expected to reach 6 percent by next year, while unemployment has fallen below 9 percent to its lowest level in over a decade. Public debt has begun to decline and inflation has fallen steadily—on track to reach single-digits by next year. This sets the stage for broader reforms, such as improving the business climate, which can lead to higher private sector-led investment and job creation.

Another achievement is tied to the fundamental drivers of growth and prosperity. For example, the fuel subsidy reform gets the prices right, because when prices start reflecting costs, the economy improves by allocating resources more efficiently. Getting relative prices to reflect costs steers more private investment into sectors that create more jobs, rather than capital-intensive sectors that produce relatively fewer jobs but take advantage of fuel subsidies. Other changes, including increasing competitiveness, reforming public procurement, and increasing transparency of state-owned enterprises will help improve the effectiveness and efficiency of government. These efforts will also modernize the economy so that Egypt can become a bigger player in the global trading system—with the opportunity to take advantage of global and not just domestic growth.

IMF: EGYPT- A PATH FORWARD FOR ECONOMIC PROSPERITY

Egypt's economic reforms have helped strengthen growth, reduce unemployment, increase foreign exchange reserves, and put public debt on a downward path. The reforms, supported by a US\$ 12 billion EFF arrangement from the IMF, are aimed at achieving more sustainable, inclusive, and private-sector-led growth that will improve the living standards of all Egyptians. In an interview with Subir Lall, head of the IMF team for Egypt, we discuss the history, evolution, and achievement of the program as it comes to an end.



Prior to the reform program, Egypt implemented inconsistent macroeconomic policies which, by 2016, had led to a build-up of significant imbalances. Large budget deficits, loose monetary policy, and a fixed exchange rate had resulted in a drastic reduction in foreign exchange reserves, high inflation, and unsustainably high levels of public debt. Growth had fallen and unemployment

increased, especially among women and youth.

The program's immediate priority was to address these issues, restore macroeconomic stability, and avoid a crisis. For example, moving to a flexible exchange rate restored equilibrium in the foreign exchange market, and eliminated the shortage of foreign

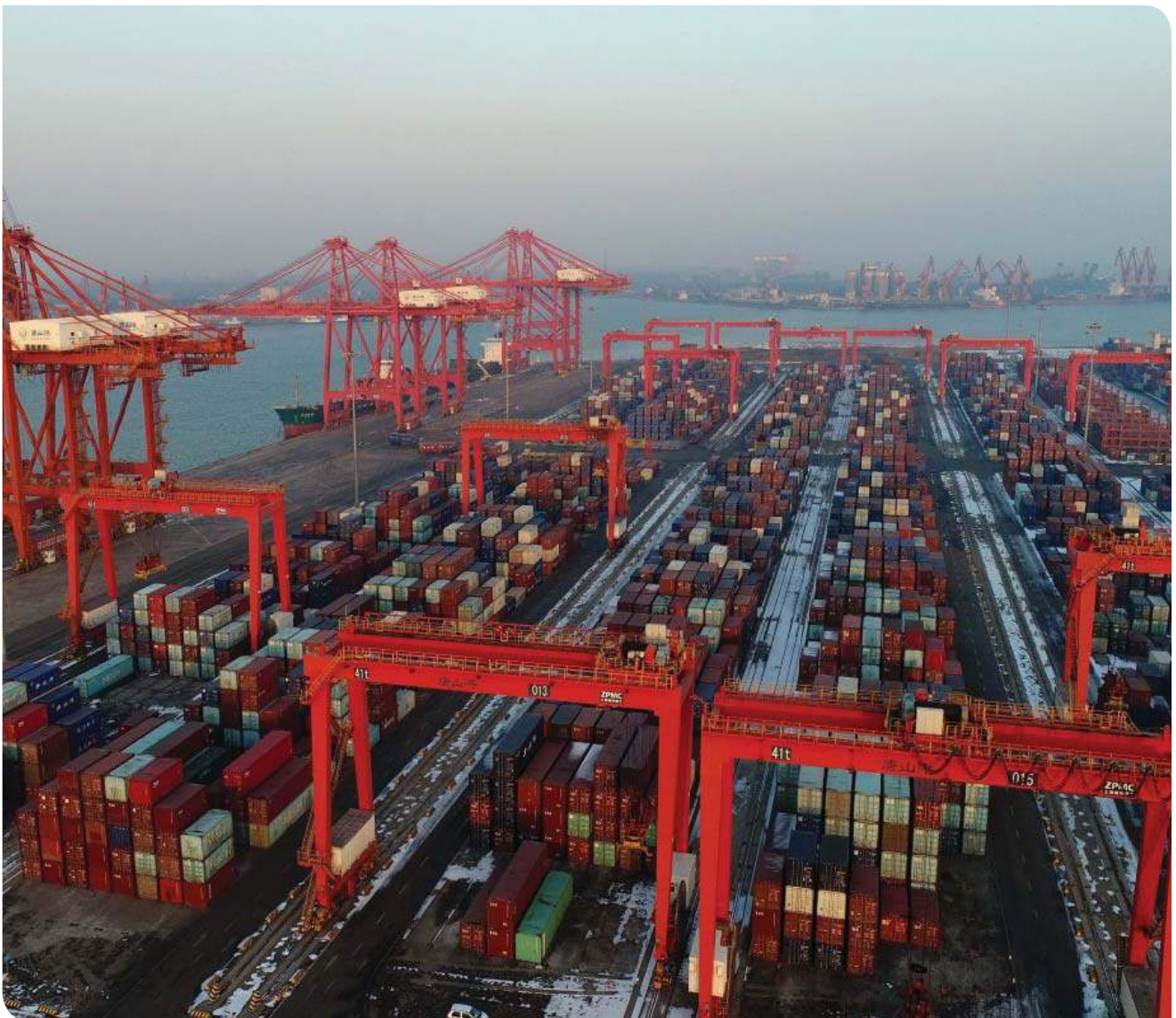
encouraging service providers to go beyond just meeting mandatory standards.

4. Improve decision making. Access to better data, tools, and skills is needed to build resilience: for instance, digital elevation models for urban areas are not expensive and are critical to inform hundreds of billions of dollars in investments per year.

5. Provide financing. The right kind of financing at the right time is key. For example, the amounts of resources needed to support

regulators and consider natural risks at the early stages of infrastructure design are small compared to the billions needed to repair and recover in the aftermath of a disaster.

There is no time to waste. With a rapidly changing climate and large investments in infrastructure taking place in many countries, business as usual over the next decade would cost us \$1 trillion more. By getting it right, however, we can provide the critical infrastructure services – lifelines – for better development for those who need it the most.



charge of securing water for households, or the effect on small firms that are unable to grow and innovate because they must bear the cost of electric generators.

THE RESILIENT INFRASTRUCTURE OPPORTUNITY

According to Lifelines, a new report from by the World Bank and the Global Facility for Disaster Reduction and Recovery, the net benefit of building more resilient infrastructure in low- and middle-income countries would be \$4.2 trillion, with \$4 in benefit for each \$1 invested.

Solutions to improve the resilience of infrastructure exist and investments to do so are both sound and profitable. What does this resilient infrastructure look like? It could be digging deeper foundations, using alternative materials, building flood protection, strengthening electrical poles and cell towers, improving road design, and building stronger water treatment plants.

But it is also necessary to look beyond each individual asset and build more resilient systems and networks. Building redundancy in networks, that is by increasing the number of connections that serve a community, for instance, can be a gamechanger. A city that is accessible through multiple roads and powered through multiple transmission lines is less likely to find itself isolated or without power when a devastating storm strike.

At the same time, not all disruptions can be prevented, so ensuring that households and businesses plan for and manage them – for instance, by ensuring that each home has

emergency supplies, or that communities have robust and adaptable supply chains – will also be essential.

SPENDING BETTER

Closing the infrastructure gap to meet the Sustainable Development Goals will require substantial investments in new infrastructure and in the maintenance of existing assets. However, it's not only about spending more, it's also about spending better. Investing in regulations and planning, in the early stages of project design, and in maintenance can significantly outweigh the costs of repairs or reconstruction after a disaster strikes. These kinds of early investments may be difficult to fund in low-income countries. They can therefore be considered as priorities for the international community and development aid.

This report lays out how to unlock this \$4.2 trillion opportunity with a range of clear and concrete recommendations:

1. Get basics right. Tackling poor management and governance of infrastructure systems is key. For instance, a poorly-maintained infrastructure asset cannot be resilient.
2. Build institutions for resilience. Wider political economy challenges also need to be addressed, and critical infrastructure assets and systems need to be identified so that resources can be directed toward them.
3. Include resilience in regulations and incentives. Financial incentives can be used to ensure that the full social costs of infrastructure disruptions are accounted for,

IMF: LIFELINES FOR BETTER DEVELOPMENT

Infrastructure is at the heart of lives and livelihoods. It can enable schools and hospitals, businesses and industry, and access to jobs and prosperity. In developing countries, however, disruptions to infrastructure are an everyday concern, reducing opportunities for employment, hampering health and education, and limiting economic growth.

In low and middle-income countries, direct damages from natural hazards to power generation and transport alone cost \$18 billion a year, cutting into the already scarce budget of road agencies and power utilities. But the main impact of natural shocks on infrastructure is through the disruptions they impose on people and communities, for instance, businesses unable to keep factories running or use the internet to take orders and process payments; or on the households that don't have the water they need to prepare meals or on people unable to go to work, send children to school, or get to a hospital.



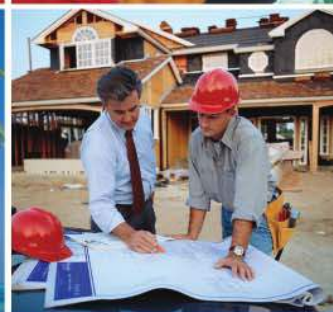
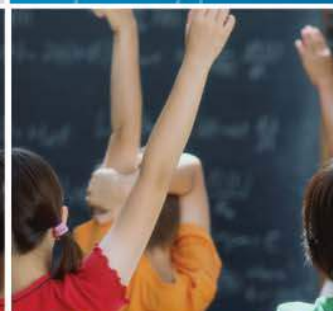
Along with poor maintenance and mismanagement, natural hazards are one of the main causes of the disruptions that costs households and firms at least \$390 billion a

year in low- and middle-income countries. And this is a conservative estimate that does not factor in the indirect burdens, such as those placed on women who are often the ones in

مجموعة
مؤسسات نوح

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com

BoB
Finance s.a.l.
YOUR SERVICE PROVIDER

wu.com

WesternUnion WU

done.

Transfer money online

Download the **WU app**
and start transferring money online


Benefit from the introductory
promotional transfer fees*

*terms & conditions apply

 **1262**

THE APPOINTED DIGITAL AGENT
OF WESTERN UNION IN LEBANON

DOWNLOAD THE WU APP NOW

 Download on the
App Store

 GET IT ON
Google Play